





فهرست ما فی هذا المجلد ثلثین

مباحث

۱

سی

۲۹۸

مباحث

۲۹۹

نام کتاب	۴۲۴۴۹۱۰
تاریخ تصنیف	۱۱۷۸۲
شماره نسخه	
شماره قفسه	

۴۵

۴۲

۱۰

۱۱

حاشیه علی صدر المجلد من بعض ابواب السیرة السیارة  
تألیف علی السیرة السیارة فی المجلد فی المجلد

والعلم من غیر کتاب الا اولی الامر من اول الامر  
الامر من اول الامر من اول الامر من اول الامر  
سیرة السیارة السیارة السیارة السیارة

والعلم من غیر کتاب الا اولی الامر من اول الامر  
الامر من اول الامر من اول الامر من اول الامر  
سیرة السیارة السیارة السیارة السیارة

مباحث ما فی هذا المجلد ثلثین  
مباحث ما فی هذا المجلد ثلثین  
مباحث ما فی هذا المجلد ثلثین



هو الموت وعليه تقى وبه نستعين والله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل صلواته وسلاماته على أفضل أنبيائه محمد طه الطاهر  
**قوله** الشبهة ما في نفس التكليف **أقول** الشبهة الحاصلة في مقام الشك والظن  
شبهة في الحكم وأما شبهة في الموضوع والأولى تقع على وجه الأول في جهة الاشياء في  
الحكم كالصلوات والثاني في جهة الاشياء الحاصلة في عموله كالوجوب والثالث في جهة  
الحاصل في الجنتين معا وكل هذه داخل في الشبهة الحاصلة وقد يطلق على الشبهة في  
الشبهة في الماد وعلى الشبهة في الموضوع الشبهة في المصادف ثم ان التكليف في  
من الشبهة في الحكم والشبهة في الموضوع انما معلوم أولا والماد بالتكليف نوع  
كالوجوب والمحرم والاستحباب مثلا لا حجب وهو القدر المشترك بين الوجوب واللا  
او بين احدهما والآخر او بين الثلثة وهو المطلب مثلا فلو علم جبر التكليف بزم بين  
الوجوب والاستحباب فهو شك في التكليف لا المكلف فيحصل من ملاحظة الشك  
مع الغيبين المذكورين فسمان وأما الشك الأول وهو الذي علم فيه التكليف  
وأما الاشياء في تعيين المكلف فيكون الأمر فيه اما بين المتباينين حقيقة او كما  
والثاني كالمطلق والتعبدية المعنى بالخير والشر في العقل واما بين الأقل والأكثر  
الاربابين واما الاشياء فيه مع زعمه بين الاستفادتين فهو داخل في الشك  
في أصل التكليف وخارج عن الشك في المكلف به حد الاطلاق العلم الاجمالي فيما في العلم  
التفصيلي والشك البدوي وينبغي الخروج عن الشبهة في المكلف به والدخول في  
الشك في أصل التكليف الشبهة الفرعية في الاربابين لا خلاصتها الى علم تفصيلي  
وهو حجة الأكثر وشك بدوي وهو حجة الأقل وذلك كالثاني في حجة قرآنية  
الغنائم في الصلوات هل هو تمام السورة او بعضها المخصوص كآية السجدة او المطلق فآية

المجموع يسبقه حجة البعض عينا او مطلقا شكوك كما لا يخفى وحصل من هذا التميز  
في الشك الأول مع الغيبين المتباينين معنى الشبهة في الحكم في الموضوع اربعة اقسام  
أولها كل من ذلك اما الشك في جميع الأحكام الخمسة او بعضها مع بعض ثانيا اطلاقا  
او بآثارها فكل من صور الاشياء لكن يكفى بذكر بعض من الثنائيات حتى يظهر منها احكام  
ثالثا اقسام فنقول ان الشك اما بين المحرم وغير الوجوب واما بين الوجوب وغير  
التحريم او بين الوجوب والتحريم ومع ملاحظة هذه الثلاثة مع الاقسام الاربعة للمكلف  
يحصل اثنا عشر فصلا ومع الغيبين في الشك في التكليف ستة اقسام وثالثا  
الاشياء في الشبهة الموضوعية هو وقوع الاشياء في الامور الخارجية ووقوع الاشياء  
فيها ليس من طبيعة الشارع الاجمالي بل من كل صيغة من اقسام الاشياء كاليد  
اليد والفرقة وغيرها فاما يرجع في الخصية الى بيان حكم الظاهر الكلي في الموضوع الكلي  
اما اشياء الاشياء في الشبهة الحسية فهذه الاقسام الخمسة التي هي المسئلة اصلا او بما  
مع وجوه اربعة من الغيبين وقصد النص اعم من عدة مطلقا وبما لم يثبت بطلان  
وجود اماره صيغة كجزء صغيرا ونحوه فبعضه او حذر ذلك ولاول خارج عن محل النزاع  
في الجملة لكن قل بدو الشرع لعدم وجود احتمال الوجوب من اقسام المتباينين ولعل  
الوجه في ذلك كون المراد اثبات الاباحة بالمعنى الاعم انما هو الوجوب ايضا بالكلية  
الوجوب الى مسئلة البرائة لان عدم احتمال الوجوب مسلم بينهم بحيث صار خارجا  
عمل النزاع بينهم وكيف كان فالكل لا يرفع في اقسام الشك في التكليف لا يخرج  
اما الشك في المكلف فينبغي الكلام فيه بعد النزاع عن حكم الشك في التكليف  
كما قال في الموضوع الاول مع الكلام فيه **قوله** المكلف لم يفت هذا القدر من الاشياء  
بل ينبغي حتى لموضوع الظاهر والظان والشك لان الظاهر من حيث هو فاعلم  
يكون الا بوجه من كونه ملتصقا ويمكن الكلام في الظان والشك لان الظاهر من حيث هو



قاضي لا يكون الا بوصف كونه ملتزما وهكذا الكلام في الطمان والاشكال في الامتياز  
ناخذ في هذه العنوين **قوله** لم يكن في كونه مقتضى ان مقتضى الطمان ليست ثابتة  
اصل لان مقتضى التزهد والفرح فالزهد ما خرد في حقيقته فكيف يمكن كونه مقتضى  
الشك وكما تقتضيه وليس مقتضى الموضوعية ومن ذلك المحتملة احكام في التزهد  
**قوله** لانه حكم في الواضحة المشكوكه فان الواضحة المشكوكه في حكمها من حيث كونها  
شكوكه موضوع في الموضوعات الواضحة له حكم وهي بهذا الحقيقة هذا الحكم بالنسبة  
هذا الموضوع في تلك الجهة بشئ لها من مظهر حكمه الا في ما لا يتصور امر مع قطع النظر  
هذا العنوان يكون هذا الحكم المفروض كونه ظاهرا في مرحلة الظاهر في مرحلة الظاهر  
بالنسبة الى حكم الاول ثانويا باجتهاد شرب النبي مثلا حيث كونه محمول على الحكم  
واهي ثانوي بالنسبة الى حكمه الاول الواضحة وهو الحكم الكلي الذي المشكوك فيه الثالث  
شرب النبي باعتبار المصلحة والمفسدة الواضحة لانه النبي **قوله** ما حارب علمه  
ناحل الحكم من الموضوع بوصف كونه موضوعا بالطبع **قوله** لمناسبة مذكورة في  
فريق التزهد والاجتهاد فان مقتضى احدا علم في غير حيث انه عرف بانه العلم بالاحكام  
الشريعة الشرعية ولا ريب ان العلم للفتنة الا في مرحلة الظاهر في مجازي الاصول فذلك  
في هذه الاصول بالفتنة واما الاجتهاد فهو نظر الى الواقع نظر الى غير مظهر  
ستراحي الواسع لفصل الظن بالحكم الشئ القرعي يجب اجتهاد الطاعة في الفتنة الكلا  
والسنة وغيرهما من الادلة الظنية فتنتهي الادلة المستنبطة منها تلك الاحكام الظنية بالادلة  
الاجتهادية **قوله** حكمه حكمه ان كان في هذه الاصول حال كونها منصوص بالظن الغير  
القرعي كما حال كونها مشكوكه من غير فرق بينهما **قوله** فلا معارضة بينهما لانه في  
احكام والفتنة مشكوكه بين العالم والجاهل غير متغير بالعلم والجاهل غير متغير فيهما  
والا لاسلزم الذي ورمضان الى استلزاما لالتصويب انهم كما لا يخفى على هذا القدر

يكون العلم والجاهل من قبيل الفتنة والعجز والسوء والخير حيث تبدل الاحكام الواضحة  
بينهما كما فينا نعم فيجوز على المكلف شروط العلم فتقول ان الشك كما يوجب له الاحكام  
والظواهر المحبولة حال الشك فكذا يوجب له تلك الاحكام الواضحة بالعلم والجاهل  
في تلك الحال وربما يكون في منافاة لتلك الاحكام الظاهرة ومناقضتها بنودي ذلك الى  
اجماع حكمين متناقضين في حق المكلف بالتصريح في حالة واحدة في واحدة واحدة كشرع  
مثلا يكون فتنة من شرع في الواقع حال الشك ومناقضتها في تلك الحال في مرحلة الظاهر  
بغده اجتهاد منا غير عباد بالضرورة لانه لا يجهل شخصين بل كيف كان موضوع واحد قد يجرى  
خطابان متناقضان في ان واحد ويكون كل شكل ما خلافا خلق الحكمين من حيث التفرقة  
والفعل فان الحكم الواضحة انما يتبعها شأنا والظاهر يتبعها فلا يفرق في التناقض الواحد  
الثانية التي منها الفتنة والفعل وانما بالنسبة الى المكلف بالكره وهو لا يفرق في اشكال اخر فانه ان  
يكن بين خطابي الامر والهي والهي والرضى بالادلة تناقض لكنه يلزم بالنسبة الى نفس المكلف  
بالكره فانه في حالة واحد مريد للفعل جزا وغير مريد له كان او يفتن له وغير يفتن له كما اذا كان  
الحكم الواضحة الوجوب والظاهر الا باجتهاد او كان الحكم الواضحة الحرية والظاهر الرخصة او كان  
الامر بالكره فيما يتركه الحكم الواضحة الا باجتهاد والظاهر الوجوب والحرية والمكلف  
في جميع تلك الصور نفس كارهة للعمل بفتنة له وراية به او مريد له جزا وراية بتركه بل قد  
الى كونه كارهة للفعل وبفتنة له ومريده كما اذا كان احد الحكمين الوجوب والاخر الحرية وهذا  
الاشكال اعظم من ان كما لا يخفى وبغده اجتهاد منا غير عباد بالضرورة لانه لا يجهل المكلف بال  
الكره شخصين يكون احدهما كارهة والاخر راضيا ويكون حل ذلك ان يتم كارة بالوجوب فيفتن  
من جهة الحكم الواضحة بالنسبة الى الشك المشكوك حكمه عند المكلف بالتصريح ليس الامر بالعلم  
لصحة والمفسدة الكائنة في ذلك الشك القابلين المتنازك من الاجتهاد يمكن من  
جبران فوات الاولى على المكلف او الوقوع في الثانية اذا كان الفتنة او الوقوع من جهة صدور المكلف



اولا ان الزك في الزك في مورد الاولى اولى العمل في مورد الثانية في صورة النظام المصلحة  
المصالح واجبة على الفوت او الفوت في تلك الواحدة الشخصية مع تمكن المكلف من تحمل العمل  
بحكم الواقعة او من الاحتمال فيه ولو كانت تلك المصلحة لتسهل الامر عليه لتلايق عليه مثال  
ثانيا لاوامر والتواهي المعلومين لرواها بالنسبة الى الحكم الظاهري فالواجب في نفسه هو لاوامر  
بالزك من جهة تلك المصلحة الموجبة لخصه المكلف في مخالفة الواقع فاذن لا منافاة بين الحكم  
والظاهر بالنسبة الى نفس الامر عدم المنافاة بين العلم بالمصلحة والمصلحة الواهين في  
الرضا بالعمل في مورد الاولى او بالزك في مورد الثانية واخرى باننا لو سلمنا ان الموجود في  
بالنسبة الى الواهي ليس هو مورد العلم بالمصلحة والمصلحة فتقول انه ليس يجب يبلغ الى حد  
والكرامة الفعلية بل انما هو مجرد حجة في نفسه ان الشك المشكوك حكمة عند الحكم  
بمعنى انه يجب ان يمتنع وجود ذلك الشيء في الخارج لكن المصلحة الخارجية رخصة الى الرخصة  
حالكه المكلف شاك لتوث محوهم او وجوده مبعوضه بل قد تدعو الى ارادة زك الاول  
الثاني فلاتي تلك الحال وتلك الارادة وان كانت لازمة للحج والقبض بغير الاغماض  
بعد وذل لك الشيء من المكلف طال الشك او زك منه في تلك الحال وذلك في المصلحة  
مستلزمات لتلك الوجود ذلك الشيء في نفسه او عدمه كان مع قطع النظر عن ملخص المكلف  
فلا منافاة بين ذلك وبين فدين لا تنافي الوحد من جهة الاشارة بينهما وثالثه  
بأن الخطايا الظاهرة لا يجب ان تكون مضامينها متصورة في نفس الامر بل لا يجوز لا ينظر  
التناقض كما من ترجيح الظاهر للمكلف الشاك في حكم الواقعة فيما اذا كان حكم الواهين  
الحاصلة في الواقع المحرمة او الوجوب ليس بلزوما للرضا النفساني بارتكاب المكلف الفعل  
او زك له في تلك الواقعة وكذا انتهى الظاهر فيما اذا كان حكم الواقعة الخاصة بالوجوب  
الامر الظاهر فيما اذا كان حكمها الواهين المحرمة ليس شي منها بلزوم الحج والارادة او البغض  
والكرامة في نفس الامر وانتهى بالنسبة الى هذا الشك المشكوك الحكم في تلك الواقعة

زك واتما لك الخطايا احكام صورية خالية عن الرضا النفساني والحج والبغض والكرامة ولا ارادة  
وحيث مصلحة خارجية الى توجيهها هذا الصرح المكلف والحج والبغض والارادة والكرامة  
والارادة والكرامة الواهيات ثابتات في نفس الامر بالنسبة الى المصلحة والمصلحة الواهين في  
تلك الواهين وليس في نفسه حجة في نفس على طرف تيقن متعلق بالحج والبغض من حيث المصلحة  
او المصلحة الواهين وكذا ليس في نفسه ارادة او كرامة غير الذين في نفسه بالنسبة  
المصلحة والمصلحة الواهين نعم الارادة والكرامة الواهيات ليسا بجوانب احكام  
العقاب على مخالفة الامر والتواهي الواهين الثانيين منها وانما توجيهان لهما مالم المكلف لا  
والنهي الواهين ارقام عند طرفي حتى مبعوضه ما وبالحجة المقتضى في نفس المكلف بالكرفي  
تلك الواهين زائد على الارادة والكرامة بالنسبة الى الفعل من جهة المصلحة والمصلحة الواهين  
اقاموا ارادة الى مجرد توجيه تلك الخطايا الظاهرة دون مضامينها والمفتا للنشأ من تلك  
دون الاولى وهذا الذي ذكرنا في دفع التناقض بما عجزه للتامل المتصف من جهة في خطا  
المرتببة اليه من ذلك كما اذا ورد احد بقضه على ما ذكرنا باخذك الجاهل ان لا تؤذي في  
منها فبدعوك ذلك الى ترجيحه في الاكل مع ان في نفسك مكر وبغضه ان ياكل من ذلك  
بل قد يدعوك الى الزك اياه بالاكل فهل يجد في نفسك ارادة او كرامة او حج البغض  
حاشاك ثم حاشاك بل لم يجد هنا الا الكرامة وحدها والبغض وحده وكيف كان فاما  
الاحكام الظاهرة مع الواهين بالنظر الى ملزوماتها من قبل المكلف بالكرامة بغيره وبعد  
كل احد وانما اردنا بذلك بيان الترفيع بغيره لا ينبغي بحال لبعض الغايات المتوفرة في  
المقام ومن ذلك الذي ذكرنا في الوجه الاخير فظهر ان المصداق في دفع التناقض هو دون الاشارة  
في ذلك من الشاكين وقول محمد بن عبد الله بن تميم ان تقديم الادلة الظنية على اصول  
العملية بناء على اعتبار تلك الاصول من باب العقل انما هو الورد فان العقل عند رجليه  
باعبارها فانما الحكم به على تقدير عدم قيام حجة شرعية في موارد ما يوجد اوجه برزخ



حكمه ولا ريب ان الادلة الظنية تجزئ شعبة في شرع فيما في مورد موضع دليل اعتبار الاصول  
حكمها العقل ذاتا بناء على اعتبارها من باب اجتناب من باب الحكمة لان اخبارها في  
الموضوع فيها مستثناة الشك ولا ريب انما لا تنفع فيما الادلة الظنية على موارد ما بل لا تنفع  
انما هو حكمها بمقتضى ادلة اعتبار تلك الادلة ويمكن ان يقال ان التقديم المذكور من باب  
ادلة اعتبار الاصول بادلة اعتبار تلك الطرف الظنية بتزيب ما ذكره فراجع **قوله**  
وكون دليل تلك الاما انما اعم من وجه الحق توضح ذلك انه اذا وقع التعارض بين الغاين  
فانما ان يمكن احدهما مورد التعارض من كل واحد منهما وادخاله في الآخر لا يصلح الا  
لا يجوز جعل احدهما مخصصا للآخر ويجوز ما لمورد التعارض من تحت الآخر وادخاله في الآخر  
الا اذا كان مرجع على الآخر من المرجحات المعول بها في تعارض الغاين من وجه وارجعها الى  
ما يوجب كون مورد من الغاين اظهر لا على مورد التعارض من الآخر ولا لزم التزم  
بلا مرجع وانما على الثاني فيعين كون العام الذي لا يمكن اخراج مورد التعارض  
عنه مخصصا للعام الاخر الذي يمكن ارجاعه عنه بالبداهة فيقول عنه ان الشبهة  
دليل اعتبار الامارات الظنية بين دليل اعتبار الاصول العلية وان كان في العموم  
موضوعه الا انه لا يمكن ارجاع مورد التعارض عن الاول لقيام الاجماع على عدم الفرق  
بين موارد في ذلك الامر بين طرح الاول لما في غير مورد التعارض وهو مورد  
من جهة وبين تخصيص الثاني لكن الاول باطل جوازه انه لا تعارض الثاني الاول في  
مورد افراف الاول عن غير ثبوت اعتبار الاما في مورد الاخر اني فاذا ثبت اعتبار  
في صيد ذلك الدليل ثبت اعتبارها في مورد التعارض بالاجماع المركب فيجب ارجاعه عن  
تحت الثاني وتخصيصه بغير مورد التعارض فانهم **قوله** وهو الشك يعني غير العلم  
للظن اظهر **قوله** لا يخصني ان في كونها وتخصيص الحكم من غير حال  
الحكم عليه فبقوله لا يخلو لا يفرق التعارض بينهما من اول الامر هذا خلاف المخصص

معارض المخصص بالفتح من اول الامر معناه انك ولذا يعمل بالصلاح بينهما **قوله**  
وانما الاصول المستحصنة بحكمه وذلك لان المقرض بحكم الشبهات في الموضوعات الخارجية  
كما استغنى بالظاهرة مع الشك في الحديث او العكس وكذا انما الموارد من طبيعة الفقيه  
فوردته الكتب الفقيه وانما الاصول فليس شأنه الا المقرض للقواعد الكلية التي يثبت  
منها الاحكام الكلية الفرعية الالهية **قوله** توضح ذلك انما واليه انما هو اصل  
المدعى وهو موضوع يكون تقديم الادلة على الاصول من باب تخصيص المخصصي لكن الغاية  
موجبة في بادي النظر ان المبدأ واليه هو ما ذكره من عدم نفع كون دليل اعتبار الاما انما اعم  
من وجه **قوله** انما انما هو اصل المدعى انما هو ما ذكره من عدم نفع كون دليل اعتبار الاما انما اعم  
للاصول الاربعة عقلية لكن لا يخفى ان العبارة ليس ما تمام الاتفاق على مقتضى قوله  
انما انما هو اصل المدعى انما هو ما ذكره من عدم نفع كون دليل اعتبار الاما انما اعم  
ولم يدع اختصاص الاصول في الاربعة بل ان اختصاص الاصول في الاربعة في الموارد الاربعة  
ليس عقليا كما لا يخفى انه يمكن ان يجعل الشارع في كل مورد من الموارد الاربعة اربعين  
اصل واحد ان حكم في مورد لا يستحق مثلا في بعض المقامات بالخذ على طبع الحالة  
الشبهة فيكون الاصل في ذلك المقام الاستصحاب في بعض المقامات من ذلك المورد  
بالاخذ على خلاف الحالة الشبهة فيكون هذا اصلا غير ما الاصول الاربعة وليس الاستصحاب  
من حيث كون النظر فيها الى الحالة الشبهة وظلنا الكلام في ما مر الموارد الاربعة نعم الواقع  
في الشبهة ليس ان يدر الاصول الاربعة فالحق فيها انما في الاعتدال **قوله**  
لا يكلف الله نفسا الا انما انما تزيه الاستدلال بالادلة انما هو ما ذكره من عدم التكليف  
في مفعول بطلان قوله عن الله لا يكلف المراد بالاجماع هو الاعلام فيكون المراد لا يكلف الله  
نفسا الا انما انما اعلما به فبمثل الشبهة التخييرية المتنازع فيها بعض عدم وجوب الاجتناب  
لعدم العلم بالتكليف فيها بالقرض والامارات شبهة والجواب عنه منع ظهور الآية في ذلك



بل الظاهر خلافه فان حقيقة الانباء الاعطاء لا الاعلام والنظام من الموصولة بقرينة اطار  
 سياتيها الموصولة الواردة في الآية السابقة على هذه الآية وهو قوله ومن قد عليه رتبة ظن  
 تمام الله هو المال لا الحكم والتكليف فيكون الموصولة معقولة لا لقوله لا تكلف وادراك  
 وان كانت مستلزمة لا واداه خلاف الظاهر في الجملة التي لزوم اخاذا لزوم الاعطاء او الايمان  
 او الدفع قبل الموصولة ليكون هو المكلف بنى الحقيقة حيث لا يقع بعلق التكليف  
 الاعيان بل لا بد من تعلقه بالافعال لكن مخالفة النظام على انها التقدير اقل منها على فرض  
 المسند اذ عليه مخالفتان للظواهر احدهما حمل الآية على الاعلام والاخرى حمل الموصولة  
 الظاهرة في المال بقرينة اطار سياتيها عليها على الحكم والتكليف هذا مع عدم ملازمة واداه  
 الحكم منها المورد الآية فان قوله لا تكلف الله نفسا إنما انما تعليل للملكية السابقة موضوع  
 الاتفاق فيما اتفق المال ولا ريب انه على تقدير واداه الحكم والتكليف من الموصولة منه مستلزمة  
 لكون التعليل اجنبيا عن مورده بالعدم الذي هو تحت موضوع الحكم المعلق كما هو الشأن  
 في مقام التعليل فلا بد ان من حمل الآية على ما ذكرنا من التزام اضرارها في المضمر  
 الى الموصولة ويكون امرا يلزم بالموصولة المال بل يلزم منها نفس الفعل من غير حاجة الى  
 اضرار شي فليما فان واداه ذلك منها وان كانت مخالفة لظواهرها بالنظر الى اضرارها  
 للموصولة في الآية السابقة لا ان لا يعيد دعوى ظهورها بقرينة ايقاع التكليف على  
 نفسها فانه ظاهر في كون المكلف به نفسها وهو لا يكون الا بان يراد منها ما هو مقتضى  
 الافعال لا الذات لما مر فيكون بقرينة هو نفس الموصولة حقيقة ويكون المراد بالانباء  
 هو لا تدار ويكون التعليل على هذا التقدير يفتقر حله لدخول الاتفاق في التفسير فاما  
 الله المكلف عليه من الافعال وبالحكمة ايقاع التكليف على نفس الموصولة بقرينة على واداه  
 الفعل منها وعلى واداه الافعال من الانباء فاما لم يرد من الآية نفس التكليف عن غير المقدور  
 هذه المعنى ظهر مما ذكر واشمل لما مر من شمول المورد الآية وبقرينة لا يقال ان ههنا

احتمالا اخرى في الآية وهو ان المراد بالموصولة الأعم من الفعل الشامل للحكم مع بقاء الانباء  
 على ظاهره وهو الخطأ فانه معنى يصح نسبة الحكم الى الفعل على حد سواء وانما الاختلاف  
 في مصداق حيث انه بالنسبة الى الحكم اعلامه ونسبته الى الفعل اطاره عليه هذا الاختلاف  
 ليس اقل مما اخرتم فانه لا يلزم منه محذور ولا مخالفة لظاهر الموصولة من جهة اخاذا سياتيها  
 لما قبلها وقد اتممتها انتم فلا يبرر علينا شي اريد تمامها بغيره بل عليه كما هو واضح ارادة ذلك  
 في الآية صحيحة الاستدلال بما لا نأمنه ان هذا الاحتمال فيه لزوم استعمال الموصولة  
 في معنيين على تقدير كما ذكره وقد بقوله واداه الأعم منه ومن المورد سبيلهم او ونحو ذلك  
 بعلق التكليف بالحكم اتما يكون من باب بعلق الفعل بالمفعول المطلق كما مر في الاشارة اليه  
 بالفعل المحكوم عليه اتما يكون من باب بعلق الفعل بالمفعول به كما هو واضح ومن الاشارة اليه  
 انهم ولا ريب انه لا يمكن اجماع هاتين الحثيتين في معنى واحد لعدم اجماع بينهما فلا  
 يعقل كون لفظ باعتبار معنى واحد معقولا مطلقا وبه لفعل واحد في استعمال واحد فلهذا  
 مراد كل من الحكم والفعل الموصول بطريق الاستقلال لا اشتراط اجماع بينهما حتى يكون التكليف  
 مستقلا بالموصولة باعتبار الاول والحثية الاولى وبالعبار الثالث من الحثية الثانية  
 لكن اللازم باطل فالمراد منه **قوله** بغير المستقلات فان المستقلات العقلية في  
 مخالفتها استخفاف العقاب فيلزم من غير توقف على رد بيان بعلق فيها **قوله** او يلزم من  
 التاكيد على تسليم انه لا عقاب فيها بقرينة حكم العقل وان كان فيها الذم بل توقف العقاب  
 على تابد العقل والفعل وكيف كان فالكلام فيها حق فيه في غير المستقلات والآية تدل على  
 نفى العقاب عنها على كل تقدير سواء أخص اليات بالتعلق مع فهم مورد الآية بالنسبة الى  
 المستقلات وتخصيصه بغير المستقلات او عم اليات العقلية انهم ثم انه تمتك بعضهم بالآية  
 على التعييك بين حكم العقل والشرع بقرينة ان المراد بالرسول هو اليات العقلية ومورد  
 الانعام بالنسبة الى المستقلات العقلية فدل على نفى العقاب عنها الا بعد البيان ان لفظ



مع ان العقل يستقل استقلال العذاب والعقاب عليه لم يلزم التعليل بين العقل والشرع  
 فاجاب عنه بعض من سئل بها بما نحن فيه على صالة البراءة وبان الامة وما يندل على من  
 صفة العذاب وهو اعم من نفي الاستحسان ولا لالة للعام على الخاص فيكون منه ثبوت  
 نفي الاستحسان عند الله اي الذي يحكم بالعقل ويكون عدم فعلية العذاب من باب الضرر  
 ولا ينافي ثبوت اصل الحكم الذي كافي التمهيد فلم ينفى الامة حكم العقل حتى يلزم التعليل هذا  
**اقول** ويرى عليه ايتم ان الاستدلال بما على التعليل مبنى على اختصاص البيان بالتفصيل  
 عدم الامة للاستقلالات العقلية وفي كل واحد من مرتين المتدنيين منع ظاهر لعدم ما يدل على  
 الاختصاص ان لم نقل بكونهم ايمان بالسنية الى العقل وسع يدل الامة على التطبيق التعليل  
 نقل الى وجه التعليل بالقافية فان غاية نفي العذاب والاستحسان في حاصلة في المستقلات ولو  
 سلمنا قافية الاجمال ومعه سقط الامة عن الاستدلال بما على احواله وليداه بوجوب  
 العقاب في المستقلات العقلية ثم انه قد ورد ذلك على هذا المحجب به الاستدلال بالامة في  
 العام على صالة البراءة ينافي ذلك المستدل فان المطلوب في المسئلة البراءة انما  
 هو اثبات نفي استحسان العقاب على ارتكاب للشبهة لا نفي فعلية ولو يطعن العقوبة ان لم  
 يفيض الامة اريد من نفي العقلية الامة من نفي الاستحسان فلا وجه للاستدلال بها  
 اصالة البراءة وان افترض نفي الاستحسان فلا وجه لرد ذلك المستدل فان نفي  
 الاستحسان مستلزم لعدم الحكم الشرعي وهذا ولكن الانصاف انه فاعر بما ذكره  
 بقوله ويمكن دفعه الى حاصلة الاجماع قائم على الملازمة بين نفي فعلية العذاب وبين  
 نفي استحسانه على ارتكاب الشبهات مما لا يستلزم العقل التي هي للشنازع فيها في  
 البراءة فان العالمين بالاجمال فيها لم يمتنع عدم الاستحسان على تقدير عدم العقلية في  
 بمعنى المستدل على عدم الاستحسان ولا لالة الامة على عدم العقلية فانه يفهمه الاجماع  
 المركب المذكورين مطلوبه وانما في المستقلات العقلية فلم يفر فيها اجماع على الملازمة

بين نفي فعلية العذاب وبين نفي الاستحسان في اللازم لنفي الحكم الشرعي بل يعمل فيها التعليل  
 فالابترام فيها مشايخ نفي العقلية نفي الحكم فكل الرق في حاله وبالحجة الكلامية عن به نفي  
 تسليم الملازمة المذكور منها فبكن في ربه اثبات نفي العقلية وهناك نفي الاستحسان فبكن في  
 رد ذلك والمراد بفعلية العذاب انما هو عدم العقل المحض لا الوقوع كيف كان فان كان  
 غير متضمن بالسنية الى الحرمان العلوية فكيف بمشبهتها بما عليه عمل فلهذا والعقاب فلا فان  
 الحضم ايتم ذلك لا الوقوع كيف كان وثمنا ذكرنا ظاهرا الجواب عما رما بوجوه في الامة على  
 بالامة على صالة البراءة من الطائفة ما يدل عليه انما هي نفي فعلية العذاب دون استحسانه كما هو  
 لكن الانصاف عدم نهوضها على المطلوب انما اولا فلما ذكرناه من كونها اخبار عن عدم وقوع  
 العقاب في الامة السابقة لا بعد بحث الرسول لهم كما يدل عليه فلهذا كما بصفتها  
 يخص العذاب الذي يوجب الواقع منهم لان لا عرضي ولم يجرى وفيه بعد احد **اقول** لا يجرى  
 الحد في القضية لما هو على المستقبل في اقران خصوص ما يعلق باحوال القبة فلا شبهة  
 على وقوع العقاب سابقا الامة لا يوجب ظهور انهم في احوال القبة فليس في الامة  
 جاز يمكن ان يفرق على من تسليم كون الامة في عام الاخبار عن وقوع العقاب في الامة  
 بعدا لبيان في القول عن لفظ وما عذبا الى فعله وما كما معتد به في اشار به كما انه  
 لم يكن ثمة عقاب احد الاعباد البيان فيستفاد ان هذا ثمة في جميع الامور في الدنيا  
 والاخر فيهم بالمطلوب الا ان هذا مجرد اشعار لا ينبغي ان يكون اليه وانما نانا فلان النظام  
 الرسول هو الشخص المشهود من الله ثم لا البيان هو ان كان خصوص العقل في الامة فظاهر الامة  
 ما كما عذبا ان الفرة من الرسل الى ان سبقت لهم روحا ولذا يمكن بالامة  
 بعض الاخبار بين على حكمه على ما يجرى بها العقاب على ارتكاب ما لم يعلم الا ان فيه من الله  
 في شريتنا سواء بين النبي او احد وبيان صلوات الله عليهم اجمعين ولم يعمل البيان البنا  
 اوله منبها صديهم فان غاية نفي العذاب هو بحث شخص النبي لا يات به حاصلة فالامة بمشقة



منها الثانية دل على ثبوت العذاب على ارتكاب ما لم يعلم الا ان فيه في الجملة في شريعتنا لاننا  
 ان هذا مناف حكم العقل بغير العقاب من غير بيان هو قرينة على ايراد البيان من الرسول لا  
 لا فانقول هذا يرجع بالضرورة الى العقل لا الالة فلا معنى لادعاء مراد الالة **قوله** ولا  
 فنان ان الالة لا دلالة لها على المطلب في المقامين يعني في مناهلنا وفي مناهل منكم  
 بها على التفكك فان الاستدلال فيها مبني على دلالتها على تنقيض العذاب لا على انصافنا الى  
 اثباته على الاجماع على الملازمة بينه وبين نفي الاستحسان في الثاني لو سلم ضعف في الاول  
 وقد مر منع دلالته على نفي هيمنة العذاب بكم بل انما تدل على نفي العذاب الذي في الالام  
 المتأينة كما مر **قوله** وفيه ما تنفذ في الالة الثانية يمكن ان يقال فيها انكم ما قلنا في  
 الالام انك ثابتة من العدل الى لفظ ما كما شعر بان ثابته لم يكن لا احد لان والعدالة  
 بعدا لبيان فكون هذا ثابته في الاخر انهم قد عذب بعدد الاخر ايضا  
 البيان الا انه مجرد افتراض لا ينبغي ان يكون البكم **قوله** الا بالضرورة بان يقال انما اذا  
 استجابه العذاب الذي هو موافق من الاخرى على البيان فانها لا احرى  
 عليه فلا ريب بين انتفاء الاول وانتفاء الثاني فضلا عن كون الثاني اولى **قوله**  
 وفي دلالتها فانها مذكورة في سورة الاحقاف في قوله تعالى ومن عذرة بل قد يحمل ان يكون  
 بالادلة من العقل والبيان البينة البينة لكل احد منكم من جزات النبي في الظاهر وفي  
 تلك العزوة الكفار فكون المراء منها والله علم انا قلنا ما قلنا في تلك الواقعة من الظاهر  
 مقامات النبي كيف قل من جبر فلا ربط لها على هذا المدعى ولو لم يذكر في ظاهر  
 في هذا المعنى لم تكن ظاهرة في المطلوب انتم ومنه بالاجال من الاستدلال بها **قوله**  
 عدم الرضا على الحق المحمدي فلا يصلح الاستدلال به حيث انهم سلموا ذلك  
 وانما يدعون ثبوت الواقعة على كلف معلوم وهو وجوب الاحياء في عواردها  
 التخرية فانه لا حياء على قدر غايتها من قبل الدليل وتلك من قبل الالام في منع موتها

اولى  
 والله اعلم  
 بان شاء العذاب انما  
 فهو في حق من ارتكب  
 ١٥ افعال من القطع من  
 عذابها

اجاز الاحياء **قوله** ومنها قوله نعم بخلافه فكل الاحياء تقرب الاستدلال بهذه  
 الالة نعم لكن بنية طرية الرد على اليهود بقوله فلما ابدى اوى الى محمل لم يرد عليهم  
 عدم وبيان ما الرضا بغيره فلما اوى الله اليه مع ان رده انا هم بنى الحرة صريحا بان يقول  
 ليس بالزمن بغيره حرا عند الله كان كافيا في الرد فانه كما يكون احبا وعن عدم الحرة  
 دليل قطعي للبر على عدم الحرة واقفا فكل عدم وبيان شيئا حرا بما اوى الله اليه دليل قطعي  
 على عدم حرة ذلك الشيء فان افا واحد مما للبر فانه فيقيد ما الاخرى ان لم يقيد فاما بعد  
 الاخر في العدل عن العباد الثانية الى الاولى في قوله لا اجد **قوله** على ان عدم الوعد  
 كاف في حكم عدم الحرة وان كان محمى من النبي بعد القطع لكن حكم بعدم الحرة بغير  
 الوعد وموعد الوعد لا القطع هذا غايته ما يقال في توجيه الاستدلال لكن توجيه  
 عليه وجوه الاول ما ذكره من ان غايته ما يستفاد منها الاستدلال كروا وانا الدلالة  
 فلا الثاني ما افاده حكمه من منع استغفارها بذلك انتم اذ لعل النكته في العدل الى قوله  
 لا اجد فيما اورد على اليهود كون الرد بهذا العباد لا سيما لما اولى نزع من التارب لعدم كون  
 نكته ببيانهم مرجعا كما في العباد الثانية بخلافه هم بالاحسن بقدر ما يرد بها بقوله وجاهدكم  
 ما بين من احسن واحتمل كون النكته في العدل هذا ليس بابعد من احتمال ذلك انتم فكل يكونه  
 اظهره كما هو ليس بعيدا الثالث انه على فرض التسليم والاخاض من عذاب الوجهين بقوله  
 فكل على الناطق في الحكم بعدم الحرة عدم وبيان النبي كما يشهد به قوله لا اجد لاحد من  
 من كل احد كما مر في الاستدلال الرابع انه على تقدير الافتراض عن هذا انتم وتسليم عدم  
 خصوصية القائل فكل انما جعل عدم الوعدان بما اوى الى النبي في خصوصية المفعول فيه  
 بغير حياء وظاهر الحولة للوعود بل الاشارة العموم منها سبعة حياء ولا لما كان وجه لتبويب اليهود  
 على التزامهم بجهة بعض الاشياء المحتمل الحرة عند الله فان الاحياء بما يستل حسب العقل  
 فكلت بعض هذه الذم والنسب عليه الا ان يتم ان الظاهر من الالة التوبخ على الالتزام



بالحرية والاحياء ما هو لا الزام بترك محمل الحرمان لا بحرمانها فانه شرع فالنوع في عمله  
مع عدم ارادة العزم الامر بالموصول فانه لو كان فالترتيب بترك اكله فاما حمل كونه من جنس  
الاطنة لفصله مع عدم اطلاعهم على نفسه ولو لم يصر لم يكن وجه لوجوبه على الزام بترك  
اكله لكونه اجناظا وهو مما يستل العقل عنه ولو مع التمكن من السخا فالتخرج كاشف عن ان  
الترتيب بترك اكله كان خارجا عن جميع ما فصل فخرج عنه ما عن فيه وهو الشبهة القرينة فانها لجهة  
من التفرقات العقلية بالخصوص لا بان النوع لعله لاجل ان الزام المذكور كان تشريعا لا  
يقول لا الزام بالترك لاحتمال الحرية ليس يشترط لظهور الشرع هو الزام بحرمانها يعلم من  
قوله لان غاية مدلول الدال منها عدم التكليف اقول لا يخفى ان الايتين لا يخرجان  
دلالة انما تدلان على عدم التكليف فيما لم يعلم حكمه بالخصوص من العلم حكمه العام لا بقرينة كفى  
مطلق حتى يتبين من ان ظاهر الموصولة فيها هي الحرمان الواضحة كما لا يخفى الا ان لظاهرها قد ايد  
حجباها من الابان لغير الدلالة على المطلوب قوله منها الذي من التبع الى قوله رفعه اعلم  
احدنا الشريف يدل بدلالة الانقضاء على كون المرفوع شيئا اخر غير ذوات تلك الدلالة  
السبعة عندنا على الكلام ويجوز ان احد من ثلثة الاي جمع الاشارة فيكون المرفوع عن لانه  
جميع اثار السبعة الثاني خصوص الموصولة فيكون المعنى رفع عنهم الموصولة الثالث الاشارة  
فيكون المعنى رفع عنهم ما هو المتناهي لانه لا ينفك عن الوجود ان ظاهر الموصولة  
والاحكام طهري اخر واكدب الشريف الامر بالموصول على ما لم يعلم طهري على كل تقدير  
على الاولين فاضح وانما على الثالث ظاهرها الاقرب لاسباب لما لا يعلم وتما لا يعلم اخر التجهيز  
دلالة اكدب الشريف على كون الموصولة على ارتكاب الشبهات في الشبهة القرينة حكمه التسليم  
معدا ما قبل ربي في حجة الاستدلال وقد عرفت ان مقتضى على مقتضى احد الموصولات  
الحكم بدت اخضا سبه بالموضوع وهو فضل المكلف الثانية كون الموصولة اثرنا سببا لما لا يعلم ويجوز  
اولها على جميع الشار بذكره ذلك اول من شأنه لاسباب القرينة فان ظاهرا كون المراد الموصول

في جميع نفعاتها واحد فظاهر ان المراد في الفقرات السابقة هو الموضوع فاذا ربي في ذلك  
الفقرة سببا في الفقرات السابقة بمعنى بان المراد فيها الامر بالموضوع فخص الرقابا الشبه  
للموضوعية وعلى تقدير كون المقدر خصوص الموصولة فانه قد ثابنا من عدم ملائمة الموصولة  
اذ على هذا التقدير يكون المعنى رفع الموصولة على لا يعلم ولا معنى لرفع الموصولة على المكلف المحمولى  
فان الموصولة على تقدير ما منى على الفعل للمكلف لا على التكليف الذي هو فضل الله ثم نعم  
اذا روي ثابنا سببا في كون الموصولة من اثار التكليف المحمولى بان يكون مقتضاها فرفعها الش  
فضلا من كونها امرنا سببا فان العقل يستل جميع العقاب على التكليف المحمولى حتى على اثار  
الاجتناب كما لا يخفى على المناظر فعدا ما اعرفه من اخبار ربي انهم يدعون بوثب العقاب  
والموصولة على تكليف معلوم وهو تكليف بالاجتناب بالادلة عليه كما مر من الاشارة الى ان  
يضع العقاب على التكليف المحمولى ولو مع امكان الاجتناب فهو ليس مقتضا للعقاب والموصولة  
فقد رانه لا يتبع حمل للعقوبة لاسباب خصوص الموصولة بعنوان كونها اثرنا سببا بلذا  
بعنوان كونها من جملة الاثار ربي على تقدير جميع الاثار اياها كعدم انقضاء التكليف المحمولى  
حتى يكون اثره وانما قد رها بعنوانها الخاص فانه مناف لظاهر رفعه فانه بشرط  
صدق الرخصة على نفي عن شئ كون ذلك الشئ مقتضا لثبوت هذا الشئ بالنظر  
لا محالة وقد عرفت عدم انقضاء التكليف المحمولى للموصولة لاسباب لان من حمل الموصولة  
لا يعلم على الموضوع فخطا القرينة عن الاستدلال بما على المدعى واما من دعوى ان  
خصوص الموصولة بعنوانها الخاص من عمو الموصول للحكم انا قد رخص الموصولة وان كان  
ينبغي احتسابا في تلك الفقرة لما قبلها حيث ان الظاهر ان المقدرة بما قبلها الامر بالموضوع  
فان لظاهرها في القرينة كما مر فبين اختيار الشئ الاول من شئ الذي يريد هذا قال ام ظله ان  
وان لم يكن من اثار التكليف المحمولى كما مر لكن لا يبعد الشارع الاجتناب في عود احتماله بان  
فانه مقتضى ادراك جلاله في الاثار سببا في الموصولة لاسباب لما قبلها الموجب لظهور راده

لانه من  
الامر بالموضوع  
والامر بالموصول  
على ولائمة  
الموصولة  
8



منها كان الاستدلال بالحديث الشريف جيدا فانه اذا كانت المرد بها الامم من الموضع والحكم في  
 الاستدلال بان المذهب في كل واحد من النسخة انما هو المثل المناسب له وهو في غيرنا لا يعلم  
 وبما يجاب الشارح الاجابة في مورد اذ ليس له اثر مناسب غير بل الاثر سواء فلا يقع فيه  
 اليه الا باعتبار رفع الحجب الاجتناب فدل الحديث الشريف على رفع الشارع وجوب الاحتيا  
 عما لا يعلم بمعنى عدم اجلبه مع قيام التفتي فيكون هذا نظرا لحديث الا في مورد  
 كل من مطلق حتى يبرهنه نعم الا على نفي التكليف بالايجاب في الشبهة الشرعية للناس  
 فيها فيكون مخبر على نفي مدعى الاخباريين وعلى نفي العقائز من التكليف لا سيما في مورد  
 الذي اثاره عدم ظله في تقريب الاستدلال بما لا يعلم بعد عدم احتمال كون المذهب  
 المرتفع الواخذ لعدم كونه من اثاره من حيث بالنسبة الى احكام المحمول هو الذي  
 ينبغي ان يعتمد عليه لا الذي ذكره فاما في من كلامه من ان المرتفع بما لا يعلم وانه  
 مما لا يشمله اذ لا التكليف مما يجلب الاجتناب والاحتياط على وجه لا ينبغي فانه الحرام  
 الواقع في بانه ارتفاع العقاب واستخفافه فانه قد وان اسباب في جعل الاثر بما لا يعلم  
 اجاب الاجتناب في حمله وجوب الاجتناب على تقدير ثبوت من الموضع المحمول على المكلف  
 الامانة الشرعية بحيث يكون العقاب في على مخالفة الواقع المحمول كما ينادى به قوله فدل  
 حتى يبرهنه ترتيب العقاب اذا انقضت ترك الاحتياط الى الوقوع في الحرام الواقع كما لا يخفى  
 المناظر فان وجوب الاجتناب والاحتياط على تقدير سنن من العقاب على مخالفة عقاب  
 به سواء كان في مورد تكليف في الايجاب او في الاخباريين لا على مخالفة الواقع المحمول  
 على تقديره فانه ليس التكليف الاجتناب كالتكليف بالعرف والامارات الشرعية فانها  
 بعد الشارع بها في كونه طريقا وخبر على الواقع كونه في انفسها كاشفة بالعرف  
 الامارات الشرعية فانها بعد الشارع بها في كونه طريقا وخبر على الواقع كونه في انفسها  
 كاشفة عنه ومراة له ظاهرا ولا يبرأ اجتناب لا يعلم ان بيان ذلك التكليف المحمول كما امر

فيه في تقريره وموقافه وجوب دفع الضرر في الاستدلال بالوجه الرابع من اثار البراهين  
 العقل فارجح بانما هو على تقدير حكم مع العقاب على مخالفة نفسه لكونه في مكلفا بينا معلوما  
 ان الاستدلال المنفذ الوارد على عمل المذهب المرتفع فيما لا يعلم في الواخذ بناء على عموم الموصول  
 اليكم بوجهه في تقدير شخص الموضع بالموصول بناء على استدلال العقل بفتح العقاب  
 مخالفة التكليف المحمول حتى فيما اذا كان محملا بامر الاصول الخارجية كما هو الحال في الشبهة  
 الموصوفة وسباني اخباره فانه لا يبرهنه لكن لا يخفى في الاستدلال بالحديث في حمله في مورد  
 على هذا التقدير بفتح الاستدلال بناء على حمله في موردنا وبفتح الاجتناب بالترتيب  
 في الاستدلال بالحديث على الشبهة الحكيمة على تقدير عدم الموصول لكم **قوله** رفع  
 واحد من النسخة وهذا نظر الى امر من ذلك من المذهب وينبغي استناد الى كل واحد من الاجزاء  
 ومندرجه فانه لا يبرهنه من الخصائص التي باعيناها **قوله** قال الامراء ان الله تبارك  
 انما اذا كان المذهب في تلك التلخيص جمع اثاره فيكون في غير ما من السنة الباقية خصوص في مورد  
 الاستدلال ذلك التعيين الذي باباه ظاهرا والبيان فان ظاهرا من المذهب في الجمع على نفي  
 فيكون المراد في تلك التلخيص رفع جميع اثاره فانما مراد ان ايقن في السبب القاطنة التي بها لا يعلم  
 فانهم **قوله** وانما في الآية فلا يبعدان بل هو او الفرية على ذلك قوله بعد ذلك الفرية  
 واحفظنا واعرفنا **قوله** ومما نرى في المذهب جميع اثاره وسائر تدبيره فيها  
 والمفاد في هذا انما هو كون المذهب على الاول انما امره على الثاني **قوله** بنا  
 لا يبرهنه قال الامراء ان الله تبارك وانما الى ان عموم التمام لا يوجب ظهور شخص لغيره  
 الذي بل اظهره خارجي فهذا الوجه لم يثبت ظهورا لبراهين في المذهب من حيث كونه  
 المذهب **قوله** وانما نفس الواخذ فليكن اه بل هي من عقلة الافعال **قوله**  
 ان المذهب برفع التكليف عدم توجيهه لا يخفى ان الرفع حقيقة في دفع الامارات فيلزم  
 حقيقة فلذا يقال في الفسخ انه رفع موري بالنظر الى ظاهر الدليل الدال على الاستدلال



ولم نزلنا من ذلك ولما نزلنا على لرفع الامر الثاني ولو ثبت ظاهرا لليل فلا يثبت عدم توجه الكيد  
مع قيام المقضي لوجوب اذا لم يكن هناك دليل يثبت ولو لم يكن عليه فهو بما زجدا لكون الظاهر من الزيادة  
لأنهم ذلك كما ذكره في الزيادة عليه انه على الله على كل فكر هذا الحديث الشريف في مقام الاستدلال  
على هذا الامر بان الله تعالى علمهم برفع تلك الامور الشبهة عنهم ولم يثبتها عليهم كما اثبتنا على  
على الامم السابقة لرفع هذا ما قبل اثباتها على الامم السابقة فلم يكن معناه في الاعداد جعلها  
حتم مع قيام المقضي فكيف معناه ساد الفقه ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج هذا صافيا  
الى انه لا يعمل الرفع المحقق في الاحكام الشرعية بمعنى رفعها حال ثبوتها لكونها مستلزما  
للبدعي في حقه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وما رخصها بمعنى الاعلام باقتضاء ذلك في حجة  
بعد انقضاء الارتفاع لما سئل من معنى الشك في كونها كما يمكن ان تعافى الشبهة الا انه  
يحمل في الحديث الشريف هذا كما لا يخفى فحين ان يكون الارتفاع ما فيكون ان خاصا لوجوب  
الامور المذكورة التي في مرتبة الارتفاع التي في مرتبة الزيادة على فعل من حيث هو  
رفع الآثار الشرعية التي في مرتبة رفع الفعل بزيادة عليها لما كان المجهول بزيادة مقتضاها  
الاجتناب فنفى عنه رفع اجاب الاجتناب والحفظ **قوله** وكل في الجزاء المنى قال الله  
اشاره الى انه قد مر ان الارتفاع برفع تلك الامور الشبهة التي منها الشيا رخص الآثار الشرعية  
على الفعل من حيث هو لا الارتفاع مع قيام المقضي لثبوتها حال الرفع وهذا المعنى غير متقل  
في مرتبة ثبوتها من مرتبة اولية لثبوتها وان كانا من الآثار الشرعية المترتبة على ان الفعل  
من حيث هو على ثبوتها في الآلة لا يمكن رفعها مع قيام المقضي لها وبذلك لا يرفع اصلها  
يخرجان عن الزيادة جدا وذلك لان المقضي بجزئية في الآلة من مرتبة اولية لثبوتها  
لثبوتها من مرتبة ثبوتها وهذا على ثبوتها على ثبوتها لثبوتها في الجزئية لا يرفع  
الشرعية والجزئية صافيا الى ما يثبت من الاحكام الوضعية او الشرعية من الكلف  
ليس لها واقع سواء على ثبوتها لا يرفع اصلها اقول يجب ان لا يرفع اصلها

والجزئية في الزيادة فلا يقع التمسك بها على ثبوتها حال الشك الا ان سببه ما رخصه  
والكل يثبت بالجزء والشروط داخل فيها احدا فان ان الفعل من حيث هو مقتضى لثبوتها  
مبتدأ بها فنفى رخص حال الشك في هذا الامر لثبوت مقتضيه فدل الزيادة على عدم الارتفاع  
الشك بالجزء والشروط المنسبين **قوله** وفي الشرائع ان احرازه فان قد نزل في الثاني  
فان حيلة الظاهر في الثاني انما يكون بغيره مع انه قال ان مقتضيه حال في اجل فحين  
المعاصي الصغيرة والظواهر من الكبار الفارقة بالعدالة ووقع الامر بها وانما يذهب في كل  
الظهور اما رخص الى الجزئية فالمعنى بزيادة الجزئية التوكيد في الزيادة المعنى انما يذهب  
الارتفاع وهو الجزئية التوكيد وكيف كان الجزئية مشك ان مقتضاه المؤثر الحقيق في الامور بلا رخصة  
كأنواع الشرعية على الاجتناب كما يحوزة وحلاوة والتمنية والزيادة وبغير ذلك **قوله**  
ومنها قوله كما يجب الله الاحتمال في زيادة في حديث الرفع من حيث كون مقتضى جميع الآثار والار  
المناصب وخصوصا لما في زيادة في الكلام من الكلام في الاركان من القرآن الكريم  
فان على كل الموعود على الموضوع خاصة غير وجودها بل الظاهر من هذا الامر ان لا يرد  
عليه وجوب الاجتناب لا يخفى ان هذا الامر لا يقتضي بزيادة الزيادة بل يجب ما رخصه بان الشبهة  
مع انه لم يرفعها فيها اللهم الا ان يكون ذلك لاجل اختصاص هذه الزيادة بهذا الامر وحده  
منها في الزيادة على غير ما **قوله** وسبب ما ياتي عن الضعيف قال قوله انما امر بكتب احكام  
فلا شيء عليه باعتبار ثبوت الحكم فيه على الوصف المناسب فيكون له رفع الموانع وكونه عليه  
عن مقتضيه بان الشك في البراءة لوجوبه في الجزئية بمثل وجوده **قوله** فاما مقتضى  
الى ان على الزيادة على الثبوت او اعتقاد ما يتوجب اليه بموجب الكلام الى التخصيص بالكلية  
اي انما قل والمقتضى للمراب من غير تميز مع ان الشك في ان التخصيص **قوله**  
وقد يفتي في هذا من وجه الاستدلال انه حكم فيها بالمقدونية في الرفع على الزيادة  
الغدة ورفع الموانع عليه وعلى المقدونية فيها على الوصف المناسب وهو كمال المقيد لعلته







لا يقال انه لو كان المراد بالمعذورة في التزوج بعد العدة لما استقام بغيره انما  
 في الصورة الاجرة المنصوصة في الرتبة يكون الجاهل فيها غير فاعل على الاجتناب  
 فانه يستقيم كون عدم العدة على الاجتناب على نفي المواخذة على التزوج في العدة  
 لانا نقول ان يخرج العدة لعقد بعد العدة انما هو من باب الخفيف وتسهيل الامر على العبا  
 مع قيام المقضي فخرهم كما ياردى بقوله فهو معذور ولا ريب ان الغافل اولى بالتسهيل  
 عليه من الشاك للثقت فاستقام التعليل شمر انه ربما يخل ان اطلاق الجمالة  
 في قول الجهمالة بان الله حرم ذلك عليها ثم حمل على حمل المعذورة في التزوج بعد  
 العدة بنسب انما باطلاقها لانه صورة التزوج على المدة العدة قبل الفحص حكم  
 المسئلة فلو كان المراد بالمعذورة في ذلك ورفع المواخذة عنه عليه دون المعذورة  
 في التزوج بعد العدة لكان مناد ذلك الفقرة مخالفا لاجماع بل الصريح فان  
 الجاهل بالاحكام الشرعية لا ينعى ولا يجوز له الرجوع الى اصالة البراءة قبل الفحص  
 فلو كان معذورا لضرورة هذا بخلاف ما لو حمل على المعذورة في التزوج بعد  
 انقضاء العدة لكان مناد بالاجماع على خلافه فكون الفقرة المذكورة دليل  
 على جواز العقد بعد العدة في تلك الصورة كما رتب الاشياء البهيم لو يمتنع على الثاني  
 علما على باطلتها ولا يلزم من غير صارف له وهو باطل فحين الاول هذا ولكن  
 لا يخفى فساد على من ادعى ان ما مل فان تعليلة الاموتية في تلك الصورة لعدم العدة  
 فيها على الاجتناب فربما على ان مورد تلك الفقرة هو الغافل لا يفرق لاريب في انه يستعمل في  
 حقه المعذورة في التزوج على المدة المعذورة بمعنى رفع المواخذة عنه على كل بيان يكون  
 كذلك فانما لمكن في حقه ذلك فحمل المعذورة في تلك الفقرة على الاعم من المعذورة  
 في التزوج بعد العدة لا طائل فيها فاذا فرض كون المراد منها هنا الاعم فيكون المراد منها  
 ايضا ذلك ولا يلزم التفكيك في المعذورة في الموارد في سائر الصور فيهم مطلق

المسئلة اللهم الا ان يلجأ في حمل المعذورة في التزوج بعد العدة الى ما ذكرنا  
 من الوجهين فربح الامر الاخر المها فله يد وجه ثالث للمدلالة على ان **قوله**  
 لوجوب الفحص واصالة عدم نافي العدة قد مر الاشارة الى ضعف كل من قبلنا انما لا  
 فلكون الشبهة موضوعية لا يجب الفحص فيها اجماعا وانما الثاني فلان استصحاب  
 عدم العدة حاكم على هذا الاصل جدا كما مر هذا لكن لا يبعد ان يكون مراده وان  
 الجهمالة باصل العدة الجهمالة يلزم التبريق فلكون الشبهة حكمية فمر في السؤال عنها  
 ولا يبرهن الرجوع الى اصالة البراءة لنفقة الشبهة الحكمية على الفحص فيكون ما ذكره  
 فلا من عدم معذورة معلا بوجوب الفحص واصالة عدم نافي العدة في علمه اذ لا  
 يعارض لاصالة عدم نافي العدة فضلا عن حكمه عليها فلكون هي محكمة والبرية  
 على البرية فلا تلك الصورة بغيره لوجوب الفحص واصالة عدم نافي العدة اذ لو كان  
 المراد معذورة الشبهة الموضوعية وهي الجهمالة بان عليها عدم الاعم لعدم وجوب  
 العدة لم يستقيم هذا التعليل كما عرفت ولا يقول هو انه يلزم الفحص ولا يعتبر  
 مثل هذا الاصل **قوله** الا انه اشكال واداه نفى ان يختص الجاهل با  
 حكم بالتعليل المذكور اشكال واداه عليها مكم اما على تقدير كون المراد بالجهمالة في  
 جميع الفقرات مضد بان يكون المراد بها في جميع الفقرة فلا مستلزم لكون  
 تعليل اولية الجاهل بالحكم بالعدة المذكورة تعليل بالعدة المشتركة وموضع كما لا يخفى  
 اذ بان يكون المراد منها في جميع الشك فانه لا وجه للتعليل باملا لكونه كذا وانما  
 على تقدير كون المراد منها في هذه الفقرات الثلاثة وفي ساجتها الشك فله التعليل  
 بين الجهمالين وهو خلاف الظاهر الا انه بعد وان الامر بينه وبين الفقد بكون  
 باحد احتمالين لا يلزم به لبيان الاول وفساد عند العمل بما خلاف  
 الثاني فلا غايته كونه معانا للنظام لا يفيضا والظاهر يخرج عن مقتضا عين



القدرية بالضرورة ولان اقال قد تحصله لزوم التفكك بين الجهالتين بغير وجوب  
 بالفتح **قوله** قد يرفع في دفعه اما التدبر في اصل الاشكال **فقد حصل**  
 اما التدبر في دفعه فبان الجهالة معناها عدم العلم بعينه بالنارسية بنا في  
 المختص لما في ضمن الشك واخرى في ضمن القناعة كما مر الاشارة اليه وهي مستلزمة  
 في كلا الوضعين من التقلية في هذا المعنى الا انه لما لم يكن لها مصداق في  
 الثاني منها وهو الجهل بان الله عز وجل عليه التزوج في العدا الا في ضمن القناعة  
 صرح الحكم بين المسلمين كالشك في رابطة الزنا بحيث يعرف كل احد من قبح  
 سمع كل الاسلام او كان لها مصداق اخر اي كونه في غايته التذوق كاد  
 ان يلحق بالعدم فقلع اوله العدا فلما بعد التذوق على الاحتمال لا اعتد  
 مودة الجهالة هنا في القناعة لا لاستعمالها هنا في القناعة حتى يلزم لتفكك  
 مع انه لا يعمل مع اطراف الجهالة في السؤال بطلائعه وقبح اجواب يكونها  
 اهون في الشك الثاني معلل بان فرض الجاهل في العاقل لا يقد على الاجابة  
 لكن ذلك يمكن لا يمكن نسبة الى احدنا فكيف بالامام عليه السلام **قوله** اذا لم يسمع  
 ارجاعه نظر الى ان كلمة منظر في التبعض ففرضا ما هناك كون الاحكام فسادا  
 من ذلك الشيء وفردانه وعلى تدبر جعل الشيء خصوصاً مشبه لم يكن الحرام  
 فساداً بل عينه فان الشيء المشبه بالحكم كثر المشبهات مثل ان يمتد  
 الاطلاع على حرمته كون الحرام نفسه لا فساداً منه اذا لم يسمع عدم وجوده فبين  
 فيها حد فاحلال ولا فساداً **قوله** وكون الشيء معناه الحكمين كما ذكره السند  
 لم يعلم له معنى حصل اذ العبر في المقسم صفة على كل واحد من الاقسام ولا يفتل  
 كون الشيء المشبه بالحكم الذي هو الموضع صادقاً على شيء من الحكمين فان  
 هما من عوارضه لا من افراده ومصاديقه هذا ولكن لا يخفى في ما اوردته السند

من تلك العبادات فانه اراد بها كون الشيء محملاً للحكمة والمحرم بما ارادى مراده بما  
 لا دخل له في افادته مع فهمه فيما نكره كل **قوله** وعلى الاستخدام الى قوله قد  
 الجزئي لك حلالاً بما جعل الشارع اليه على تقدير الاستخدام هو الجزئي المراد بلفظ  
 الشيء دون الكل الذي يعنى اليه الضمير في فهمه لانه لو لم يفتل الجملة لكانت  
 حبراً عن المبدأ الذي هو الشيء عن الرابطة لما الى ان السند كما لا يخفى **قوله**  
 ولغيره من ولو على الاستخدام اذ معنى اراءه على تقدير ان كل جزئي مشبه بالحكم  
 محملاً للحكمة والمحرم فان الجزئي لك حلالاً حتى تعرف الحرام من نوعه فتدبر  
 ذلك الحرام وظاهره من كماله هو التبعض كما مر وهو التبعض ففرضا ما يكون  
 ذلك الجزئي بما في نوعه فساداً فاحلالاً ولا فساداً وهذا لا ينطبق على  
 الشبهات المحكية التي اراد السند للاحتمال على عليها فان الجزئي فيها ليس على  
 في نوعه فساداً فاحلالاً بل حال نوعها من تبعض الحكم والمحرم لانه ينقسم اليها  
 فان الشك في حرمه الجزئي فيها او حلية منها من الشك في حال نوعها **قوله**  
 الاشباه الذي يعلم من قوله حتى تعرف فان الحكم على شيء بالحكمة والمحرم او  
 غيرها من الاحكام المكلفية او الوصفية معناه بقائه العلم بفيدان المراد بما  
 الشيء الذي جعل موضوعاً لذلك الحكم المعين بذلك الفانية هو المشبه بالمراد  
 حكمه في الواقع بين كون هو الحكم او يقضيه **قوله** ليس من الاشباه كبحر  
 البحر فان من الاشباه فيه انما هو فقد البض كما في ثوب النتن **قوله** من  
 ذلك المحرم الذي فرض وجوده فان اعاده النكاح بالعرف فييدان المراد  
 بما عاينته خصوصاً وقوة فرض وجوده بقوله فرض وجوده في الشيء الذي  
 جعل موضوعاً للحكم بالحكمة كما مر فانه في حلاله وحرامه **قوله** لا يخفى ان  
 احكام الحرام الذي جعل معرفته غايته الحكم بالحكمة مع شيء المنزوع الى وجوده







بدوا يزول بعد لفظها فخرج عن انشائها ولما نحن فيه فانهم **قولنا** انما جعل الحكم العمل  
 بغيره **المرد بالبيان** ليس خصوص العلم ولا بفتح العتاب على نحو انكشاف التكاليف  
 عليها **المراد** الظنية المعبر عنها ان عظام الامارة الظنية على التكليف لا يوجب العلم  
 فلا يعمل كونها بالعلم لا يمنع ان لا يشهد في وجوب العتاب وحسن العقاب عليها حكم  
 العقل ونهاية العقل كانه بل المراد به الحجة القائمة طعة للعقل بين الحق والعدل  
 وهي بالعلم عمل به **العبد** والحق في نفسه للواقع بان كان مؤدبا الى مفضل المولى  
 ليعمل على المولى عتاب العبد بان ولو لم يعلم وانفق كون مؤدبا لمطلوب المولى  
 بحسن عتابه عليه فبمع الطرف الظنية المعبر عنها وان لم تكن حجة في انفسها كالمعلم  
 الا انها منزلة بمنزلة العلم يجعل الشارع واسر بالعدل بنودها وجعله ملائمة للواقع كالمعلم لا يجرم  
 انما لم تكن الطرف الظنية بنفسها حجة بل جعل الشارع فيكون ملائمة فيما لم يكن حجة بغيره  
 على جعل الشارع فلكون الطرف الظنية فلا هو انظر المصلحة للخلق اصلا سواء حيث  
 عدم حجة في انفسها وجعلها يجعل الشارع في الواسع جعل الشارع الاصل حجة  
 الثابتة لان اعتبار الشارع ما لم يكن حجة بغيره وجعل حجة معناه كما اشرنا اليه انما هو لزوم  
 العمل بغيره وجعل ملائمة التكليف الواقعي بذلك لا يعمل في الثانية ضرورة ان ليس له ان  
 لما اراد الشارع بالعلم لعدم الكف فيما صلا في جعلها طرعا الى جعل الشك طرعا  
 وهو غير معقول وبالحيلة الطرف الظنية صفة المرادة ثابتة لها في انفسها كالمعلم الا ان  
 الخاصية المزينة على العلم وهي السبيل لقطع العذر ليست لازمة ما كان في العلم بل انما في  
 جعل الشارع سلك طريقها لا عذر لصفة الطريق بغيرها وما ذكرنا في مناظر ان لا يعمل  
 ان يامر الشارع بالاجتناب في مورد الشك في التكليف الواقعي لاجل رفع ضرر ذلك  
 التكليف الاخرى سواء كان امرا او نهي او شرعا يكون الحكمة فيه الخرز عن ذلك لقر  
 الاخرى انما يفتح العتاب على ذلك التكليف المشكوك لا مخرجه حتى يجعل الخرز عنه مثا

نلزم ارجاء وجوب المذكورين وانه يقع الشارع الزم المكلف بمقتضى مسمى الخطأ  
 الواقع المشكوك به على مثال ذلك المشكوك فيه بان يقول له مثلا يجب عليك المثال  
 التكليف الواقع المشكوك به عندك ضرورة ان هذا الخطأ لا يعمل كونه بياضا لذلك  
 التكليف الواقع المشكوك به وطريقا اليه بل هو على جملة بعد اتم يكون هذا الزاميا  
 مثلك التكليف لا يبان لما صلا في مخرج نعم يجوز له الامر في الصورة بغيره بالاجتناب  
 جعله موضوعا لاحتمال الخطاب الواقع لا الخرز الاخرى بان يامر بانك انما عليك في  
 مورد احتمال كونه منها عنه في الواقع يجب عليك الخرز عن مكان الخرز احتمال الخطاب  
 ليس كما لقر الاخرى الذي يقطع بعده فيصير جعل موضوعا لذلك الامر وعمل الخطأ  
 الا ان هذا الامر لا يعمل كونه بياضا للتكليف والخطاب المشكوك فيه وانما هو بيان  
 حكم هذا الموضوع الخاص وهو المحمل كونه منها عنه فهو مع العتاب على مخالفة نفسه ولم  
 يكن في مورده تكليف واقعي اصلا لا على الواقع هذا بياضا على كون ذلك الامر شرعا او لا  
 كان لشرعا لا على الخرز عن العذر الذي هو الشرب على الامام الواقع العذر المرفوع با  
 جعل في العتاب على نفسه **قولنا** ومعنى ان حكم الواقع العقل بوجوب رفع الخرز  
 طريق لا يرد عليك القاعده ان يقر على عذر الاجال انما يوجب على دفع العتاب عقلا على تكليف  
 المجهول فبما قاعده عقلا اخرى وهي وجوب دفع العذر المحمل فما يصنع بذلك وكف  
 التوفيق بينهما وبين هذه وبين دفع العتاب من غير بيان وطريق اجوب عنها ان مثانا  
 تلك القاعده على تدبير غيرنا لهذا انما يصح على وجهين احدهما ان يكون ذلك واقعا موضوع  
 هذا بكونه بياضا للتكليف المجهول وثانيها ان يكون ما نحن فيه عن الشبهة التخييرية مصداقا  
 لطلبها بحيث يشمله تلك القاعده وهي بكونها حجة مدفوعة اما على الاول فما ذكره من ان  
 الحكم المذكور على تدبير غيره لا يكون بياضا للتكليف المجهول بمعنى انه لا يصلح ان يكون  
 صلاحية الامر بوجوب الا ببيان بمشكوك الوجوب مثلا كونه بياضا للتكليف الوجوبي



الواقع بل في فاحشة ظاهرة موضوعها محتمل للفرد فلو كانت بمعنى انه يثبت كونها حكمة  
 شرعية لا ارشاد باللعنات على مخالفة نفسه لانها لا تباين حكم مودعا ولو لم يكن  
 واقع في مودعا أصلا على التكليف المحتمل على فرض وجوده فلما كان المخوف في موضوعها  
 احتمالا انفراديا لم يصلح لورودها على فاعله فيجوز العقاب بلا بيان فاق جواز الثاني في مودعه  
 احتمال الضرر والاعتدال المذكور متغير فلو كان على ذلك العكس فاما على الثاني  
 فظهر رجحانكم بما ذكرنا فان ما نحن فيه ليس من أفراد تلك القاعدة أصلا بل هو من مبادئها  
 القاعدة فقط وهي مخيرة له من كونه من أفراد تلك وشيئا الاشارة الى انما اقتصر على بيان  
 الاشكال على الوجه الاول ورفع دعوى وجوب عدم تعرضه له من الوجه الثاني انه بعد الجواب  
 المذكور عن الاول لا ينبغي مجال للثاني أصلا فاجابهم **قال** ذكر استبدال الكلام  
 ابن زهرة المذهب التكليف ليس مجرد الخطاب الموجب الى المكلف الموقوف بغيره عليه  
 على علمه بيقين ذلك إنما الاشبهة في جوازها قاطبة لا يلزم منه محذور أصلا فلا ينبغي على علم  
 السيد عليه السلام ان خلاف الحكم من لفظ التكليف انهم بل ملزم كما هو الحكم مطلقا التكليف  
 انهم بل ملزم كما هو الحكم من لفظ التكليف انهم متضافا الى شهادته قوله مكلف بما لا يطاق  
 الخطاب الموجب الى المكلف على سبيل التخيير حيث يخاطب احد الامور في ترك العمل به ومراعاة  
 بما لا طريق الى العلم بما لا طريق الى العلم من حيث كونه تكليفا في مطلق الامر وكما هو العلم  
 العلم حقيقته واجبا الى التكليف وملزم بما لا يطاق بغيره ما ذكرناه هو ما لا يطاق  
 الاشارة الى فيكون حاصل كلامه ان التكليف بالمعنى المذكور بما لا طريق الى العلم  
 يقع في التكليف بمكلف بما لا يطاق الاشارة الى به وهو مفعول يكون التكليف المذكور  
 فيها وانما لم ينجح الى بطلان ذلك انك لا على وضوحه وجها مستدل لانه بذلك على  
 البرائة انه لو كان التكليف مشكوكا في الواقع فمجرد اعلى المكلف وموجبا للزوم  
 بطريق الاحتياط لكان ذلك التكليف تكليفا بما لا طريق الى العلم وهو مفعول لكونه

تكليفا بما لا يطاق الاشارة الى فيكون باطلا فيكون المقتضى له في كونه تكليفا  
 في موارد ان كان في التكليف لكون لا ينبغي ان يرفع التكليف بما لا طريق الى العلم بغيره  
 لكونه تكليفا بما لا يطاق الاشارة الى على ما ذكره المستدل لا يتم بغيره صدق لكونه تكليفا بما لا  
 يطاق الاشارة الى على ما ذكره المستدل لا يتم بغيره صدق لكونه تكليفا بما لا يطاق الاشارة الى  
 فان البصير هو التكليف بما لا يطاق وما في التكليف بما لا يطاق الاشارة الى هو عدم  
 بل المسلم منه اذا كان الغرض من التكليف الاشارة الى المعنى بمعنى الاشارة الى حصول  
 الماسوية او ترك خصوص المتن عنه لكونه ماسويا ومنها عنه والشرية رجوعه الى التكليف  
 بما لا يطاق وانما لو كان الغرض من الاشارة الى به على ان يوجه كان ضيق ذلك التكليف من غير  
 صدق التكليف بما لا يطاق الاشارة الى عليه ممنوع والحاصل ان ادان كاقول بفتح التكليف  
 بما لا طريق الى العلم به لكونه لا اجل ما ذكره المستدل بل لا اجل فتح ذلك في نفسه عند العمل  
 من غير رجاءه الى آخره ودخاله فيه والمستدل اراد اثبات صحة من غير فتح التكليف بما لا يطاق  
 الاشارة الى بولا جل ارجاءه له ودخاله فيه فيفتح عليه ان فتح التكليف بما لا طريق الى  
 الاشارة الى به مستقيم بل انما يكون فيما اذا لزم منه التكليف بما لا يطاق وهو فيما اذا كان  
 الغرض من التكليف الاشارة الى المعنى فلا ينبغي في حمله بل على اصل البرائة ان الحكم  
 ان ينبغي كون الغرض من التكليف المشكوك فيه ذلك بل لا بد له من معقولة لو سلم ذلك  
 فلا ريب في عدم امكان حصوله بالاحتياط انهم فلا وجه للاجابه وبالجملة فلا احد  
 يقول للمستدل الغرض من التكليف الواقعي لا ينبغي في الاشارة الى حتى يحكم بطلان  
 لكونه تكليفا بما لا يطاق بل يمكن ان يكون الغرض منه مطلق صدق الفعل او انما انما  
 حصول التكليف فعلي للمستدل ففي مذهب الاحتمالين انهم حتى يشيخوا التكليف  
 المذكور عن الغرض بالكلية فيكون فيجاء باطلا والله قد لما رأى عدم تمامه  
 هذا المقدار الذي ذكره السيد على اثبات احالة البرائة فأكمله بقوله والحق



كون الفرض أو نقوله ذلك إلى آخره فبمقتضى ذلك الدليل وحاصل ما ذكرناه من الذي نتو  
 منها أنما قام على وجوب إثبات الشك في التكليف بالفعل ثم أو لا احتمال المطلوبه فذلك  
 من عن التكليف بنفس الفعل لا فلا يتصور التكليف لجهول الكون كالفرض من أحد هذين الأمرين  
 فانه على تقدير كون الفرض من أحد هذين الأمرين غرض على سبيل الإطلاق بمعنى أن المصنوع  
 محرك المكلف إلى تحصيله على كل تقدير ولما غرض من معنى الجملة بمعنى أن لا يتركب إلى إجراء  
 إحتمال لا يعقل كالتكليف على تحصيله على كل تقدير بالجهول محركا أصلا لعدم قابلية ذلك  
 مع كون الفرض لو كان موثقا أي إثبات المكلف بالفعل الداعي إلى انقياد به وجوبه  
 بدون تكليف في الواقع أصلا فلهذا جرد احتمال المكلف في ذلك والإحاطة إلى وجوده والى  
 اللهم إلا أن يتكدر به آخر وهو أن الفرض لعدم حصول الفعل من المكلف على سبيل الاشتغال  
 إذا صار في الواقع زبد ووجه انقياد وبيان آخر في أنه يكلف الله تعالى العبد في حال  
 محله به لفرض انما إذا انفي بالجهول أو من مكلفنا الداعي احتمال التكليف بغير ذلك اشتغال  
 ويظهر ثواب لا مثال إذا انفي كونه هو المكلف به والحقا إذا لم يكلف في الواقع والى  
 هو بالجهول كونه مكلفا بداعي احتمال التكليف به فلا ينعى ذلك أمثالا إذا جرد الإثبات  
 به على هذا الوجه مع عدم تكليف في الواقع لا يجعله أمثالا بل هو مجرد انقياد ولو على  
 شيئا فهو لا جل الانقياد لا لا مثال نظريا إذا ارتكبت أحد شيئا باعتقاد كونه محرما  
 أو بداعي احتمال كونه كذلك لا يكون مخالفة إذا لم يصادف الواقع بل إنما هو مجرد  
 ولو عوفي فكان عفا به ذلك لأجل التجري لا غير لكنه مدفوع بأن هذا الفرض ليس  
 من الأغراض المتعارفة في التكاليف عند العقلاء فلا يجوز احتمالها في تكاليف  
 الشارع وإنما يجهل عليه بامتنان التكليف لإثبات كون محرك المكلف إلى ما هو المكلف  
 منه ولا يعقل كون التكليف للجهول محركا أصلا مع أن حقيقة التكليف منها هو عمل المكلف  
 على الفعل وبعبارة التكليف للجهول حال كونه كذلك لا يعقل كونه محركا فلا يكون مكلفا

حقيقة **قولك** وأعلم أن هذا الدليل العقلي لا يقتضي أن العباد قد فهم خلاف مقتضى  
 وهو أن موضوع قاعدة دفع العقاب على تكليف من وجوبه من عدم وجوب  
 الإحتمال حتى بالنسبة إلى التكاليف الواضحة المجهولة حيث لو فرض وجوبه من قبله  
 أدلة فلا يبقى لهذا القاعدة مظهر موضوع فليكون الإحتمال وارد على هذه القاعدة  
 مظهر للوهم لأن ذلك موقوف على إثبات موافق إطلاق القول بكون تلك القاعدة معلقة  
 على وجوب الإحتمال فانه ظاهر فيما ذكرنا من أن خلاف المصنوع ضا إلى فساد في منه  
 حيث أن وجوب الإحتمال كيف يعقل كونه بياننا للتكليف الواضحة المجهولة بل إنما هو بيان  
 حكم موضوع نفسه وهو مشكوك الحكم مثلا فلا يعقل ارتفاع موضوع تلك القاعدة  
 بالنسبة إلى التكاليف الواضحة المجهولة مع وجوبه ولا نقول به إلا بخلاف ذلك انما  
 بل لأن كونها معلقة بالنسبة إلى هذا التكليف الظاهر الخاص وهو الإحتمال على  
 تماثل أدلة وجوبه بحيث لم يثبت منها وجوبه بل بقي لتلك القاعدة موضوع بالنسبة إلى هذا  
 الحكم الظاهري المشكوك فيه قبل فذلك القاعدة المذكور نجار في مطلق التكليف للجهول سواء  
 كان واقعا أو ظاهريا وارتفاع موضوعها عن واحد منها إنما هو بيان بغير ذلك بل هو  
 وبالحكمة لما كان النزاع في المقام اعني السببه المحرمة في وجوب الإحتمال وعدمه فالقاعدة  
 تنفي العقاب عن التكليف بالإحتمال مع احتمال وثبتا بل أنه لم يثبت وجوب الإحتمال  
 بأدلة فلهذا وجب ارتفاع موضوعها عن الإحتمال لمعلومية حكمه كقبي في مسألة البراءة  
**فيما قولك** بل هو من المنازعات قال "م فله الأذن الشرعي ليس لازما شرعا لأن  
 المذكور كونه حقيقيا عدم المنع إلا أنه يمكن استصحاب من عدم المنع السابق من غير حاجة  
 إلى ثبوت الشرع له وهو الأذن وذلك لأن عدم المنع السابق الأذن وان لم يكن  
 من الجبورات الشرعية ومن أحكامه إلا أن استمرار واقعا أو ظاهرا إنما هو بغير الشارع  
 فقد نهى على قطعه وبالحكمة كل عدم يكون انقطاعه ببدل الشارع بحيث لو كان القطع بآثار



حكم وجودي في محل فلو استمر انهم كل واقعا او ظاهرا بمعنى ان له بحكم استمراره  
وان حكم به ظاهره ان كان المنع موجبا منه في الواقع فعلى هذا فيكون دخولنا في الاستصحاب  
ويكون الاستصحاب فيه نظرا لا استصحابا في الاحكام مشروطة بوجوده كاستصحاب الوجوب والحرمة  
وعبرها من حيث كون معنى الاستصحاب فيها هو الحكم باستمرار تلك الاحكام في مرحلة الظاهر  
واختلفت خطاب مماثل للخطا الواقي ولا حاجة فيها الى ايراد اشرع على عالم موضوع  
فيما اذا كانا مستغنيين عن الموضوعات الاحكام والحاصل ان الشارع ان يحكمها استمرارا  
المنع واقعا وان حكم به في مرحلة الظاهر ويكون حكمه هذا خطابا مماثل للخطا الواقي المبين  
لا استمرارا لعدم المنع واقعا كيف ولولم يكن على هذا الوجوب طرح جميع الاستصحابات  
العديدة الحاركة في نفي استمرار الاحكام كاستصحاب عدم الحرمة وعدم الوجوب وغيرها اذ  
فرق بينها وبين عدم المنع من جهة ان الاول منها انهم ليسوا بالشارع حتى يحكم به  
ويكون استمرارها بغيره وان عدم الحرمة والوجوب مع الاذن في الفعل اذ في استمراره  
قبل الصديق فلو لم يقع هذا التوجيه في المقام لما تم انهم وبعده لا وجه للاستصحاب  
فلا يقول بحول الاستصحاب فيها كما هو الحق عندنا بلا اشكال وحلقة الزمان ان  
المصحح للاستصحاب لا يغير في ثبوت اشرع للمستصحب ولا يغير في مجازي ذلك في  
الاحكام الشرعية لا من حيث الوجود لا من حيث عدم بل المصحح احد الامرين على سيرة  
الحاكم اذ ما ذكر وثانها كون نفس المستصحب لا لما هو المستصحب استمرارا فاما الثاني  
**قوله** قال على ما اذا الى ان ايراد الموضوع في موارد الاستصحابا بناء على اعتبار  
من باب الاخبار موكل بالنظر في الوفاء ولا يجعلون مثل تلك الغايات بشا ليدلوا  
بل مع ذلك يمكن بان هذا هو الذي كان قبل مبسطين في ذلك الغايات فلا يتو  
على غايات لا يتو على غايات الحقيق اذ ان له حال الجنب بل يقولون انهم مود  
لا يتو ولا يمكن بغايات الضبي اذ يبلغ له حال الجنب في **قوله** ومنها ان الاجابة

منه حاصل ان وجه على هذا الوجه وما بعده ان المطلب في مسئلة البرية نفي الاجماع كلمة عن  
مراد الشبهة الخمسة وهذا كما بعد لا ينعى لاثبات ذلك وانما وجب كما بعد نظرنا في  
في بعض الموارد فقط يكون احص من المذبحي **قوله** اما لامة السئلة المراد بها غير الاجماع من  
الادلة الاربع المعروفة قال امام فخره قوله فلك بالادلة المثلثة ان الادلة المثلثة الامة معروفة  
من هذا المنظور كون الادلة الاربع معروفة من الادلة الاربع فكان الاولى البقرة  
بقول وجوه ثلثة او بامتنانك الادلة الامة ولولا لا يقبل الادلة فيما بعدل بينهم ان  
المراد بلفظ الثلثة اى الثلثة من الاربع المعروفة فانه يمكن نفي من الثلثة منها على وجوده  
اعتبارات كما لا يخفى ولو قيل ان لما كان الغرض الاستدلال بها في هذا المسئلة الظاهر  
فذلك فترى على كون المراد بلفظ الاجماع لا فترى عليه انه كثر الاكثر في المسائل والادلة  
بالاجماع **قوله** وهي قوله ثم فافهموا الله حتى تفهموه وجه الاستدلال به ان حتى التفاهة  
ان يجيب العبد عن جميع ما يحتمل كونه حراما فثبت المطلوب فانه لو لم يحتمل بغير ما يحتمل كونه كان  
لما كان متفاهة مع انه ثم امر بالتفاهة **قوله** وقوله ثم فافهموا الله حتى تفهموه في كذا يخفى  
ان مساق هذا الامة مساق لغيرها من الايات النامية عن القول بغير علم فان ظاهر  
التنازع هو الاختلاف في حكم الشئ المتنازع فيه فيكون معنى الرد مورد حكم الى  
والرسول لا التوقف في العمل فلا بد على المطلوب **قوله** مضافا الى التفسير لثبوت  
الوجوب ان توضيح النقص انه لو ثبت تلك الايات على وجوب التوقف فهي غامضة با  
لنسبة الى الشبهة الموضوعية الخمسة او الوجوبية مع ان المسند لا يقول به فيها  
ولما دعوا فروعها بالاجماع فهو مفرغ بكونه مستلزما لكونها خارج التزم من الداخل فلا  
يدع مرضها الى معنى اخر غير ما دعوا **قوله** وزاد فيها ان على كل حواء حيلة كما ذكر  
تمهيدا للوجوب لاحد ما افادوا الكتاب فليس على ان ما افادوا كتاب الله حتى صواب  
وان عليه خفية ونولا لما افاد مساق قول القائل **قوله** اعلم ان بعض الظاه



ان انظم افضل في مثل هذا المورد مما لم يكن للفضل عليه متصفا بالمبدأ اصلا وصلى لا يفضل  
 لكن لا يخفى فساد نظرا الى انه اذا كان الوصف لا يجوز استعماله مع لفظ من بانان  
 جمع اهل الرتبة مع انه يستعمل معاني تلك الموارد الحقانية للفضل الرضوي فان لم يفضل  
 ذلك يكون حقيقيا وهو كما اذا كان المفضل عليه متصفا بالمبدأ فلو كان فرضا وذاك  
 فيما لم يكن هو متصفا به ولكن فرضا متصفا به ففضل غير متصفا به على متصفا به لا ينافي  
 معنى هذا التفضل ان هذا الفعل من ذلك على تقدير انصاف ذلك بالمبدأ فمتى  
 اترك الاكل بوجوه اخرى من ان يمنع منه سنة انه على تقدير كون المنع من الاكل سنة متصفا على  
 صلاح وجوب كون ترك الاكل بوجوه اخرى ومعنى قوله في الوقوف عند الشبهة حين  
 الاقدام في المصلحة ان لا يتحاشى في المصلحة لو فرض كونه حسنا يكون الوقوف عند  
 الشبهة جواز بل يكون انصاف المفضل بالمبدأ فرضا كما في قوله في القائل المخصوصه  
 الزنا وكذا من المثال الاول المتقدم وهو القائل ان ترك الاكل بوجوه اخرى من ان يمنع منه  
 سنة فانه لا حسن في المحض وترك الاكل بوجوه اخرى مما قصد عليه وبكوت الرض  
 في الغير باسم التفضل في تلك الموارد فانه ان ترك ما كان كتابا هذا احسن وجوب  
 ان يكتب ذلك على كل تقدير بمعنى لا يخص رجاء عليه بما اذا فرض خلوه عن احسن المبدأ  
 بل لا يجمع عليه لو فرض انصافه كما انها **بقوله** وفي كلا الاحكامين لا يخفى على من راجع  
 تلك آه فانها لكثرة ما حصل العلم منها بنوا وجوب الوقوف معنى بل متواتر لفظ  
 بعضها اجمالا فلا حاجة فيها الى تفصيل السند بوجوبه انه يمكن ذلك في بعضها ظاهر في  
 اجواب الاول واما الثاني فمتاوه يظهر بما ذكره فانه من ان المبدأ بالوقوف في تلك الا  
 اتما هو الوقوف في العمل مقابل المصطفى كما يشهد به مبانيها وموارد الرضا لا الوقوف  
 في احكام والقنوى اعلم واعلى القياس او على كل حال يعلم وصوابه من الشارح كما هو  
 مضاف اجواب الاول من تلك الاجوبة ولا يخفى ان هذا البراءة انفسه من اجاب

الاول فانه على تقدير كون المبدأ بالوقوف هو الوقوف في احكام والقنوى في تلك القنوى  
 الاخبار رابع عن تخصيصها بخصوص الناس **قوله** وفي جميع ايات لا يخفى ان اثنين منها لا لا  
 لما على في استحقاق العتاب على مخالفة التكليف الجوهري فعوله ثم فلا اجراء وقوله وما لكم  
 بالكلية في التفسير بل يفتى بجمع غير جديا اللهم الا ان يكون مراد بالآيات الدالة على المنع فان لا يتر  
 المذكورين كما مر سابقا لبيان ان الدالة عليه بوجه فذكر **قوله** على ما هو المعروف فان  
 الجب من الاستدلال بل جاز الوقوف بما رخصها لا جاز البراءة فلا ريب ان المعارضة لا يكون  
 بعد جها عما اشترط الدليلية حيث لا يكون مانع عن وجوب العمل بما لا يعارضها المبدأ  
 الاخبار الدالة على البراءة وهو معرفتها بما في تلك الاخبار **قوله** فذلك الدالة بالنسبة الى هذا  
 الاخبار من قبل الاصل بالنسبة الى الدليل لا يخفى ان هذا لا يتم في اثنين من ايات المسند بها  
 على البراءة على تقدير ثبوتها وقوله ثم فلا اجراء وقوله وما لكم الا بالخلافه على ما مر سابقا  
 في الايات **قوله** فيوجد في ادلة الوقوف ما لا يكون اعم منه مراد من تمام الايات اعم منه هو  
 جماع المركب على استلزام الوقوف في صورته فعارض النص الدال لاحد ما على المحنة والاخر على  
 الاباحة للوقوف في الشبهة التحريمية فيما لا يرض فيه فانه بعد ثبوت وجوب الوقوف في الشق  
 الاول باجاء الوقوف كدخوله فيها مع سائر ما من معارضة اجر المذكورين فلا يباي المذکور  
 دليل على وجوب الوقوف فيما نحن فيه فلو كان من ادلة الوقوف غير النص فيه ولا يكون من ادلة  
 من الاخبار المذكورة فان ما لا يخفى وجوب الوقوف فيها تمام هي الشبهة التحريمية فيما لا يرض  
 التي هي موضوع الخبر فبما كان وجوب الوقوف في صورته فعارض النصين بلب  
 باجاء الوقوف لايه **قوله** فان ما ورد فيه من معارضة هذا بناء على ان المبدأ يقو  
 حتى يبرهنه مني هو ورد ما دل على انه في حصول تلك الغاية يرتفع الاباحة المستفاد  
 من آرائه بل بل الدلالة على غنى باجاءه بناء على اعتبار مفهوم الغاية فالصواب  
 وان كانت من رتبة الشبهة الحليمة التحريمية الا انها وردت في ما دل على احرم وانه



واللهي فخرج مورد الخبر المذكور وأخبار الوقت فثبت مطلوب الأخباريين بالتقريب  
 ذكره قال دام ظله على تقدير كون الغاية في الرتبة معرفة ورود ما دل على التمهيد فأروا به نفسها  
 فإني للآباء والرحمات الظاهرة من الصورة المذكورة بمعنى مفهوم الغاية فثبت ذلك  
 إلى الصيا والبناء فالعامة إلى الجاهل إلى أخبار الوقت فكان عليه ذلك أن يقول إن الصورة  
 المذكورة خاصة بما دل على الغاية في الرتبة فدخلت فيها بعد ما قد دل على أنها على الرتبة  
 فيها وجوب الأجناس فثبت فيما نحن فيه بالإجماع **قوله** فاعلم لعلنا شأن  
 المنع الإجماعي المذكور لوجود الفصل بين المكنان بالوقت ثم وبالبرهان فما نحن فيه كما  
 سبقت في مسألة تعارض التخصيص فانظر يمكن أن يكون وجهه أن يحدث الإجماع المدة  
 فالخبر المذكور يعارض أخبار الوقت في صورة تعارض التخصيص وينتهي بالالتزام فان  
 يحدث التلازم بين البراهين فيما نحن فيه من جهة فهو يدل عليها فيما نحن فيه بالمتأني  
 وقت بالالتزام في الأسلم أخبار الوقت فثبت عن المعارض حتى ثبت الوقت فيه  
 فثبت فيما نحن فيه بالإجماع المذكور ويمكن أن يكون الغرض الإشارة إلى كلا هذين  
 الوجهين هذا لكن الظاهر وجهه من كون الغاية في الرتبة المذكورة هو محدود  
 على التمهيد بالمراد بورد التمهيد هو ثبوت الحرمة فالغاية هذا إذا كان ذلك هو  
 غير حاصل في الصورة المذكورة فدخل في مورد الرتبة وما قبل الغاية فيعارض أخبار الوقت  
 في تلك الصورة فلم يلبس تلك من المعارض حتى يتم المقام بالإجماع المركب  
 مع أن جميع موارد الشبهة لا يعني أن الخبر المذكور قد شمل جميع موارد أخبار الوقت إذ  
 لا مورد منها لم يكن فيه شيء محتمل للخبر وإن كان حكما أو اعتقادا فليس هو أحد  
 من تلك حتى يقدم عليها ويخصصها **قوله** فاعلم لعلنا إشارة إلى أن قوله بكل شيء  
 مطلق ظاهر في العمل وحده فليس وليس جميع موارد الشبهة بحيث يشتمل على كل عمل  
 آخره فلو كان مواضع منها يخصها **قوله** هو إجماعنا من الصحيح فينبغي الدلالة على أخبار

الجواب إن المشار إليه بقوله إذا اجتمع بمثل هذا ما نفس واقعة الصديق فيكون المراد إذا اجتمع  
 بمثل واقعة الصديق فليكن بالأجناس وأنا السؤال عن حكم واقعة الصديق المقصود من قول  
 الرابي سلق عن ذلك فلم أر ما عليه فيكون المراد إذا اجتمع بمثل واقعة الصديق فليكن بالأجناس  
 والمراد بالأجناس بالأجناس على الأول هو الأجناس في العمل وعلى الثاني هو الأجناس  
 في الفسوق أما يكون المراد لزوم الفسوق بالأجناس في هذا والأجناس في الفسوق ولو  
 بالأجناس إلى سلب من أهل البيت وعلى تقدير أن لا يدخل ما نحن فيه في الشبهة الشرعية  
 المبدئية موضوع الأجناس لعدم كونه شلا في واقعة الصديق للسؤال عن حكمها لما فرغنا  
 من أن واقعة الصديق ما من قبل الشك في الأقل والأكثر الاستقلالين الذي يرجع في  
 البراهين بالافتقار لكون الشبهة وجوبية فيها من قبل الأقل والأكثر الأجناس في المذهب  
 مرجعها إلى المتأنيين على هذا أن من واجب الأجناس فيها فاصل التكليف على التدين  
 في الجملة محرم وما نحن فيه لم يحرم فيه تكليف صلاح مع الشبهة في واقعة الصديق وجوبية  
 عن فيه شرعية **قوله** هذا مضافا إلى أنه لو كان المشار إليه هو السؤال عن حكم  
 الصديق في الرتبة في العدم فما نحن فيه من على تقدير كون المشار إليه هو نفس واقعة الصديق  
 لأن الكلام فيما نحن فيه ليس في وجوب الأجناس في أوفى حرمة الأجناس ولو بال  
 الأجناس أوفى حرمة الأجناس ولو بالأجناس **قوله** فاعلم لعلنا إشارة إلى أن المشار إليه هذا  
 يعني ما ذكر في أن مورد البراهين من قبل الأقل والأكثر الاستقلالين ولما من قبل  
 الأقل والأكثر الأجناسين يظهر أنه على هذا التقدير ينبغي أن لا يدخل ما نحن فيه في موضوع الشبهة  
 لعدم كونه شلا لمورد الرتبة كما ذكر في توضيح الجواب في كلامه في المقدم **قوله** وتمام  
 أن مراده الأجناس طاه فله وللظاهر مقام قول والأضاف من جهة كون المراد به الأجناس  
 عما تقدم وبما يطلب آخره من مراد في إثبات وجوب الأجناس من الحقيقة المذكورة  
 فيكون ذلك اعراضا عن قوله فإن ظاهرها الاستصحاب **قوله** ولو كان الخبر غير محرم



المشرقة على المشرقة لا بل ان لا يصلح ان المشرقة كونهما في الشك في اشار  
الفرج الذي هو محقق المغرب على هذا القول فانها لا يشبه بشعاع الشمس بخلاف الجوز المشرقة  
فانها قد تشبه بشعاعها شمس ان قال لم تزل على الاثر لا حتى على هذا التقدير على الوجوب  
بني على عدم اعتبار الظن بدخول الوقت ولا ملائمة على الاستحباب لان المشرقة  
في مورد انقضاء الظن بدخول الوقت فان توارى الفرج وبقا الليل فلهذا الليل  
ارتفاعا وانشار الشمس عن النظر والارتفاع المشرقة في السور انما كانت  
معدلة للظن بالدخول انتهى اقول لا يبرهن ان ان كان الظن بالدخول حجة فانما مقام الظن  
فلا وجه للاحتياط والافان في فلا يجوز الا الاحتياط باليقين لانه مدفع بان غايته ما يرب  
على حجة الظن جواز الاظهار ان كان صائغا وجواز الدخول في الصلوة ان رافعا لكن  
لا يثبت عليه سقوط القضاء والاغا اذا اكتفى بخلاف على الاحتياط ان لا يظلم  
لا يفيد الاحتياط انما الاحتياط رفع كلفة القضاء والاغارة على تقدير انكشاف خلاف  
بعد فكون ذلك انما لا حكمه بغيره لا من الشارع به استحبابا بانه لا يخفى جواز الاحتياط  
بالاحتياط استحبابا بامور الطنون البينة بل يجري في موارد القطع انكم فان الفاعل  
لم يحصل انكشاف خلاف لكن الشارع بمجمله بما مر بالاحتياط استحبابا بالحكمة رفع كلفة  
القضاء والاغارة عن المكلف على تقدير انكشاف خلاف فان القطع كالصحة المشرقة  
لا يفيد الاحتياط فان قبل ان حكم الاحتياط بانه في حوال الفاعل الذي قطع مرسا ب لا  
ينبغي القطع بسببها فانما الذي يمكن في حقه انكشاف خلاف فيما بعد باليقين انما لا يثبت  
قطعه وهو تلك الاسباب وانما الفاعل بسبب موجب للقطع فادفع للاحتياط  
بالنية الى غاية المكلفين لا خلاف اسباب قطعهم حيث ان بعضهم من قبل الاول  
من قبل الثاني قلنا اولاً ان الاسباب القاية انهم يمكن زوال القطع الحاسد منها وانكشاف  
خلاتها الا ان انكشاف الخلاف فيها اقل من غير ما وثاناً ان الحكم لا يثبت ان يكون مطلقاً  
بل يكفي بوثقها لكثير من الناس في اثبات الحكم بالنسبة الى نوع المكلفين **قوله** وبما

ويحل بعد ان يرواه هذا بناء على ان المغرب شرعاً لا يدخل الا بزوال الجوز المشرقة عين  
الامر وان الامام لم يبين للسائل الحكم الواقعي عن الواقعة المسئلة عنها بان يفتي  
ان جواز ارتفاع الجوز المشرقة لا يكفي في عطف المغرب بل لا بد من ارتفاعها الى حيث  
ينزل عن سمت الارض لاجل النية وانما مر بالاحتياط جبا بين التخصيص احداهما  
ان يقع انظار وصوله في وقت المغرب شرعياً وثاناً النية ان الامر بالانظار  
مطلوب بالاحتياط بوجوب موافقة الخالفين وبالحكمة على هذا التقدير يكون فرض جواز  
الانظار في الشبهة حكمية لكن الامام اجاب في حقه الشبهة الموضوعية الموجهة لهما  
استثارة الفرج في المغرب وان لنا خريف الانظار اذ الصلوة لاجل تحصيل الجزم بما  
الفرج الذي هو كاف عند الخالفين **قوله** لان المغرب لا يدخل الا به فني لا بد من  
هذا المعنى الذي هو الواقعي حتى يؤخذ بغيره **قوله** ان قوله انك يشهد بان  
الامام اجاب لم يفتي ادى الشرع بالاحتياط وهذا يشهد بان كان في مقام النية  
نظراً الى انه لو امر بالاحتياط على سبيل الوجوب لكان موافقاً لنية الخالفين حذراً  
الله فقد لعننا في هذا الصنيع المومنون منته لهم **قوله** لا بد من الاشارة الى الطلب  
الارشادي المشترك بين الاراضي وغيره بغيره قوله لاننا اكد الطلب الارشادي  
وعلى محاسب المصلحة الموجودة في الفعل فانه رفع **قوله** لا بد من الاشارة الى الطلب  
على الطلب الارشادي ونقد رآه اذا علم انك عليه نوازل الارشاد انهم مختلفين  
بعضهم في الاحتياط وبعضهم رجا فاجاب عنه بذلك وحاصل مراده ان المراد  
في الطلب الارشادي المشترك بين الاراضي وغيره الى اخر ما ذكره في الاراضي  
فقط حتى يلزم احراز موارد رجا فانه الغرض المانع من الاحتياط والافان في الاراضي  
فقط حتى يلزم خروج موارد البراءة هذا ان عليه فذكر هذا الغليل بعد  
فحل على الارشاد شتم ذكره او على الطلب المشترك بين الوجوب والندب



ففي مبنوه عن خطله الحق وجه الاستدلال انه اوجب طرح اشارة معلل ان الجمع لا  
 رب فيه والراد بالجمع عليه هو المشهور ولا رب ان الشبهة ليس بها يجعل الشبهة لا رب  
 في بطلانه ويجعل مورد ما مما لا رب في حجة ولا لم يكن معنى لنا جرائنا ان نرجح  
 بها عن الرجح بالاعدية واحتما افق يكون المشهور مقطوع الصدور لا يقبل  
 طرحه والرجوع الى غيره ولا لخص الزل في الشهرة في كلا الخبرين لا تمنع صدور  
 الخبرين المتناقضين عن الامة عليهم السلام الاعلى وجه البينة وهو بعيد ولا شك  
 الامور افق تكون الامور على فحين بين الرشد وبين الغي فسطوة ولا استناد  
 بتلك البينة لما ذكر في علم من ذلك كله ان الشاهد به رب منقضي عن المشهور في طرح  
 ولا رب ان الاشتباه بوجوب طرح اشارة الذي في الحديث يثبت البينة لا يثبت  
 الا ان يكون لا فاداه انه داخل في الشبهات الواردة في كلام البينة وله يجب الحرز  
 عنها والاحتمال فيها لان وجوب طرحه لا اجل دخوله في تلك الشبهات وهو لا يكون  
 الا بوجوب الاحتمال فانما ظهر من ذلك ان المراد بوجوب ترك الشبهات بين كلال  
 والحكام والاحتمال فيها ثبت المظهر وهو بوجوب الاحتمال في البينة **قوله**  
 فقد يكون المظهر عنفا كما في مورد الشك في المكلف **قوله** وقد يكون متعذرا  
 كما في مورد الشك في المكلف وساميل بحرب ان لا يرتفع الشبهات في البينة القلب  
 الارشادي المشترك بين الراي وغيره فجميع موارد الشبهة ويختلف باختلاف  
 الموارد من جهة وجود المنقضي للتحريم **قوله** دون هذا البينة في الظهور  
 وجه كون ذلك ادون من هذا المنقضي اشتمل على بعض الزاكن المنقضي في  
 ذلك وهي قوله بحج من الحريات وقوله وفي الحريات وبذلك مزج لا يعلم ومكانا  
 الكلام في مسألة الصدوق الانية عن ابراهيم بن علي **قوله** وقد تقدم ذكرها انما في الاحتمال  
 المتقدمة لكن لا يتوان اخا مسألة الصدوق بغير ان اسنادا الى ابراهيم بن علي **قوله**

فاما الامر بالتأمل اشارة الى ان حاصل اشارة توجيهنا سببه الاستشهاد بانه امر طري  
 فاشارة من باب الاحتمال لا احتمال عدم كونه حجة شرعا فلو كان الاحتمال اخذنا به فالحجة فلا يكون  
 معذرا اذا ادى العمل الى مخالفة المكلف الوافي وهذا بعيد عن منقضية فانه شانه  
 رفع الحمل عن الجاهل لا يفر من علمه بالاحتمال فالامر عليه بان انما جرائنا ان لا يثبت  
 لا يثبت عدم كونه حجة في طرحه لذلك هذا قول الذي يهون الامر في النبوي و  
 نحوه من الامة على وجوب الاحتمال ويوجب حمله على الارشاد مما ذكره فذلك من  
 الوجه الثلاثة انما هو على ذلك ومكانها فليس علينا موعة وجباستها والابان  
 فاما بين حمله على الارشاد انما شامل الصور الشك في المكلف بعد ثبوت المكلف بالحق  
 من بينا وباعراف الاخبار بين ولا رب ان الضرر المحتمل فيها هو العاقبة على مخالفة المكلف  
 للعلم وان الامر بالاحتمال فيها انما هو لاجل الحرز عن ذلك الضرر هذا لا يقبل ان يكون  
 غير الارشاد فاذا ثبت كونه في الارشاد فلو كان **قوله** لا يثبت البينة في الاحتمال  
 اللفظ في المعين كما لا يخفى **قوله** وهي ان لا يثبت او يمكن اخذته فيه بان لا يثبت في  
 صديق الاعلى ما كان مورد خوف الوقوع في معصية احرام في وان لم يثبت غير ذلك  
 فنقول بوجوب حصول الامن من تلك المسند عنك في الاحتمال من ذلك انما هو بوجوب  
 ان وجوب الاحتمال في مورد الشك في المكلف انما هو لاجل ذلك كما اعترف به  
 هو فذلك في غير مورد من كماله اللهم الا ان يثبت ان المسند الذي يوجب الاستدلال بان  
 تنفي العقاب والعقل مستقل بنفسه في مورد الشك في المكلف التي فيها الشبهات  
 الخيرية التي هي محل النزاع وان كانت غير فاعقل لا يستلزم التزويج حتى يحام  
 يلزم الاحتمال من جهة واحاصل ان المسند غير العقاب ان كان هو الامر بالبينة فهو  
 كونه مقطوع بعدم في ارتكاب الحريات مضادا الى وجوب تنفي البينة في كل شيء  
 الخبز والزنا وغيرهما كما لا يخفى لا يستلزم العقل بانه على تنبيه احتماله لانه ليس



على الحرام كما نالنا ان كرسب للعلول على العلة بان ارتكاب الحرام متفصله وان كان غير  
 مثل كون ارتكاب الحرام متفصلا للقلب الموجبة للحرى على ترك الواجبات وان كان  
 المحرمات فمنع لكم استغلاله بلزوم دفعه لعدم كون ارتكاب الحرام علة ثامة بل متفصلة  
 له على تقدير نعم لا مدان يقول انا لما انتفاء احتمال العقاب على ارتكاب المحرمات  
 الواقعة فكيف والواجبات بان الله لا يقولون بالتفاس على مخالفة النواهي الواضحة  
 المشهورة بل يقولون على مخالفة التكليف الاجتنابى الذى هو التكليف الظاهرى لكن بعد  
 تعليم احتمال منعه اخرى من العقاب يقولون انه وان لم يخل العقل بلزوم الخلق عنه  
 في يورده انك نظر الى عدم كون ارتكاب الحرام علة ثامة له او نظرا الى عدم كون ذلك  
 علة ثامة لترك الواجبات او ارتكاب المحرمات اذا كان هو من قبل فانه القلب لكن  
 لا يمنع ان يكون علة لوجوب الاجتناب بان تكون تلك المسند حكمة لا حجابا لشارع  
 الاجتناب في بوارها احتمال اخرى فان المسند الذى لا ينفصل العقل بلزوم منها فذلك  
 علة ثامة لله تعالى بمعنى فاعذ اللطف فيقول في ان اجتناب الاجتنابا فاما وجوب  
 الاجتنابا شرعا من عمل اخره ومع امكان ما ذكره فيكون ارادة هذا الظاهر منها لا صارف  
 عن ظاهرها في الاخذ بمنعضا فاقبث مطلوب الاجتناب من هذا لكنه موجودا  
 ودر على الاجتناب الاجتنابا بالنسبة الى كل طائفة منها ومع ليس فاعذ القوي حتى يقال  
 بما ذكره **قوله** يجب بمعنى قوله نعم وما ينتمى له فان اقام فله الاية لانهم لا ينفصل افاده وجوب  
 الخرج عن عهد ترك تلك المحرمات لعلوها جالا لا اعلى على بعض اوجوه فان قوله نعم  
 انها لا يخل وجوبها احدها ولعله الظاهر ان يكون الامر بالانتهاء عما نهى الرسول  
 صلى الله عليه وسلم من باب الارشاد نظر الى ان نواهي الرسول نواهي الله تعالى فكون ساءا  
 لقوله نعم اطعوا الله صلى الله عليه وسلم الاية على وجه الردع عما ذكرنا انها ان يكون  
 الامر الظرفى بمعنى ان غرضه عن اسمه عن ذلك حصل قول الرسول طريقا الى التواهي نعم

حتى يكون نهية لكونه طريقا الى نهية نعم فخر النهى لله تعالى لا يستحقان عقاب  
 على ارتكابه لصحة معلوما بهى النبي صلى الله عليه وسلم وطبقا اليهم لا تترك الاية على نفس النواهي الواضحة  
 المعلنة اجمالا فانها بعد العلم بها متفرقة على المكلف ولو لم تكن هذه الاية وثانها ان يكون  
 المراد به الوجوب التامى الشرعى بمعنى انه جعل ذلك اتباعا قول النبي واجتنابا  
 فكلما اجترع فيه والاجتناب عنه لازم من جهة ابتاعه ولو لم يحصل لاحد القطع بوجوده  
 في الواقع مثلا وعلى ذلك فالاية تدل على وجوب اشتغال تلك النواهي من باب العلم بان  
 اجتنابها لكن لا يخفى انه لا حاجة الى الاية على هذا التدبير لعم فان العلم بوجوده ان  
 من الله سبحانه وتعالى فخر على المكلف وحكم العقل بلزوم الخروج من عهدتها اللهم  
 ان يكون ذكر الاية والاعتماد عليها من باب التماسيد حكم العقل بلزوم الخروج من عهدتها  
 تركا بعد العلم الاجتنابى بها **قوله** وبعبارة اخرى العلم الاجتنابى لما ان الحكم  
 الى الشبهة فلا يبرر الغرض بها باقتضاها مع بيان حكم كل منها على الاجمال وان كان  
 بانى تخفيفها في علمه عن طريق انه نعم فنقول ان العلم الاجتنابى بوجوده حرام بين امر  
 او اور اما ان يحصل بغيره من بعض طرائفه عن مودة الاقارب ينفذ ويخبر او يعلم  
 النفس على جهة بعض طرائفه او بعد قيام الطرفين الظننى لشرى على جهة بعضهما واما  
 ان يحصل بغيره فحقن تلك الامور الثلاثة ففى الاول فانها متشاور غير اطراف الخارج  
 او العلوم حرة تفصلا او الفانم على جهة الطرفين الظننى المتغير اذ قبل حصوله كان انك  
 في حرة غير الطرفين المذكورين وبما جرى للاصل السلام عن المعارض فهو يخرج بلزوم  
 عن موضع حرة الحمله فيكون تناول موده جائزا بحكم الشارع فاذا حصل العلم  
 الاجتنابى بعد ذلك فهو لا ينافى ذلك الاصل الجارى في بعض الاطراف وانما تلك  
 اجزاء الاصل في جميع الاطراف لاستلزامها ذلك طرصة والمخالفة القطعية ومن لا يترك  
 اجزاء في جميع الاطراف بل لا يجرى في الطرف المذكور فانه انما يجرى في التوارد لتكون



لا يخفى  
ان قوله ان  
الاجابة في  
مع  
الاجابة

مع ابتداء الكلف به مع عدم قيام طريق معبر على حصة واما اذا علم حكم المورد او خرج من  
عمل الابطال ارقام عليه طريق معبر فلا لاقتضاؤه في الاول وعدم حصوله في الثاني  
للتاني وحلونه اذ لتا اعتبار الطرف الطينة في الثالث نعم لو فرض جريانها في جميع  
الاطراف لكانت للعلم الاجمالي وسنذكر الخاتمة العلوم اجمالا واجزائه في بعض  
دون بعض ترجيح بلا مرجح فيجب الاجتناب عن جميع الاطراف لكن ما نحن فيه كما  
عرفت ليس من هذا القبيل فان جريانها في الاصل فيه يخص بعض الاطراف فلا بد  
ان الاختيار في بعض الاطراف ترجيح بلا مرجح فيجوز سلاته في غير الطرف المذكور  
فيصنف جواز تشاركونه بحكم الشارع ولا ريب انه بعد ان الشارع في تشاركونه  
مورده لا ينفي العلم الاجمالي ازيد من عدم جواز الخاتمة القطعية وهي تنفع  
بالاجتناب عن الطرف المذكور الواجب الاجتناب مع عدم هذا العلم الاجمالي  
فما زاد هذا العلم الاجمالي على من هذه شيئا وكاملا ان قبل العلم الاجمالي في  
القول بالثلاثة المذكور لم يكن تكليف بمراد بين الاطراف حتى يكون بغير الاطراف  
على الكلف لتوفت امثاله على الاجتناب عنها بعد حصوله والمفروض جريانها في الاصل  
في بعض الاطراف مع سلاته عن المعارض للوجوب بخلاف تشاركونه مورده فلا ينفي  
من عدم جواز الخاتمة القطعية وهي مرفعة بالاجتناب عن الطرف المعلوم بالفضل  
او الخلع من مورد الابطال والناظر على حصة الطرف الشرعي فلم يزد على سيرة هذا  
شيئا واما على الثاني فاختاره التفصيل بين مورد الثلاثة المذكورة بلزم الاجتناب  
عن غير الثالث من الاطراف في الاول وعدم لزوم الاجتناب عن غير العلم با  
لتفصيل في الثاني سواء علم كون المعلوم بالفضل عن ذلك المعلوم بالاطل  
او لا بل يحتمل كونه غير ذلك الثالث في بيان الكلام في هذا المقام والوجه في لزوم  
الاجتناب عن غير الثالث في الاول ان المفروض ابتداء الكلف بجميع الاطراف قبل

حصول

لا يخفى  
ان قوله ان  
الاجابة في  
مع  
الاجابة

بل حصول العلم الاجمالي وبعده قبل تلف بعضها فيكون العلم الاجمالي على الكلف فيجب  
عليه الخروج عن هذه وهو لا يحصل الا بالاجتناب عن جميع الاطراف لان تلف  
بعضها يكون بمنزلة امثاله واما الاطراف الاخر فلا كما في المفروض عدم امثاله  
في الاجتناب عنها واحتمال زعم موضوع الكلف المعلوم بالاجمالي بالاجتناب  
الطرف الثالث لا يحتمل كونه هو الكلف به غير محذور فانه غايه الشك بعد التلف في  
بقاء التكليف الواقع على حاله وهذا غير كاف لانه بعد القطع بتفويض لا بد من القطع  
ببقائه ولا يجوز الاكتفاء باحتمال سقوطه وبالحجة كل طرف من طرف العلوم الاجمالي  
مما لم يخرج عن كونه من طرف الفجب الاجتناب عنه بحكم العقل وخروجه من طرف افتقارها  
اذا فرض اجماع جميع الاطراف لم يكن هناك كلف علوم اجمالا مرفوعة بها فلو  
وان شئت قلت ان العلم الاجمالي متى تحقق بين امرين متعارضين تارة من الاصل في تلك الامور  
بان لم يكن في بعضها اصل سليم من المعارض فهو بغير العلم الاجمالي على الكلف محذور  
بوجوب الاجتناب عن الاطراف ولا ريب ان العلم الاجمالي بهذا الحق قد تحقق فيها حتى  
فلان تلف بعض الاطراف انما حصوله في الفرض واما معارض الاصول في الاطراف قبل تلف  
بعضها فاصح بكونه بغير اجماع الاطراف على الكلف فيجب اخراجه من هذه اجماعا لا يقال  
ان تلف بعض الاطراف يكون الاصل في الباقي سلبا عن المعارض فخرج مورد من  
تحت العلم الواقع لانا نقول ان الاصل في الباقي قد سقط بالمعارض قبل التلف والتلف  
لا يوجب عد ذلك الاصل في الباقي فانهم هنا وجه ازيد من الاجتناب عن غير المعلوم  
في المورد الثاني فهو ان علم جبره ذلك الطرف بفضله مع العلم بخلافه مع العلم  
الاجمالي بان علم انه موافق لاشكاله في ذلك المعلوم بالاجمالي الى المعلوم بالفضل  
ويكون الشك في الطرف الاخر يبدوا لاشي بوجوب الاجتناب فيه بل مرجح فيه الى الاصل  
السليم عن المعارض فانه يجري الاصل في الطرف المعلوم بفضله حتى يعارضه



في هذا الطرف وان علم بحرمة نفس الامور في شك في انفسه مع المعلوم الا جازي  
احتمل كونه غير مقدم لزوم الاختلاف في غير وان لم يكن في موضع شك في الفرض  
الاول لكن لا ينبغي الاشكال فيه هنا انكم فان العلم هنا وان كان مستقلا الا ان  
الغير في علم لزوم الامثال على غيره المعلوم لا تعد العلم ولا ريب ان المكلف في  
ذلك الحال يخرج من يد شك المعلوم بالتفصيل وليس عندك معلوم اخر مردود  
وبين الاطراف الاخر حتى يجب الاختلاف عنها من باب المصلحة فاعلم التفصيل في  
في موجب ليدل العلم الاجازي الى العلم التفصيلي والشك الذي في سائر الاطراف  
يرجع فيها الى الاصل السليم من المعارض لا يقال ان المفروض في هذا الفرض وجود  
معلوم اجازي مردود بين الاطراف قبل حصول العلم التفصيلي بحرمة بعضها ومردود  
وجوده وقبل حصوله صار مخرج اعلى المكلف في علمه مخرج عن عهده على سبيل الجزم  
والاختلاف عن المعلوم التفصيلي لا يجب الجزم بالخروج عن عهده بل يترتب عن الاختلاف  
عن سائر الاطراف انكم واجبة الحال فانظر الحال في المورد الاول ومولف بعض  
الاطراف بعد حصول العلم الاجازي مرجحة انه يقطع بعضها لا يقطع بغير التكليف  
الوافي بل يعمل ومردود لزوم الاختلاف عن سائر الاطراف نظر الى غير العلم  
الاجازي على المكلف لزوم الخروج عن عهده على سبيل الجزم فانما ثمة وجود  
بعضها من غير انما يتناول حصول العلم التفصيلي فما نحن فيه قد يكون موجبا لان  
الشك الى العلم الاجازي السابق بمعنى انه انما علم المكلف بغير بعض الاطراف تفصيلا  
او بخاصة كذلك فيجمل حدث اخره والخاصة فيه من الان مع احتمال عدم حرام  
دون هذا من قبل فتشك في انه هل في زمن حصول العلم الاجازي كان عزمي  
الواقع بين الاطراف ولا يخفى الاشكال في عدم لزوم الاختلاف عن سائر الاطراف  
فان غاية ما هنا اننا اعتقد بوجود عزم مردود بين الاطراف والان زال هذا

هو كان يعتقد الجزم تكليف عليه في السابق لكن الان زال ذلك الاعتقاد لان  
له علم بتكليف الجزم عليه في السابق حتى يجب الخروج عن عهده وبقائه ذلك بما ذكره  
الفساد كما لا يخفى وقد لا يكون موجبا لبيان الشك الى العلم الاجازي بالمعنى المذكور  
بل لان انكم قاضع بوجود عزم بين الاطراف في السابق لكن يجمل كونه هو من آثار  
اجمال ذلك المعلوم فان التكليف المنجز من آثارها مما هو باحد تلك الاطراف في  
الواقع وموافقا بالذات لا يقتضيان بغير ذلك ذلك الحرام الوافي الا انه غير عليه الا بطل  
مع فرض تجزئه على المكلف فاعمل بحكم بلزوم الاختلاف عن جميع عملاته في الابد ولو فرض  
تلف بعضها بعد مع وجوده على الكيفية المذكورة على فرض وجوده وانفسه الى سائر الاطراف  
كما هو الحال في المورد الاول الذي فاس المورد ما نحن فيه عليه وانما اذا لم يبق على تلك الحال  
فلا شيء يوجب لزوم الاختلاف عن عملاته وما نحن فيه من هذا القبيل فانه بعد العلم التفصيلي  
بحرمة بعض الاطراف مع احتمال كون المعلوم السابق اجازي لم يبق له معلوم اخر يعمل مردود  
بين هذا المعلوم بالتفصيل وبين سائر الاطراف فلا شيء يوجب لزوم الاختلاف عن غير  
ذلك المعلوم بالتفصيل فانقلب المعلوم بالاجمال الى العلم بالتفصيل والشك  
الذي بالنسبة الى سائر الاطراف فيكون مردود الاصل فظهر الفرق بين المفسر عليه  
قبيل القياس المذكور وبالحجة بعد حصول العلم التفصيلي ببعض الاطراف مع احتمال  
كون المعلوم الاجازي يكون ذلك نظرا لشك الثاني من حيث عدم اقرار معلوم بما  
مردود بين الاطراف والحاصل ان المعلوم الاجازي انما يكون مخرجا اعلى المكلف وهو جازي  
مقتضى القطع باثباته اذا فني على مكان عليه على تقدير اجتماع اطرافه وانما يندرج في العلم  
التفصيلي ببعض الاطراف انكم لا يقتضيان لزوم الاختلاف عن سائر الاطراف فلا شيء  
يوجب لزوم الاختلاف عنها وانما قدنا العلم التفصيلي ببعض الاطراف يكون بحيث  
يجمل كون مقتضى هذا مع مقتضى العلم الاجازي السابق اخر اذ عن سورة اجتماع

هذا ما هو مقتضى  
فقولنا في قوله كونه  
من اطراف المعلوم  
عند العقل انما هو  
من آثار



السبب للاختلاف في بعض أطراف العلوم الاجمالي بان يحدث فيه بعد العلم الاجمالي ما  
 ينبغي لزوم الاختلاف فيجب فيه شيان احدهما كون أطراف العلوم الاجمالي للزوم  
 الاختلاف وثانيها ذلك الامكانات وهذا كما علم بجائز احد الانبياء بما لا يشك  
 وقع بعد ذلك بجائز اخرى في حدتها بالخصوص فانه وان كان يعلم بذلك بجائز  
 الاثار بالخصوص وبالفصل نظر الى انه انما يخص الواقع او هو الاثار ولا فرقان كان لولا  
 فهو محسوسا وان كان الثاني فهو ان لم يكن بخلاف وقوع هذه الجائز لا ينبغي بعد  
 نفسا وهو محسوس على كل حال ووجه الامر ان عن تلك الصفات العلم القليل فيها يلزم  
 الاختلاف عن الطرف المذكور لا يوجب انقلاب العلم الاجمالي الثاني الى العلم القليل  
 والشك الذي بل يكون حدوث ذلك السبب كعدم وقوعه انتم بما يوجد انفسا فيكون  
 سابقا بين الانبياء وانما الشك في ذلك تكليفا غير لازم للاختلاف واما  
 التكليف الواقع المرد منها لاحتمال وقوعه على غير ما يكون بخلاف الواقع وبعبارته  
 اتانعلم الان انكم يوجد الجائز بالثبات بين الانبياء والاصل في كل منها  
 بالنسبة الى تلك الجائز ثابته معارض بمثل في الاخرى لان العلم  
 الاجمالي مع معارض الاصول في اطرافه موجب لوجوب الموافقة القطعية الموقوفة  
 على الاختلاف عن جميع الاطراف لا يتوهم الاصل بالنسبة الى تلك الجائز السابقة  
 معارض لاصالة عدم بآثر على هذه الجائز الحادثة منها للعلم بآثر ذلك الحل با  
 حدسي الجائز فان وقع المعارض فيقطعان عن الاعتقاد فيبقى الاصل بالنسبة  
 الى الجائز السابقة في غير هذين الجائز الحادثة سلما عن المعارض فيفقد جواز ارتكابه  
 فلا يفتي العلم الاجمالي المذكور بوجوب الموافقة القطعية لا نقول ان الاصل بالنسبة  
 لنسبة الى الجائز السابقة في مورد حدوث الجائز السابقة كان معارض بمثل في العلم  
 بل حدوث تلك الجائز الحادثة ولا بد ان الاصل المبني على المعارض لا يصلح للمعارض

بالنسبة الى السليم منه وهو الاصل بالنسبة الى الجائز السابقة لا يفتي بوجوب حدوثها  
 وان كان ولا بد فليقل ببلان ذلك الاصل عن المعارض لا انه لا يرتب عليه فانه  
 فانه يلزم منه في المقام جواز ارتكابه بوجه فان الاختلاف عنه لازم على كل حال  
 وبالجملة حدوث سبب عرف احد طرفي العلم الاجمالي بوجوب جاز الاصل المبني على المعارض  
 في الطرف الاخر بل هو كسب ليعا الغرض فلا يرتب عليه شي هذا كلف كما  
 في جاز ارتكابه الطرف الاخر بعد حدث السبب بخلاف ما يراه وجب ان كل احد فلا يلزم  
 صدق القول به من صدقنا اردنا بما ينفك عن وجه الاشياء تفصيلا هذا تمام  
 الكلام في المورد الاول والثاني واما الثالث وهو ما قام به الطرف الغير التقني على غير  
 اطراف العلوم الاجمالي فما يخل انه من قبل الجائز السبب للاختلاف في بعض اطراف  
 الشهية لكننا مدللون من حدوث سبب عرف بعض اطراف الشهية وبين كما  
 طرح اذ قد عرف ان الاصل لا يفتي بالاصالة في الطرف الاخر والطرف القائم  
 عليه بنفسه ذلك لاننا انما الطريق الشرعي التقني على حده بعض الاطراف او جاز  
 هو حاكم على اصالة عدم احداثها والجائز انما في مورد فلا يعرف الاصل  
 في مورد فحيثما في الاصل في الطرف الاخر سلما عن المعارض فلا اثر للعلم الاجمالي با  
 لنسبة الى ذلك الطرف لعدم اقتضائه وجوب الموافقة القطعية فان قلت كما اننا  
 لانعام فيما نحن فيه بآثر التكليف بالاجتناب عما قام عليه الطرف الشرعي الغير من  
 الاطراف فلا معلوم احكاما وفي العلوم بالنسبة في الموردين في ان كان الغير تقني  
 وجوب الاختلاف عن سائر الاطراف في الاول بوجوب معلوم اجمالي مورد منها قبل  
 العلم التفصيلي ولو لم يفتي الى جهة هذه الجائز في الثاني انهم فلا وجه للتفصيل  
 بلها بوجه وان كان الغير تقني اخر غير موجود فيما نحن فيه فبذلكنا شأن وجوب  
 الاختلاف عن جميع الاطراف كما عرف سابقا انما هو وجود معلوم اجمالي مورد بينهما



على تقدير اجتماعها مع عدم الرخصة في ارتكاب بعضها ولا إسقاطا لوجوب عن الطرف  
 المأذون في ارتكاب بعضها ولا إسقاطا لوجوب عن الطرف المأذون في ارتكابه ولا  
 يقتضي جواز ارتداد عن وجوب الواحدة الاخرى بل الخفة بالاجتناب عن مآثر الاطراف  
 وعرفت ان عدم الرخصة في بعضها انما هو في مورد تعارض الاصول في الاطراف  
 وان مع سلامة الاصول في بعضها يكون ذلك البعض مضافا بمقتضى شخص  
 الوجوب بشرط لا يوجب في المناط المذكور شخص في الاول دون الثاني اذ قد عرفت  
 ان الاصل بالنسبة السابق للعلم النافذ في احد الطرفين اجمالا معارض في كل منهما  
 مثله في الاخر فالعلم المراد به في تلك الجهة مع تعارض الاصول في الاطراف شخص  
 فعلا حين ورود السبب الثاني وبعده فانه لا يقتضي ورود سلامة الاصل بالنسبة  
 للعلم الاجمالي من المعارض بالنسبة الى الاطراف الاخرى يقتضي جواز ارتكابها  
 ويختص وجوب الاجتناب بمورده فالسبب الاول بعدد واثاني انه تام للاقتضا  
 للاجتناب عن جميع الاطراف هذا بخلاف اضاف المناط فان الطرف الشرعي لتمام  
 على بعض الاطراف مانع عن بلوغ الاصل في مورد ما يصلح في موطنه الاصول  
 في الاطراف الاخرى فانما كانت شعيرة ليست من قبيل الاسباب بل هي  
 بسبب قيامها بتكليف واقفي وانما هي لجزء الطريقة ولازمها بتجزئة التكليف لوجوبه على  
 على المكلف على تقديره فالتكليف الواضح في عملها اشكوك فيه بعد قيامها بانذارها العالي  
 التكليف في هو التكليف الظاهر فمن مظاهر فساد ما قبل في القول من كون الطرف  
 القائم عليه الطرف الشرعي معلوما بالفصل بعمق هذا في اسباب الاجتناب فانه بعدد  
 على اطراف الشبهة يعلم تفصيل اجتناب ذلك الطرف فانه ان يكون هو الشخص العلم  
 اجمالا قبل ورودها او غيره وعلى كل تقدير فهو خبر بعد ورودها لانه على الثاني فيجب  
 الشبهة هذا وبالحكمة فقد عرفت ان ورود الاصل الاسباب على بعض اطراف الشبهة

موجبه العلم التفصيلي بذلك الطرف لا يقتضي سلامة الاصل في اطراف الاجتناب بالنسبة الى العلوم  
 الاجمالي السابق الى العلوم الاجمالي السابق وان الطرف الشرعي بعدم اجتنابها انما يقتضي  
 سلامة الطرف الاخرى لانه لا يكتفي من مآثرها بتجزئة من الاصل بالنسبة الى العلم الاجمالي  
 السابق وان الطرف الشرعي مع اجتنابها انما يقتضي سلامة الطرف الاخرى في موارد الاسباب  
 معارض باصالة عدمها في ذلك السبب في ذلك المحل انما هو عدم تأثير المذكور في مورد  
 اجتنابها في مورد عدمها في مورد مقتضى وجوب الاجتناب عن ذلك المورد بحيث يتم على  
 وجوب الاجتناب فيجب ان يكون في محلها اجتناب او غير ذلك في مورد يكون في مورد التكليف الاجتناب  
 عنها على تقديره في مورد لا يجري للاصل المذكور في مورد ما لا يكلف الا في مورد مقتضى  
 على بعض الاطراف وان كان مكلفا في الاخرى فلهما كافي في لزوم الاجتناب عن مورد مقتضى  
 فانما التكليف المحتمل في مورد فلهما في مورد مقتضى الاجتناب في الاصل والجملة الاسباب الشرعية المحتملة  
 او المحتملة او الوجوب ان ثبت في مورد مقتضى الاجتناب في مورد مقتضى الاجتناب في مقتضا  
 كالطرف الشرعي بالنسبة في مورد مقتضى الاجتناب في مورد مقتضى الاجتناب في مقتضى  
 مورد فان ذلك الاجتناب للاصول الثانية للتكليف موضوعه كانت حكمة فيها لانه لا ينبغي  
 اجتناب من ان العلم الاجمالي كيف لا يقتضي الموافقة القطعية في بعض القول والذين يثبتون العلم  
 التفصيلي حيث انه يقتضيها عند ان يكون علمه تاما عنها لان العلم الاجمالي ليس التفصيلي فان  
 التفصيلي حيث لو اذن فيه ترك الموافقة القطعية كان مستلزما للشاغل غير العلم الاجمالي  
 فان له حجة عليه وحجة عليه وهو بالنسبة الى الاولى كالعالم التفصيلي لا يقتضي مقتضاه  
 بالنسبة الى الثانية قابل له ومقتضاه على الاولى هو عدم جواز مخالفة القطعية على الثاني هو مقتضاه  
 القطعية وحاصل ان يمكن التفصيل بين عدم جواز مخالفة القطعية ووجوب الموافقة القطعية  
 لما ذكره في العلم التفصيلي ثم لا يابى بان زيادة الكلام كما قصد من اجوب عن ان العلم التفصيلي  
 المذكور يقتضي نفي الكلام فيه انه قد يجاب عنه انه بان العلم الاجمالي انما هو قبل الترجيح



الى الادلة انما بعد تفصيل حال العلم التفصيلي بالشك ان يدرك في العلم التفصيلي بحجة  
 علمه او رتبة العلم الاجمالي فلو كان الشك في غير ما يدور جبال الامة الاصلية ولكن ان ذلك  
 على قدر رتبة كانت في رتبة القليل المذكور فانما اذا علم اجبالا بوجود محرم البعض من ما  
 مثلا ثم علم بجهلنا حدها او حرمة تفصيلها هناك حركات اولها ان يعلم ان يعلم ذلك المعلوم  
 بالتفصيل الان مالم يعلم بالاجمال فيقبل ثبوتها ان لا يعلم سوى حرمة او جلالها وانما  
 للمعلوم تفصيل الاجمال هو حرمة او جلالها مع احتمال عرض الحرمة والنجاسة عليها  
 العلم الاجمالي فلا اشكال في جواز الرجوع الى البراهين الاصلية بالنسبة الى حرمة ذلك المعلوم  
 بالتفصيل بعد العلم التفصيلي في الأصول الاولي انما في اولها فخرج وثاني ثبوتها  
 فلو ان النفس للاجتماع في ثبوتها فلو تكلف بوجوبها فيكون ذلك منطوقا وهو مستفاد  
 انما بالنسبة الى ثبوت الثاني فما هو ضرورة انه لا يعلم بالتكليف الا بوجوبه فذلك المعلوم بالتفصيل  
 ولا يعلم الا بالتكليف في رتبة بين ذلك الغير وثبوتها بالنسبة الى الزمان الاول الذي هو زمان  
 العلم الاجمالي السابق فلهذا لا يعلم الا بالتكليف فيما يزيد من رتبة الاطراف التي في ذلك  
 بل الشك في البراهين الى تلك الزمان بعد العلم التفصيلي بحجة ما جبهه او جباله بل وثبوتها  
 الثانية فيها اشكال نظر الى ان العلم الان بالتكليف الواضح ما يزيد من ذلك المعلوم بالثبوت  
 الا انه يعلم بالتكليف في رتبة عليا في السابق فلا بد من اخرج عن عمده كما خرج عن عمده  
 المعلوم بالتفصيل لكن ما من فيه انما هو من الصور الثانية فانه اذا علم بغيره اسوى بعد المحقق يعلم  
 بغيره انما من قبل فلا اشكال في الرجوع الى البراهين الاصلية في غير هذا  
**قوله** وحكي عن الحديث الاثر ما في قوله ان يحقق الكلام اه كان الحديث المذكورنا وغيره  
 من كلام المحقق فلهذا لانه لو كان هذا الحكم ثابتا لكان عليه احد تلك الدلائل فبطل ان تلك الدلائل  
 لا تنفع الا فيما علم بالبراهين مع غفلة عن تطيل المحقق فلهذا ذلك بقوله لانه لو لم يكن عليه لانه لزم الحكم  
 بما لا طريق للمكلف الى العلم به وهو تكليف بما لا يطاق فان هذا القليل هو ما خرج في ان مراده ليس في

الحكم الواقع بل العقل وهو المناط للتكليف وهو الذي يتم فيه هذا القليل اذ لا تكلف بنفسه الى  
 من حيث هو حتى يتم من علم الدلائل عليه التكليف بما لا يطاق وهذا القليل لا يخفى جلاله  
 بغيره البراهين فان كل مورد سواء كان مما تقدم به البراهين او غيره انما يكلف على التكليف بغيره  
 واخذه لزم التكليف بما لا يطاق فظهر ان المحقق لم يفتل في اعتبار اصل البراهين بين ما تقدم  
 البراهين وغيره بل قال بطلان النسبة الى الحكم الفعلي وانما احكام الثاني فلا تجري فيه الاستطاعة  
 لعدم الفاعلية على قدر رتبة ثبوتها فلهذا لم يذكر بغيرها كلام المحقق في غير ما ذكر في  
 كما لا يخفى على المتأمل لا ربط له عقلة المحقق اصلا **قوله** كما ذكر جماعة من الامامية لا يثبت  
 عليك ان هذا لا ينافي ما اخبرنا به من عدم جريان الاستصحاب في الاحكام العقلية فثبت  
 اخبرنا هناك انما هو ما نظر الى الاستصحاب الثابت اعتبارا بالاختيار والاستصحاب الذي  
 هنا انما هو اعتبارا بصحة البراهين العقلية **قوله** منهم صاحب كفاية فظهر لك من قوله وما  
 احصاه البراهين من غير ان يثبت الا انظر **قوله** لا اشكال في رطان الاجتباب قال لا بد من  
 نسبة الرجحان الى شئ فيكون ذلك الشئ حسنا في نفسه كدفع الارادة لغيره من ذلك انما  
 للحسن بسلطة الغير لا لم يكن معترضا في اجبالا اجبالا بعد الاعتراف بحسنه الذي كان  
 الزم ما دللنا في الزيد في ان الاجتباب بنفسه من غير ان يكون مندبا شرعا او لانه لم يزل  
 قال لا شبهة في ان تعلم اجبالا من الاجتباب بالنسبة لا يبين ان كل واجب نفسا كالمندوب  
 لا بد من ان يكون حسنا في نفسه ولا يكون وجوبا غيرا او شرعا والذي يترك في طوي  
 النظر انه لا يصلح في التعليم الحكم الغير من اشكال ما يجب عليه من حسن في نفسه على هذا ويمكن  
 ان يقال لا يشأ ما اجمل في نفسه حسنا او جلالا ويكون تركه ونفيها عما جمل على عمله  
 فيجانب تركه فمن هنا يدفع ما يابونهم ان في انما الذي بين الاجتباب وبين تعلمه باطل  
 مرجحه عدم الحسن في نفس كل منهما فان كان ذلك يفلح في اجبالا الاجتباب في نفسه فلهذا  
 في وجوب التعليم نفسيا **قوله** وانما مع الاجتباب عن خزان المعلوم اه يقولون انما







بطلان المشقة من أجل التمسك بهذا لكن يجب عليه ان اسأله اهل البيت من قبل الاستحسان  
 فخرية الشرط بل انما هي حكمية فلو لم يشبهه كناية الدائمة بمعنى انها حكم من الشارع على  
 حلية ما شك في انه حرام فانا وحلال كذلك وهذا الحكم ثابت للشيء بعينه لا  
 ولا يصح لاحراز الاكراه الا انه فان اشترع الحكم في مورد الاستثناء بالبناء على الكلمة  
 من حيث ان الشك بل حكمه بغيره فان انة مشبه خلاف ما ورد الا استصحابا ان كان مقتضا  
 الحكمية مثلا فانه حكم بما يقتضيه كونه موقفا على فعله من الشرط شكوك فيه فليس صحيحا  
 العقد وعدم الذكوة ويمكن ان يقال ان غاية الحكم ليس معناه اصلية الجواز او حلية في  
 المنة بعد ذلك او بعد العقد وهو غير صالح للكل ولا فائدة ولا فرق بين الشك في  
 حلية شرع الدين وبين حلية جواز شك في قبوله الذكوة او جواز زوال امره  
 شك في ناسخ العقد فيها الا من حيث ان الشك في الاول في الحلية على وجه جمع التام  
 وفي الاخرين على تقدير وجود سبب الحيل للوثرية على تقدير ثبوت الحيل فان كثرتها  
 كاتبة ومعلوم ان الشك في ما لا يتقارب برهانا الشك في الحلية يخص بذلك التقدير  
 الخاص وهذا الاصلح لكونه قارنا للموردين فان سألنا في الحلية في الاول هل الشك  
 فيها يوجب في الاخرين الى بعض التقدير بل ان لا يخرج ذلك الحكم انه فرق بين شك  
 في حلية شيء من سبب وبين الشك في حلية شيء فان الحكم على الاول هو السبب في الجملة  
 مع الشرائط الشرعية للعبودية في ناسخه فانما شك في شرط من شرطه فيكون الاصل  
 صحت الشرع فيكون هذا الحكم على مسألة **قوله** انما انتفاء بعض الحكمية  
 الظاهرة ما بان في مسألة والرواية اما الآية فهو قوله فلا اجدها وانما الرواية هي  
 ليس الحكم الا ما مر الله وورد السكوت بها انما هو جواز اكل بعض اصناف الشك  
 والظاهر منها انه ليس الحرام الا ما مر الله في الكتاب فيكون نقلا الآية فكل شيء لم يكن  
 مما مر الله في الكتاب يحكم حلية واقفا بغيره العفو فغيره الا باصالة الآية التي في

نار

الذكوة **قوله** ومع فحكم بما يحكم به عقله من حيث لم يفت الجهد كشيء من الجهد  
 الراجح حتى يكون من المسند للحاكم العقل فيكون ما لا باطل مثل حال ما فعل الجهد  
 في الدنيا فيعمل بما يحكم به عقله فان قول الاجازة ان العقل يحكم بكذا او قول الجهد  
 بانه يحكم بكذا اخبار من حكم العقل والحاصل انما من فعل العقل والمعتد عقله لا عقل  
 غيره وامر الاجازة انما به الاجتهاد من باب الاستصحاب لا بان عليه ان لا يراى ولا  
 يكون محتمل شرعا وانما المحتمل هو فوائده واعتقادات الناس فيه والمفروض عدم تمكن  
 ان يكون قول الاجازة من الجهد من معناه لقائدها كذا في الحكم بالنسبة للمقام  
 فان المسألة لا يقدح في المطالب الى انه تسعين من العام فيها وكثيرا في قول المصنف  
 معناه على ادراك المطالب **قوله** وربما يوم ان الاجمال اذا كان له من الشك فيكون  
 انما اذا كان الاجمال في شئ الحكم كان في الشك هو الجهد في وضع اللفظ وبانه هل وضع  
 اللفظ وبانه هل وضع لغوي يشمل مود الشك ام لا وهذا الجهد مما يرفع بالسواء عن كل  
 بالوضع وليس من شأن الشارع فيكون ما خلا في الشك الموضوع عنه في فيها ما هو فيها  
 من حيز الرجوع الى مسألة البراءة وعدم وجوب النص في الشك في الحكم ناسخ عن  
 الشك في الوضع فالشك حجة في الوضع ورفعه من شأن العالم بالوضع ووجوبه لان  
 معناه والشبهة الحكمية ان يكون رفع الشك من شأن الشارع كما ان معناه الموضوعية ان  
 يكون رفعها من غير ما يثبت المصنف ولا ريب انما الشك في الحكم واسطة الشك في  
 متعلقه ولم يتمكن من سؤال عن وضع اللفظ فلهذا سئل الشارع عن رفعه بان لا يرفع  
 ولا ريب ان بيان مراد الشارع من شأن الشارع وبالحكمة ان كان كان سببا على الشك  
 في وضع اللفظ لكنه شك في مراد الشارع وشأنه رفعه ثم السؤال عن الوضع مع غلبة  
 يكون عن السؤال من الشارع والحاصل ان مسألة الشبهة الحكمية ان يكون الشك في مراد  
 الشارع وهو من شأنه في المقام **قوله** وان ملكا من اجابنا بالخير اه فذا رفع الاستحسان الثاني



وهو كافه يعلمهم في المسئلة **قوله** مقتضى كنههم اه لا لهم علل وتقيم الناقل على الترتيب  
في مسئلة الناقل للقرآن بالتأليف فيما يصير الشارح الحكم بما لا يحتاج الى البيان ولا  
يقتضيه عندهم العقل وهذا التعليل فام شامل لكون مقتضى الاصل البرائة من الجور  
فالتفصيل المذكور في التوضيحات في ذلك والمشاركة بوجهه وهذا الوجه مطلوب في الاول  
لنفي الامكان الاول لكن ظهر البقاء يوم ان المشار اليه هو الوجه الثالث الذي لا يشك  
الذي مع انه ليس به قطعا **قوله** لا يقتضي نفس ملوثة الجورين لغو مقتضى الاول  
الاول كما انظر الى نفس ملوثة الجورين بالنظر الى الاصل الثاني المستفاد من الاجزاء وهو  
التميز على قول الاكثر وغيره على حسب اختلاف الأقوال قال ام ظله يشكلا يجرى بين حكمهم  
بالنظر ولو من جهة الاجزاء وبين حكمهم بنسبة الخلف للاصل من الجورين ولو بالنظر في اصل  
فانما اذا كان خالفه الاصل من المرجحات لاحد ما فلا يدخل المورد في اجزاء الخلف في مورد  
صوره فذلك المرجحات **قوله** الا ان الامثلة المذكورة فيها ليس له فنتج المثال  
وتقتضي الحكم على غير الاحمال ما في مثال التوب والعبدان بها ان لو خطا باعتبار التوب  
فما حكم بان لا يحل لكنه ليس مستند الى امثلة احل بل الى الابدالي هي من الامثلة المستفاد  
لو خطا مع قطع النظر عنها يحكي بان مجزأ الطرف منها في مقتضى استصحابها من الغير في الاول  
ومقتضى امثلة امره التابعة بوجه الناس كلهم امثلة الاخرى في استصحابها في الثاني فانها  
حالها على امثلة احل في مورد ما لا يخرجها مورد ما عن غيرها وقد مر ان كان على المورد  
اصل صحيح لا يورثه امثلة احل ولا باخه فلا يكون شئ من المتأخرين مستدركين في محل  
التراتبية المتبعة من امثلة احل نعم المثال الاول على بعض الوجه يمكن دخاله في صدر الامر  
فان الشك في كون التوب امثلة او مال ان قد يرد منه الجوريات احدها صور العالم  
سائلا ملك الغير الذي يحل كونه ماله في هذه الصورة احلية مستند الى البعد من  
قطع النظر فحكم الجور لما مر منها من الشك في ان مثال الغير في الثاني باحتمال

التوب من غير ان يفسر انما هو موضع احلية في اموال الجوريات في الاصل  
موضوع آخر فيها ما لم يكن الا فاحلية في انما مستند الى اليد ومقتضى النظر فيها فحكم الجور  
بمقتضى احلية عدم كون ماله في غير موضوع اخره كونها وبنيب عليه اخره ولا يعارض  
عدم كون مال الغير فان ذلك الاستصحاب لا يمكنه في الشرع ولا غير فلا يعارضه فان  
فانما العكس يقول موضوع اخره وجودي وهو كون الشئ لا للغير وموضوع احل عددي  
وهو ما لم يكن الا للغير وان كان الحكم مع قطع النظر عن اليد احلية امثلة لا في موضوع  
احل الا استصحاب احلية مستند الى الاستصحاب لا الى امثلة احل ولا يعارضه استصحاب  
عدم كون مال نفسه لا له لا حكمه وان قلنا ان موضوع كل منها امر وجودي فتعارض  
استصحاب عدم امثلة الجورين وبيننا فاما ان يكون المورد في امثلة الامانة داخل فاحلية  
ثابتة مع قطع النظر عن اليد والاستصحاب يقتضي امثلة الامانة فانها جارية في هذه الصورة  
لعدم اصل موضوعي حاكم عليها في مورد جريانها هو هذه الصورة لا غيرها كدليل على ذلك  
ان موضوع كل شر احل ما حرم في الاول وجوبه كما يستفاد من قوله في التوبة ويظهر  
للتبعية فيها مثل ما ذكرنا جري في اجازات ايمان فان من حاز ثم شك في بوبه عليه  
او بوبه سلم مع العالم بسبق اليد اجملة فان قطع النظر عن اليد اجملة مستند  
الى استصحاب عدم بدائس الى امثلة الامانة فيجوز ان يكون مورد اجازة المملوك وهو  
ما لم يسبق اليها احد من المسلمين كما استفاد من قوله من سبق الى الميسوق اليه احد من المسلمين  
فهو له ولما مثال التوبة الى هذا الجوريات اخذ او رخصه فان جهة احلية فيها مخرجه في احلية  
عدم تحقق التوب في ارضاع ولا في غير النظر عنه يكون مستدركا بخبر جدي كونه امثلة عدم  
ثابتة لعدم على امثلة احل في قال وانما الحكم باحلية في هذا المثال انما اذا كان مشا  
الشبهة احتمال كون التوبة اخذ او رخصه من الجوريات من جهة الاستصحاب ايضا  
شكل غاية الاشكال فانه لو فرض عدم علمه اجالا باحث له مورد بين شارب الجور



جري استحقاق عدم تحقق النسب الكلي حيث ان سبب ما اقدم ولكنه لا يثبت ذلك جواز  
 التكاثر على تلك المنة الا بناء على اصل المثلث الذي لا يقول به هؤلاء وانما استحقاق  
 عدم تحقق النسب ليس الى تلك المنة فلا يجري احصاء لعدم العلم بحالة النسب انما  
 لانها على تقدير كونها واحدة في الاسباب فهي متماثلة في وجودها وعلى تقدير كونها  
 منها فهي ليست منها كذلك فلا يغفل فيها ان تكون موجودة في زمان خال عن  
 النسب لان فرض علمه اجمالا يبادر في نفسه بالاستصحاب في التاكيد على معرفته حاله في  
 كان فلا ينطبق الا مثله على صلاية الزاوية قال دام ظله فيلزم الارض ان يجعل ملكا لا  
 فربما على ارادة غير ما ظهر من الصلة وبين جعل الصلة فربما على ارادة معنى اخر من ذلك  
 الا مثله وعلى ان يفي انه يمكن ان يرد من سبب ما علم احالة اصل حيث لا ينافي ذلك الا ان  
 يكون المدعى وهو يثبت قاعدة اصل اخلافة **قوله** وتوهم عدم جواز دفع المصلحة  
 بان منشأهم ذلك لشعهم انه يجعل ان يكون المراد لبيان في تلك القاعدة متوجه  
 الشارح فلما زعم اننا نخصه بالشبهة امكنه لكنه يدور عما مر من ان المراد بان  
 معالجة القاعدة عندنا لم يتم اية لم يكن مقصدا فيقع القيد ويجوز في شبهة الموضوع  
 هو العلم بالاشراج بفضل او اجمالا او اتمنا فقد العلم باحد الوجهين كما هو المفروض في القفا  
 فلم يتم فيه بحد فيقع القيد على تقدير معناه في حرام او افي لا يشبهه بقرينة **قوله**  
 وعلى عدم لان خطية في اه قال ما ظله كان عليه ان يقول بل الامكان الاموال والملك  
 انما هي عطفية حاصلة بين الشخص والمال بخلاف ما لا يثبت انها صفة اصلية ثابتة مع قطع  
 النظر عن الشخص في معناه كونها كشيء مما يقوم فعلى هذا فنقول في الامكان ان يعطى  
 نظام ان الاشياء التي هي اموال للانسان فلا لا يجوز ان ينفرد فيها الرب  
 وهو كما نرى لان الملكة بعد اولاها من الاسباب التي لا ينفرد بها بل من انما  
 لا يجعل مال الا حيث احل الله ان ام ظله الظاهر ان الرب الا حيث احل الله في القفا

ان الاستدلال به يبنى على ما يمكن دعوى تمام انشاء الخطية فيقال انه من اجل ان الرب  
 وهو السبب الذي جعله الله تعالى في المال في الزمان فلما لم يجر سبب اصله فاشي  
 على ما بالحق لا ماله عدم تحقق سبب اصله لكون الظاهر اننا كيدنا باننا كما مرنا فاسبر  
 وسماه نظروا في انما احرام ما مررنا انما يعني احرام ضربا حرم الله تعالى فيكون  
 اجازة الا انشاء فليست عن الاستدلال لم قال ان يثبتنا على ان موضوع كل من اجل  
 امر وجودي فيعارضنا استحقاق عدم موضوع كل منها مع استحقاق عدم موضوع الاخر فيجري  
 اما انما احل في عدم اصل موضوعي حاكم عليها اركان الحكم باكل اتم ان قلنا ان موضوع  
 الحر امر وجودي يكون موضوع اهل بان يفي ان موضوعها مالم يكن مالا لا فربما حكم  
 با ماله عدم كونها مالا لا فربما وان قلنا يعكس ذلك فحكم بالحرية لا ماله عدم تحقق  
 موضوع احل ولعل لنا في الاشارة بجدان موضوع كل منها وجودي فيجري انما لعل لنا في  
 والاشارة ثم قال يمكن ان يفي انهم انهم قد ثبت في بعض الموارد خطية الملك انهم  
 الملكي الذي هو اولى الصفات الى الله عز وجل على سبب كما في باب الحيات  
 واللفظة وادان ثبت ذلك ثبت خطية من انهم انهم في الاولى لكن الاضافه في  
 جميع الاولوية لما ترى من حيز الملك في اللغة ابتداء مع وجود عدم كونها في  
 قبل الملك بل يثبت السبب وهو الملك فانهم **قوله** ولو في الاموال بعد به وجه  
 الزنى ان الاموال بعد به فما ادعى الا جاز على اعتبار الاستحقاق فيكون اولى  
 الاستصحاب **قوله** والدليل عليه استثنائنا انما كثر قال دام ظله استثناء كون موضوع  
 احل هو الاموال وجودي وكون موضوع امر هو الاموال وجودي وهو ما لم يقع عليه الملكية  
 من ذلك الاستثناء موقوف على ان يكون مقادا لاستثناء كون موضوع الحكم في الاستثناء  
 منه هو الذي يبرر استثنائنا الذي هو الاموال وجودي بل يكون الاموال الموضوع في  
 كل من موضوعها معارض بمثل في الاخر فيجري ما ماله احل وكيف كان فلا بد من التامل

فيكون الموضوع في كل من موضوعها معارض بمثل في الاخر فيجري ما ماله احل وكيف كان فلا بد من التامل



في كون غاده ما زاد المراد بقوله استغناء اعم من الزيادة في شأنا المعنى انما كان فيهم **لست**  
 منور اوله لا يزيد في ذلك القسم بل هو داخل في الشبهة المحكية فان الشبهة فيها انما هو  
 الخواص او منوع انكم ومن الغناء والاثبات بانها غاده مما يشتمل افراد المشكوك او  
 وقد مر ان الشبهة منوعة احكاما بل ماضية في المحكية وان تجمل بعض دخولها في الموضوعة  
 لم يصدق عليها ان فيها اه غرضه ان يحل المذكور واشباهه غير ماضية على الشبهة التبرئة  
 المحكية فاذا لم يصدق فكون الاحكام واجبا فيها لاخبار الشبهة الشاملة على حال  
 اجبا وجوب التوقف في مطلق الشبهة انما يشتمل على خصوصيات في الشبهة الموضوعية بالآخر  
 المذكور واشباهه ولما في زيد من المطلق **قوله** كان مطلوبا مراده انه كان مطلوبا للحدث  
 المذكور ما مر ان مقتضى كونه على وجوب التوقف في مطلق الشبهة وجوبه لكونه  
 مخرج الشبهة الموضوعية وانما خرج الشبهة المحكية فلا يكون كذا في عبارة ذلك من الغرض  
 عن افاده المراد كما عليه ان يكون كان مطلوبا هذه الزايات واشباهها انما هي منوعة  
 اعم من ادل وجوب التوقف في مطلق الشبهة بالنسبة الى الشبهة الموضوعية والافراد انما  
 الاشارة بمعنى انه لو لم يكن مراده ذلك وكما مر انه يجب الاجتناب في الشبهة المحكية  
 شمول تلك الاخبار المذكورة لما مع قطع النظر عن عموم ما قبل وجوب التوقف في مطلق  
 الشبهة طالما لا يثبت وجوب التوقف في الشبهة المحكية **قوله** لا يضاف اليها  
 اه قال انه مطلوب لاظهاره او اخبار التوقف والفرق اقل افراد اخبار الشبهة فانه اذا كان  
 الغائب من وجه عند التعارض اقل افراد من الاخر فتعني بالنسبة الى مورد التعارض كالتوقف  
 الاخر من غير انظام وانما يبان كون التعارض بينهما من تعارض الشبهة على الشبهة التبرئة  
 لاجل تعارض الشبهة التبرئة التي هو وجه تعارضها وصدق اخبار الشبهة على الشبهة التبرئة  
 لتعارضها او بما لا يصدق صدق اخبار الخبر عليها وصدق اخبار الخبر على الشبهة التبرئة  
 لتعارضها نصيب بذلك صدق تلك عليها لانها تدل على لزوم الاجتناب فيها انكون فيها اجتنابا

الشبهة موضوعية  
 فلكونها متعارفة

والمراد

ولما اختلف افراد اخبار الخبر من افراد اجزاء التوقف فلا انما شاملة للشبهة  
 التبرئة مع نقض النص فاجابه وتعارضه والاولى للمصنف الثاني فقط ولصوابه وان  
 الامر من الوجوب والتبرئة لتعارض النصين فلكنا بانه انواع ولا بد من **قوله**  
 ان الشبهة في نفس الحكم بسببها لانها بمعنى عيبان بسببها لانها لاجل العمل فاذا  
 السؤال عنها للعلل ففوق لا ريب ان العمل بالاجتناب لاجبا به في السؤال بالفرق  
 فكون وجوب السؤال لاجل العمل بالبراءة التبرئة يكون على نفسه والحاصل ان الشبهة  
 في حق الحكم لا يجب السؤال فيها لاجل العمل بل احكاما بل يجب السؤال في الشبهة  
 المحكية لاجل العمل لا يخصص بقوله العمل بالبراءة فيكون العمل بالبراءة على الشبهة  
**قوله** فان طريق الحكم يعني ان وجوب السؤال على تقدير ليس لاجل خصوصية  
 السؤال بل من باب انه من افراد النص فكون وجوبه من جهة وجوب النص للشبهة  
 الموضوعية لما يجب فيها النص لصلها فليجب عنها السؤال انكم وانا الشبهة المحكية  
 وان كانت وجوبها النص في القائل بالبراءة انكم يلزم به انما على ما بعد النص لكون  
 يلزم من وجوب النص وجوب خصوص السؤال اذ كان المراد من وجوبه وجوب  
 انه من افراد النص فموجب السؤال عند التمكن فممكن يجب هذه البراءة من النص بل  
 يقتصر على ما دونها انما هو براءة المكلف **قوله** على وجه ايجد واجمال وهذا  
 يخص بوجه التمكن من السؤال وانما بدونه فلا يتعلق بالمكلف بالوانع على هذا الوجه  
**قوله** من يمكنه قال انه لا يخفى في هذه العبارة فانه في مقام التعليل ان  
 الدليل المذكور اولى بالادلة في وجوب التوقف والاجتناب في الشبهة الموضوعية  
 فكان عليه فليس سوان يقول كان فلهذا انما ليس مقام الاستدراك كما لا يخفى  
**قوله** انما ان النظام يعني نظام منوعا اياها فانه انما المراد من نظام المكلفين الاجتناب  
 فليس من شأنهم على العمل باختلال او عدم الكونه انما غرضه انما يتوقف عليه نظام امورهم



من الحوادث والفتاوى ان العقل يكون شاغلا عن جميعها **قوله** بل يلزم انه ان لم يذكر  
 فانه ربما يورد ذلك الى اختلال النظام الشخصي النسبة الى كل واحد من هذه الحوادث  
 كما لا يخفى بل الى مناسدا فروع الاختلال فانه من موانع الاحكام في الاول والمزيج  
 اياهم ولا ريب ان لو بني عليهم فيها يلزم الوهم في الحكم وهو المنع من حجب الثاني الذي  
 هو مبني عند الشارع ومخالف لغرضه بل ربما يورد الى العداوة والتبغض بين الناس  
 الخالصة لغرضه بل يورد الى طلب التنوع والاعراض كما لا يخفى فانه اذا اراد ان ينشأ  
 حال افرق لا ريب ان يكون موجبا ليقضه لغرضه بل يورد الى طلب التنوع والاعراض كما لا يخفى فانه اذا اراد ان ينشأ  
**قوله** لا يخلو في غاية العقل دام ظله بل لا يمكن فانه مما لا يعقل ان يبعد قوعونا  
 ضدك بالظن فحال دام ظله هو انكم كن المتخالفين في غاية العقل فلا يمكن ضده الاختلال لما  
 اوتينا بحيل للوارد **قوله** فيمنع التبغض حسب الاحتمالات قال في تأمله وندم  
 التبغض عند الاثر فلا يصادف المتخالفات بعضها للوارد التي يلزم الاختلال من العمل الاجا  
 فيها مع الاحتمالات ايضا كما في الاول والمزيج ولنا علولا عند سؤنا المسامحة بانه  
 لو لم يأتى للمسلمين من ذلك مضافا الى ان في آخر يلزم في تلك الموارد من العمل بالاحكام  
 كما اشرنا اليها من نتائج الاشكال في البعض حسب الاحتمالات ايضا فان الفرض هو  
 الثاني من موانعهم في اداة الامتداد **قوله** وفيه من ممانتها التسهيل قال في تأمله يمكن  
 ذلك بتأسي من التبغض من عبودية الناس بل هو عينه فيكون الاحكام بترك الاجا  
 ويكون التوفيق في حله هو انما يمدح في وجوب الاحكام او قال في تأمله قد ابيى ان  
 الاختلال كما لم يأت من موانع من وجوب الاحكام الا عن حسنة وذلك انما يتم على القول  
 بعدم كون الاختلال مبنيا ذائبا للشارع حيث يكون غرضه متعلقا ببلده ولا يقع في  
 كذلك كما قلنا لظاهر ولا يخفى في مورد موضوع الاحكام فضلا عن حسنة اشرنا  
 اليه **قوله** لكنه في مسأله قال دام ظله سيقا فانه الحكمة المذكورة في المقام من

مقالة

من كلامه احدهما بمنزلة حكمة الله اعمال النفس التي رجح احكامها بالزود بين الواجب  
 ولا سيما في ذلك ظاهر فان الاحكام الواجب فيها لا يصح فيها اعم من نسبة  
 الحق بمنزلة شامل لشيء الوجبة ايضا فانها قد يكون من هذا القسم لم يرد فيه من الحكم  
 التي لا تقرب بالاولى فان ذلك ظاهر من المقام ان كل ما لا يحرر لا تاتي امارة البر  
 في المقام وكيف كان فيكون في ذلك لا على ما قلنا عند المذكور ثم انه اذا قلنا  
 الحد من هذا القسم لم يرد فيه النص اه لا يلزم ما قبله فانه ليس في المقام بل هو عليه  
 قال ولعل البيان المذكور فيهما سخط فلا بد من جعلها في الدار الخفية **قوله**  
**للافتيح** الذين قال دام ظله ليس المراد بان في هذا لا يخلو عن القول بل  
 به الثالث قبل اشرع وبعبارة اخرى احسن الفتح الى انما ان الشئ من  
 قطع النظر عن امر الشارع ومنه وبما انهما العقلان كما عرفت في المقام  
 في كلامه لان وجه توصيفها انما ينافي بان لا ينفك بها لا تشرع الى كون من احسن  
 الشئ من احكامها بالشرع ومنه فانه يقولون ان الشئ لا احسن الا بالشرع  
 ولا يفهم من الاثر فانه لا يشرع لعل احسن لا كما شاع عنها **قوله** من  
 بها يقول بها ولا يقول له المراد يكون احسن والوجوب زائدين ان كل ما هو واجب  
 عقلا وحرام كان له فهو كذلك شرعا بمعنى انما يرد بين حكم العقل والشرع فالمراد  
 من يقول باحسن الفتح العقل من لا يقول باحسنه والوجوب الزائدين هو المذكور  
 من العقل والشرع فهو بمعنى انه يكون العقل ان في ما حاسب بل فليجاء الى كون  
 احسن الذي لا منها عند لا يلزم به دون سكره ويمكن ان يكون مراده من في الدار  
 ان يقول بان الشارع اذا اوجبه شافط لا بد من حسنة التي وحده فلا بد من صحة  
 كذلك فافهم **قوله** وادجوا الاختلال في بعضه اي في بعض صور الوضوء هذا  
 لما مر من ان الوضوء اعم من ذلك من الاحكام **قوله** لكن يعرف فيهم اه فان المتبع

ع



في كل ما في كثر المسائل انهم على البرهان استدلوا لهم بلا حجة من جانب ثابت بل  
 اخر **قوله** واحكام الثواب هنا اول وجه البرهان لا من في جانب الثواب اوسع من  
 جانب العقاب لانه يكتفي في الثواب كل ما يوجب استحقاقه بخلاف العقاب فانه لا يكون  
 الا بغير الشك طنا كذا ان شئت اذ اخص من المكلف سببا استحقاق الثواب بغير  
 من الخلق عدم اعطائنا هذا بخلاف ما صدر منه سببا استحقاق العقاب في الغلب  
 منه وان لم يكن في الا ان العفو عنه حسن **قوله** لان اجازة لا بد من استحقاق الثواب  
 توصفانه لا يخفى في العبادات موضوع لم يجر في موده اجالا ونقصا لان معناه  
 الا ان شئ يكون ذلك الشئ بحيث يصح قيام مقام الواقع المشكوك فيه على تقدير واقع  
 ذلك لا يكون الا اذا انما ينطبق عليه ويكون من نوعه فاذا فرض ان المشكوك فيه  
 انما هو على تقدير من العبادات فلا يلزم اذا اراد الاجتياز ان ياتي بما عند جازة  
 مستقيمة على تلك المشكوك على تقدير ذلك لا يمكن فيما نحن فيه لان العادة  
 يتوقف على اتمام العمل لا من قبيل ارجاء والمفروض من هذا ان العمل لا يمكن ان يقع  
 على وجه يستفاد جازة حتى يصح قيام مقام الواقع على تقديره فيكون ادراك الواقع  
 على تقديره فيكون اجازة هذا بخلاف التوصلات فان الواقع فيها على تقديره قد  
 يعاقب الفرض بل ان الفعل كفيلا اتفق كذا ريب ان الايمان ببلات العلم يمكن  
 بل هو العام بعد امر في الواقع ايضا فكون المادي به في منطفا على المطلوب الواقع  
 على تقديره يخفى موضوع الاجازة **قوله** بناء على ان هذا المقدار لا يخفى  
 مافي هذه العبارة فان احسن انما يدور على موضوع الاجازة لا بد من  
 لا يحصل الا مع العلم بالامر طوعا في الفعل في لم يكون اجازة فام يكون حسنا انما  
 عليه في الاقضاء على قوله مع فرضها الى ما بعد وحذف قوله المقدم الى هذا  
 هنا بطريق المنع الى قوله ذلك وما ذكرنا من ترتيب الثواب هو قوله قد وعوى ان

اسفل

الفعل فاذا استغله فانما لم يخفى ما موضوع الاجازة هذا الفعل لا يجب في الايمان فضا  
 بل فيه كونه عبادا وكذا لا يرب عليه الثواب جزئيا حتى يقال انه يوجب الاجازة لا يوجب **قوله**  
 عن ابن عبد الله قال من بلغه عن النبي شئ من الثواب قال انما عمله باليدين فمعه الخفى  
 هو الوصول فعل هذا لا يقع فيه حصة الى العمل او الثواب يعني الاجازة لا يعمل وصولها  
 الى الشخص قبل وجودها كما هو المفروض في الرواية بل لا يعمل ذلك بالتمسك الى العمل بعد حصة  
 فانه صادر عن الشخص لا واصل اليه فعلى كل من الاجازة ان في لفظة شئ لا يقع استداره  
 حصة فلا يدل على كل منها انما من حمله من جانب الحجاز العقل وانا من جانب انما  
 الاجازة يكون المعنى من بلغة جزئيا من الثواب تتم المراد بالشئ بحمل ان يكون هو  
 عمل الاجز الذي هو سبب الاستحقاق الثواب فعلى كل يكون المراد من الثواب ذلك  
 انما يكون كلمة من سببته ويكون المعنى من بلغة جزئيا هو عمل اجز وحمل ان يكون  
 الاجز على عمل اجز فتكون كلمة من سببته لا حجة ويكون المراد من الاجز من الشئ انما  
 المقدار من الاجز موضوع منه كالحود والنفوس مثلا ويكون المعنى على هذا من بلغة جزئيا  
 من الثواب نوع من واصل المعنى على الاول انه من بلغة جزئيا هو انما عمل بان عليه جزئيا  
 العمل على الثاني انه من بلغة جزئيا من الثواب والاجزاء مقدار منه قالوا في على الاول هو نفس  
 جزئية العمل ولكن بما يتأثر عليه من عرض الاصل الثواب كما وكفاه يكون المتأخر  
 هو العمل كما هو المدعى على الثاني هو المقدار النوع بعد الفرض عن جزئيا انما يتأثر  
 عليه فعلى هذا يكون الرواية دليلا على المدعى لكن لا يظهر من الاية الاولى بغيره قوله  
 فله فان الظاهر ان الضم فيه راجع الى الشئ فانه يكون هو العمل ولفظ الثواب  
 وان كان ظاهرا في نفس الاجزاء والاجزاء يكون معناه يكون المراد من الشئ انما المقدار  
 منه ارفع منه لكن لا يظهر من قوله فله قوله انما على تقديره ان العمل منه بل هو  
 الجزئ في لفظ الثواب وعلى تقديره المقدار انما النوع من الثواب مثلا بل هو

الاجزاء في العمل  
 انما يتأثر  
 عليه



فيعين ويشهد لذلك انه اضافة الاجز الى العمل اذ لو كان كالماء بالشيء المنذر  
 او النوع من الثواب لكان ينبغي ان كان ذلك متممات قولهم في الجزأ الثاني من الجزأ الثاني  
 ظاهر في العمل يعني ان لفظ الجزأ هو فيه وكله مرفوع بيانه جدي كان لكن قوله بفعلهم ظاهر في  
 اراده جزأ الجزأ من لفظ الجزأ بان يكون مستغلا في جزأ الجزأ من امته ذلك وانما  
 بقوله لفظ الجزأ لفظ الجزأ من لفظ الجزأ من العمل به فانما هو الجزأ من العمل فانه معلوم  
 لا يعمل به انكم هو معلوم قد جازى ذلك ولا يصح نسبته الى العمل الى فاعله كما هو  
 موصوفاً وازواجه هذا لكن قوله ما يبلغه لعله ظاهر في مقدار الثواب من اصله **قوله** وهو في  
 ما تقدم في اوامر الاحياء اهـ وذلك لان موضوعها هو الباقى لا الجزأ لانه لا بد من العمل  
 على تقدير كماله المرفوع في تلك الاخبار بعضها جملتها لفظ الجزأ لانه لا بد من العمل  
 التماس تلك الثواب وهو ظاهر في عالم بصرهم انهم قد فعلوا من اجله شيء من الجزأ من  
 الثواب فلهذا ظهر في انه عمله لما عني ذلك المرفوع فان الداعي الى عمله هو مجرد احتمال المرفوع  
 الناشئ عن المرفوع ويكون الفرض اذ كان على تقديره في ثباته تكون تلك الاخبار غرضه  
 بالعبادات اذ يعبر عنها انكم وكيف كان منهي امله فيها السند كلاً من انكم فيها انكم وقد  
 لا يفتح الا بان الباقي هو الثواب الخاص مع شئ مشعر بعينه اصل الفعل حتى يكون  
 الاحتمال لا سلك الثواب الباقي على تقديره فتكون تلك الاخبار بمنزلة ان العمل على  
 كل تقدير لا انه لو كان بلوغ اصل العمل بذلك الجزأ الضعيف فلا بد ان يكون  
 منشا الغرض في العبادات المنقولة بها تلك بفعل الفعل عبارة حتى يكون احتمالاً  
 صدق الدافع على تقديره ولا يفعل ان يكون هذه الاخبار منشا الغرض المنوي فيها انكم  
 لا تستلزمه الرد كما لا يخفى حيث ان موضوعها لا جملتها منهي خوفة على الاحتمال  
 في تحصيله بل يعود ما يلزم له من العمل على ما اذا ثبت الامر بالمعنى في نفسه  
 ان يشك في مقدار بلوغه مع بلوغ مقدار منه عليه فكل من يبينه ان ذلك المقدار

ما كان  
 حقيقة هو  
 على حدودها

بالبر لا يستعمل اصل الفعل **قوله** وثالثه تعريفها بما بلغ فيه اثرها بالمحض اهـ  
 قال تمام فلهذا كما كان الكلام في احتمال الوجوب لما شئ من جزأ الضعيف الباقي به  
 فقال ان الاخبار المذكورة تخضع بمقتضى ظاهرها بما اذا بلغ الثواب بالمحض كما اذا  
 قام جزأ ضعيف شلاً على استحباب شئ فلا يخفى بشئ اذا بلغ الثواب بالمحض كما اذا  
 قام جزأ ضعيف على وجوب شئ فقلنا بان العقل لا يستعمل استحسان الثواب على امثال  
 الواجبات فانه قد بدل على استحسان الثواب على ذلك الشئ من غير كماله على الثواب  
 اصلاً ولا ما اذا بلغ الثواب والعقاب معاً كما اذا قام جزأ ضعيف مثلاً على وجوب شئ  
 فقلنا بان العقل يستعمل استحسان الثواب على امثال الواجبات كما يستعملها باستحسان  
 العقاب على مخالفة فانه قد بدل الزاماً على الثواب على فعل ذلك الشئ وعلى العقاب على  
 تركه فالباقى هو الثواب والعقاب معاً لا الشئ بالمحض وكما صرح الله منها ان يكون  
 الباقي هو الثواب من غير ان يكون معه بلوغ عقاب بل لا يشمل قوله بلوغ العقاب  
 المحض او بلوغ كليهما معاً **قوله** ويرى على هذا من غير التردد مع ان في الجزأ ظاهر العقاب  
 موهبة خلاف المقصود انها بظواهرها يعطى ان المراد اطلاق تلك الاخبار بالنسبة الى  
 سورة بلوغ العقاب المحض بما مع انه ليس بمباهلة وطعام كان عليه فلهذا ان يقول ويرى  
 على هذا من غير كون الباقي في المقام هو احتمال الوجوب لما شئ من جزأ الضعيف هو العقاب  
 لا استقلال العقل باستحسان الثواب الى امثال الواجب ومنع ظهور الاخبار في كون  
 الباقي هو الثواب المحض بل هم ما اذا كان مع العقاب ايضا كما في المقام الاول اعني على علم  
 تفصيل الكلام موضوع طلاق كون الباقي في المقام هو العقاب بالمحض **قوله** ويرى ما به  
 ما تقدم اهـ وموان تلك الاوامر المستفاد من اخبار الشارع انما غلبت بالعلم الجزأ  
 عن شئ الجزأ لا بالاحتمال المتوقف على ضعف في العلم ان شئ من الجزأ المتوقف  
 على ان يربط له الاخبار يمكن ان يكون ان الاخبار منشا الغرض في الجزأ كما كان



لأن المقام من هذا الخبر أنه حاصله أن موضوع هذه الأخيار وأعمالها على ما يوافي  
 الداعي بلوغه بما ذكره فلا ريب أن العمل على هذا الوجه موجب لاستحقاق فاعله الثواب  
 ولو لم يكن هناك أصلا فإنه من الأخيار والأعمال الصالحة فلا يكتشف في بثوث الثواب  
 عليه بهذا الخبر ومن لا شرعي بجملته كونه تلك الأخبار مؤكدة كما هو الحال  
 فإنه إنما يصح التكليف بثلث الثواب على عمل على الأمر الشرعي به إذا لم يكن ذلك العمل في  
 نفسه موجبا لاستحقاقه أصلا وإنما إذا كان كذلك كما هو المفروض من قوله خبر على بثوث  
 أصل الثواب عليه وعلى بثوث مقدار خاص من ثوابه يكتشف ذلك من الأمرين شرعا  
 إنما إذا كان مستقلا لا يشترط فيه غيره حيث أنه مؤلف بحكم العقل به وهو لا يلزم طلب  
 الشارع استحقاقا وإن كان يلزم طلبه أيضا واجب أن كل ما قل فضلا من الشارع  
 الحكم إذا علم بوجوده شرعا على ما لا حد يطلبه لك من أثاره وأما إذا كان مستقلا  
 منه فهو وإن لم يكن مؤلفا بحكم العقل لعدم استقلاله بميزة خاصة من الثواب إلا أنه لا  
 يلزم الاستحقاق لاحتمال أن يكون ذلك من باب الفضل ويكون ذلك الجزاء عليه  
 الله فضلا لا لازما من ذلك أيضا لا يشار إليه كمال ما ظهر أنه كان كذلك  
 للمقدار لا يجرى عليه في الفضل بل يمكن أن يجرى له فيكون هذا العمل على ذلك  
 الوجه في الواقع موجبا لاستحقاق هذا المقدار كما هو الحال في كل العمل لا بد له ولما  
 الشارع كشف عنه وكيف كان فن هنا بين بطلان فاسد ما نحن فيه بقوله من خرج  
 فله كذا فإن يشرح المحجة في نفسه ليس موجبا لاستحقاق الثواب أصلا بل لا وجه له إلا  
 موافق ما يكون الأمر قد مره في ما هو كذا في الأمر حتى يدخل في عنوان الاحتمال ليكون  
 له وليس هو نظير ما نحن فيه لعدم صدق الاستحقاق عليه هذا حاصل ما أفادنا في الاستقلال  
 العقل باستحقاق هذا العمل الثواب كما أراده فلهذا إنما يجرى بناء على كونه احتمالا لا  
 في تحقق موضوع العبادة التي هي محل نظرنا في هذا حتى يتحقق موضوع الإحتمال والبناء

أما

أيضا ولما بناء على عدم كفاية وثوق موضوع العبادة على العلم بالشرع فضلا عما  
 فلا وجه لدعوى استقلال ذلك لعدم تحقق موضوع الإتيان وقد مر في النظام  
 بل العرج من كفاية التمسك أن العمل على الاحتمال موجب لاستحقاق الثواب ولما  
 وإن لم يكن احتمالا وقد مر في ما قبله من الظهور قوله فإنما العلم بالشرع لا إلى كمال  
 الاحتمال في تحقق موضوع العبادة فافهم وكيف كان فالمتحقق إذا ما ظهر أنه إذا  
 فلما تحقق موضوع الإتيان في المقام يستلزم العمل بالوجوب الداعي لاحتمال أن يكون  
 الإتيان بداعي الاحتمال لا مركبا فيه كالمعاملة بالبيع الفاسد بلك الخبر لما  
 وأما إذا بناء على تحققه على العلم بالأمر فيفسد الواجبات كما اختارنا فافهم في ذلك  
 بما لا يوجب العمل على هذا فيلزم مرجح المحجة من غير زيف بلها ولكن ما أخرنا كناية الاحتمال  
 فيه فنسقطه عن الاستدلال وقد لا يثبت عليه الذي يستلزم الأمر لنا بل العلم  
 شأنه إلى أن الوضع قد ثبت استحقاقه في نفسه فيكون ذلك هو المراد من قوله خبر  
 بعد شرطه لقائمه واجبة أو سلبية ومن المعلوم أنه لم يعلق تلك الأمر الزم به إلا بعد بيان  
 الرأى الذي هو محجة استحقاقه التفتي فلا بدق إثباته لقائه مشروطه من قبلنا استحقاقه  
 النفس في الحالة فلو كانت تلك المحجة موجبا لا نقضا لعبادة وصحة فرب عليه العمل في ذاته  
 سواء كانت تلك الحالة مما ثبتت الشبهة له بليل معبر أو غير معبر عنه إذا كان ذلك الدليل  
 غير معبر عنه إذا كان ذلك الدليل غير معبر عنه وإذا إثباته احتمالا فلا بدق إثباته  
 المحجة وهذا موجب لا نقضا لعبادة وصحة موجب الرجوع إلى خلافه بغير الشرع بين التوهم  
 فيه قوله وإن قلنا بمرور مستحبا شرعا وذلك كوجوب المسح ببلية الوضوء وهي  
 تخفف بما يكون في هل الوضوء من الماء دون الخارج عنه وإن استحب غسله كالمسح  
 من المحجة هذا ثم إننا قلنا أفادنا هذا وهو أنه هل شرع الاحتمال في موارد  
 احتمال الوجوب أو الاستحباب بحيث يستحق الثواب عليه إذا قام به كل من غير علم

شخ



فذلك الشيء المحتمل للوجوب أو على عدم استحبابه ذلك الشيء المحتمل للاستحباب لا ذلك  
 إذا قام دليل على عدم وجوب الشيء في القلوة أو على عدم استحبابه بما مع احتمال كونها  
 واجبة أو مستبعدة في الواقع أو قام على وجوبها أو استحبابها بما مع احتمال عدم وجوبها أو استحبابها  
 في الواقع فإذا أراد المكلف الإتيان بالقلوة بدونها حينئذ لا جواز لك إلا احتمال ما لا يقدح  
 في صحة ما مع السوء مشاكلا لأنه لا يربك إتيانها معها بشيء نفسه وبغيره فقال إن لم يظن كونه  
 التفضيل بأنه إن قام دليل بغيره على وجوب شيء في العبادة فخير بها ولم يأن بها مع ذلك  
 الثابت لاعتبار ما لا يربك بشيء نفسه لكن الإتيان بها دون ذلك يكون ذلك مثلاً للثواب  
 في شيء فان شئت لك خارج عن الاعتقاد والإحتمال جداً بل هو نظر الله والعباد ما  
 اتفق بقدر الإتيان بما مع ذلك الشيء بحيث لو كان الواجب عليه لكان في معنى ذلك الشيء  
 لم يكن عليه فإني هنا بدنة كالتأمر أن الحكم بما في من صورته بما في ذلك العمل  
 عدم شيء في العبادة أو على عدم استحبابه فإني بما مع احتمال ما فقال إني في تلك الصور  
 صورة قيام دليل بغيره على عدم وجوب شيء أو عدم استحبابه في العبادة كما مع احتمال وجوب  
 أو استحبابه فيها أو مستقلاً عنها فإني به المكلف حينئذ لا بد أن لا يحتمل احتمالاً فإني  
 أنا استحتمل أن الثواب على الإتيان من اللوازم العقلية المترتبة عليه فهو يعني أنه يربك عقله على  
 مجرد احتمال المطلوب مع الإتيان بالتحمل لا جواز ذلك وليس مما يدخله أجل أصلاً لا خلاصاً  
 عما إذا كان رفع الحيل بيد الشارع بما من شأنه وإن شاء الله فيكون الإحتمال في  
 الصورة المفروضة من حيث الاستحسان في الثواب ومثروا جوازاً فإني بانه مما يمكن أن يدخل  
 بمعنى أن العقل إنما يحكم باستحسان الثواب ما لم يقل المولى بآي لا على الثواب على فعل  
 ذلك المحتمل المطلوب كما لعله انظر فلا يخفى عليه الثواب أصلاً لدخوله في العمل بما  
 فإن أعطاه شيئاً فإني هو حاضر من حيث إذا ثبت عدم إعطائه الثواب بغيره في الفعل  
 وإما بما أثبت به بل نظر غير الظاهر أنه يمكن أن لا يكون له بل اعتباراً بذلك

نزل

نزل من الفع في ما يتقدم به بل نقول أن الاستحسان ليس له ظاهر وظاهر بل فاعلم  
 يخفى لنا لم يتم في المورد فحينئذ المولى على عدم الثواب بل للوجوب في المورد إنما هو الدليل الذي  
 على عدم وجوبه ذلك الشيء المحتمل للوجوب أو على عدم استحبابه فهل يفتد من ما يشكك  
 أولاً وجهاً أحدهما أن مقتضى الدليل اعتباراً بظاهر هذا الدليل هل يترتب مقام المقطوع  
 ومن العلوم أنه إذا قطع بعدم الوجوب والاستحباب فلا يخفى عليه شيء على المولى  
 وإما هو الظاهر مقتضاه إنما هو جعل مؤدبه منزلة ذات المقطوع لا بوصف كونه  
 مقتضى لا يقتضي هو معنى احتمال الوجوب والاستحباب في الظاهر استحقاق الثواب على  
 العمل وبذلك عليه بناء العقل أيضاً فراجع **قوله** إنما لو شك في الوجوب فخير  
 إلا أنه يعني لو شك في كون شيء أحسن من الواجب الخيراً بما لا يكون العبارة فأمرو بذلك  
 فان ظلم الشك في الوجوب الخيراً بما هو الشك في أصل الوجوب الخيراً بما هو مسألة  
 البركة بالعبادة فان أحد مذهب الزمير بكلاً إلى بدل في مقام الواجب يعني لا لا يخفى  
 مجموع الفرق من الكل المقتضى فإني أنا أراد بالوجوب الخيراً بما هو الشرع بغيره من جهة  
 في وجوب الشيء في ضمن كل شيء من أفعاله ثم أنه لا بد أن كان الشك في وجوب  
 في ضمن كل شيء من العلوم عدم وجوبه وإما يرجع الشك إلى وجوبه ذلك الكل الذي  
 ذلك الأمر بالخصوص كما عرفت فلا بد من أن يكون هذا الوجوب واحداً من بين الكل الذي  
**قوله** فحينئذ اجزاء مسألة عدمه قال إن أمثلة العبارة ليس جدياً فان من العلوم أن  
 ذلك الأمر ليس مقتضى وجوبه وإنما هو مقتضى كونه مقتضى الواجب المعلوم من جهة  
 الكل المشترك ثم قال إن اجزاء مسألة عدم سقوط الواجب المعلوم بذلك الأمر بما عليه  
 بناء على عدم اعتبار مسألة البركة في مقام الشك في الوجوب الخيراً بما هو مسألة  
 فما إذا كان الأمر غير ذلك لكن الظاهر عبارة ما هي تكون هي حكمة على ذلك الأصل ومقتضاه  
 في أحاطة الواجب للعلوم بفعل الأمر المشكوك فإني فانه إذا انزع النسيب بها يكون

وهو على  
 هذا ما هو  
 هذا ما هو  
 هذا ما هو



المأمور به بغيره فلهذا الكلي مستغناء وسفولهما في الزمان وان شئت قلت  
 انما كان ذلك في عين ذلك الغير بالخصوص بحيث يلزم به بغيره في عينه فمقتضى  
 اصالة الوجود في الكلي عن خصوصه فهو ليس انما بالكلي خصوصه فيكون غير  
 في عينه اذ غيرنا قالوا فيهم يخرج عن الملك كلف كان بل بغيره لا يجوز في الحقيقة القطعة  
 بترك الزمان ما واما على نحو لو كان هو ذلك الخصوص في عينه في الملك فيعين عليه  
 بمقتضى انما الوجود في العقل بالقليل فلا بد ان اصالة الوجود لا تطلع في عين الملك  
 بعد العلم الا بما لا يربط بيننا وبينها في الكلي المشكوك فيه فانهم قولوا انما كان  
 الشك في انما بالخصوص يعني ان شك بعد القطع وجوب شي اخر في الجملة ان هذا  
 العلم واجب بالوجوب الجزئي بمعنى ان وجوب ذلك الشيء لا يخرج في هذا العلم  
 الواجب الجزئي اذ ان ذلك الشيء واجب علينا فلا وجوب لذلك الشيء اصلا واما  
 اخرنا ان حال هذا الشيء مرتين عدم الوجوب اصلا او كونه واجبا فخرنا بان يكون  
 وجوب ذلك الغير المعلوم وجوب في الجملة فخرنا شرعا والاراد وجوب هذا الشيء بالخصوص  
 هذا وانما عبرت لا نفي بل وجوب في ضمن كل مرتبة اذ عليه لا يكون هو واجبا بالخصوص وانما  
 الواجب هو الكلي المرد هذا بخلاف الوجوب الجزئي الشرعي فانه على تقدير ثبات هذا  
 الشيء بالخصوص وانما الواجب هو الكلي المرد هذا بخلاف الوجوب الجزئي الشرعي فانه على تقدير  
 ثبات هذا الشيء بالخصوص لا الكلي المرد بين وبين الغير فانه ربما يفهم ان هذا كله هو  
 يكون كل منها شكوك حدوث في نفسه وهو وجوب هذا الشيء فخرنا وجوب ذلك الشيء المعلوم  
 وجوب في الجملة فخرنا وجوبه علينا واثنان منها متلازمان وهذا وجوب هذا فخرنا وجوب ذلك  
 الغير فكذلك انما كذا المفروض العلم الا بما لا يربط بيننا وبينها في ذلك الشيء الاخر مؤيد بين الوجوب  
 الجزئي اللدني وجب هذا الشيء كذا كذا بين العين الغير اللدني وجوب في دفع الفاعل بين  
 اصالة عدم وجوب ذلك الغير علينا وبين اصالة عدم وجوبه فخرنا اصالة عدم وجوب هذا

هذا  
 والاعراض لا  
 مقام للوجود في  
 ضمن كل مرتبة اذ عليه  
 لا يكون هو واجبا  
 بالخصوص

بل فانما اصالة عدم الوجوب الجزئي في هذا الشك وفي ذاك لا تثار بغيره بل  
 متوافقان الا ان اصالة عدم وجوبه انما عين متافقة لكل واحد منهما بل بعد فرض  
 العلم الا بما لا يربط بيننا وبينها فلا معنى للاخذ باصالة عدم الوجوب الجزئي في خصوص هذا  
 الشيء فانما في مرتبة اصالة عدم الوجوب العيني في ذلك الشيء فخرنا فلا يفهم ان  
 بغيرنا انما راع بالاصالة بحدوث ذلك لعدم التراجع كما انه لا يفهم ترجيح الاخذ بها  
 جميعا فانه مستلزم للمخالفة القطعية لكنه مدفوع بانه لو كان مفروض كلام فيما اذا  
 كان محل كل من تلك الاحداث مغاير لكل الاخر كما اذا شك في ثلثة اشياء اثنان منها  
 واجبان فخرنا والثالث واجب علينا بعد العلم الا بما لا يربط بيننا وبينها وجوب من الشك  
 في احد من تلك الاشياء فان كان لا شك في كذا من اصالة عدم الوجوب العيني في مرتبة  
 كل من اصلين الاخرين وهذا اصالة عدم الوجوب الجزئي في هذا واصالة عدم الوجوب  
 لكن مفروض في صورة افتراض مودد اثنين منها اذ المفروض ان ذلك الشيء الاخر  
 ملتبس له الوجوب العيني والجزئي فهذان الحكمان متحدان بحسب المورد في ذاك  
 الشيء والمكان المفروض العلم الا بما لا يربط بيننا وبينها في ذلك الشيء مفروض بلنا فاما  
 الاصلان كما اثنان فهما كذلك ثبوتان وانما اصالة عدم الوجوب الجزئي في هذا  
 الشيء المشكوك في الوجوب راسا فهي ليست في مرتبة اصالة عدم الوجوب العيني في  
 ذلك الشيء اصلا المنقطع بالعلم الا بما لا يربط بيننا وبينها في ذلك الشيء في الجملة فكلوا  
 منه سليمة عن المعارض منقطع الاخذ بها وبعبارة اخرنا ان شك متافقي وجوب  
 الاخر بعد العلم وجوب الاقل اذ المفروض العلم وجوب ذلك الغير في الجملة والشك  
 في وجوبه هو ايضا او اختصاصه بذلك هو حاصل ان اطراف الشك متاثلثة  
 خصوصيات وهي وجوبان فخرنا وجوب عيني متلازمان منها وهذا لا يربط  
 في الوجوب من جهة اثنان منها في المفروض المستبعد وهذا الاخر فاصلا لا يربط

هذا  
 وجوبه هو الكلي  
 المرد هذا بخلاف  
 الوجوب الجزئي الشرعي  
 فانه على تقدير  
 ثبات هذا الشيء  
 بالخصوص



الحال في المقام نظرياً اذا شككنا في ثابته في انه كل هذا القول اودع في احدنا  
فقد وهو هذا الاثبات الثاني بعد الاول في بوقوع احد الجسبين في هذا الاثبات  
معنى ان علمنا ان لو كان لا يقع ولا يقع في كليهما وان كان في كليهما وقع في هذا الاثبات  
فقد كان في الاشكال في ثبوت وقوع القول من الاثبات الاخر المشكوك الفاسد راناً  
فلكل ذلك نفى الوجوب النجزي عن الشك في فرض كونه مشكوك الوجوب كذلك وبما  
يتمه فخرنا وجوب هذا الشيء في عرض وجوب الشيء الاخر المعلوم الوجوب  
في الجملة فلا يمكن ان نقول اننا هذا واجب وليس في ذلك مع ما كان على قولنا  
هذا الشيء مشكوك الوجوب بدقياً في نفى وجوبه الاصل من فرضنا راناً بالاصل  
في الاصل فقامت بالعلم وبعبارة ثابته ان المشكوك احد وثبت في هذا الشيء تمامه  
شخصي من فرضنا الوجوب بالثبوت فاذا شككنا في ان هذا الشخص واجب في هذا  
الشيء او لا ومقابل هذا المشكوك انما هو كذا في المرددين العيني والنجزي في  
ذلك الشيء لا فرق بينهما كما علم انقلاب الاصل هنا كمال العلم بوجود ذلك المرددي  
الاصل في نفى هذا الشخص كلياً من المعلوم فيثبته والشك في ان ذلك المعلوم  
الاصل في هذا خبره لا يعني شك في خبره لا حجة على هذا وان اثبت لا معنى  
اصالة عدم الوجوب العيني هناك لاصالة عدم الوجوب النجزي هنا فنقول ان الفرض  
نفى ذات الوجوب من هذا الشيء من المعلوم ان لا اصل بعدا راناً اصالة عدم  
الوجوب في لا يجوز لنا ان نثبت كمالنا بالجوهر لعدم الوجوب النجزي لهذا الشيء ولما ثبت  
ان عدم ذات الوجوب لا مانع من ثبوت انه قد عرفت ان المقصود من استصحاب العلم  
كما في المسئلة الاولى من ثبوت العلم القوي فكان عليه فلا ان يمنع اصالة  
عدم الوجوب هنا ايضا لعدم الفرق بينهما كما ثبتنا عليه ثبته والاثنان يابني  
عليه فانا لان استصحاب عدم المنع لعدم الوجوب عبارة عن عدم جعلنا في

العلم لعدم الاصل الا ان في وهو مقول وشمول لادلة الاستصحاب جذا **قوله** واصالة  
عدم لانه الوضع اه فيه ما مر من اننا انبنا على جرات اصالة البراهين في ذلك المبرر العلم  
وجوه اجمالا مراد بين النجزي والعيني فهي حاكم على اصالة ذلك اللام الوضع  
ينزيب ما مر من قبل **قوله** الا بالنسبة الى طلبه لكونه مشكوك في كونه الوضع  
للعلم بل هو لكن الظاهر **قوله** لكن الظاهر ان المسئلة ليست اه فاتها غرضه بما اذا  
كان المشكوك كونه واجبا تجزئ او مباحا مسقطا للوجوب العيني بما يابا لانه الوجوب  
الاخر المعلوم الوجوب كالمسئلة ليست الى الصلوة فانه اذا فرض كون الشيء فرضا من كلي  
واجب يكون ذلك الواجب الاخر فرضا منه فلا فائدة لك الشيء يصدق بالوجوب كماله  
في فلا يقبل الشك في باحثة من جميع الجهات ثم ان الفضل لما ذكرنا من الفرض فانه كما  
ينبغي ان اقر بانه الحكمة عنه وهو قوله والمنشأ ان قرأته الامام بك او مسقط ومنشأ  
تخلله انه لا حظ الاستقاط بين قرأته الامام وقرأته الما وهو على التمسك بالصلوة  
بما مسقط للقرأة عن الماموم وهي فرض الصلوة الواجبة فالمسقط هي قرأته الامام  
حتى يكون المسقط بما يابا للوجوب فافهم **قوله** نعم ان الكلام في الشك في الوجوب اصالة  
الكافي بقوله على وجوه الاول ان يكون الشك في اصله في الاشكال في جرات اصالة عدم  
الوجوب ولما اصالة البراهين في خبرها بما اذا انفي مود ذلك الواجب المشكوك في كونه  
ان شك في نفى موده بعد العلم الا بالثبوت وجوب كماله مرديته وبلين خبرها  
لم يكن هو وصاحبه متيقن الدخول في خبره لا حجة اصالة البراهين ايضا انما العلم عليه  
صاحبه اما اصالة عدم الوجوب فالظاهر جرات اجزائه في حق نفسه ولا يبارضه اصالة عدم  
الوجوب في حق صاحبه فانه لا حكم لما في حق اننا ك فلا ضلع للمعارضه الثالث  
ان يشك في موده فحين ثبت ذلك في حقهم كما اذا سلم احد على جماعة وهو منهم وهو علم  
يكون خبره مقصودا باللام ولكن يشك في كون نفسه ايضا مقصودا في جرات اصالة

اعلم ان الشك في الوجوب



اصالة البرائة ابداً بغيره عدم قيام الغرض السلام ولما اصابه عدم الوجوب فلا  
اشكال في جريانها لعدم معارضتها بشئ اصلاً فلا تشكك في بدو العمل في الرابع  
يشك في سقوطه عنه بعد العلم بثبوته في حقه كما اذا سلم على ما عرفت وهو يعلم بكونه  
مغضوباً بالسلام ايضا تشكك في ان غير هذا السلام ام لا في كونه لا مصلحة عند  
اصلا بل الاصل بنائه ولا اصابة البرائة بل الكاري تمام موصل لا اشتغال كما لا يخفى فمن  
الشك في الوجوب في ضمن كل غير معقول هنا ولا بما هو على الوجوب التجري فان ورد  
الوجوب التجري هو لا فقال وفيه كمال الحكمة والحرية معا ومورد الوجوب التخياري  
الاشخاص فلا يعمل اعتبار الحكمة فيها ايضا لا يخفى ان مجرد الشك في موزة سقوط الوجوب  
بعد ثبوتها واجب غلا لزم الا مثال الواجب على سبيل اليقين لفضيضة فاعلة النقل  
التي يستعمل بها العقل معه شكل جريان استصحاب الوجوب الذي هو في المعنى  
الاستصحاب الاستغناء لعدم القاطنة فيه مثل ثبات لزوم الايمان بالواجب لله  
شكل الزام ان الشارع امر في هذا المقام لكن يمكن رفعه بانه وان لم يكن محالاً  
اليه في اثبات لزوم الايمان الا انه اذا جرى بكون الحجة على مكلفاته منها بانه  
ان الشارع في الاحتجاج عليه اذا خالف ناره بعقله واخرى بغيره انما هو  
تاكيد الحجة من اللطاف المديونية لمنا عدم الاحتجاج اليه من جهة منه ومن  
اجبات الافراد معه يمكن ان يصدق الوجوب بالنقل وبدونه لا يجوز هذا المقدار  
بحول الامر الشارع به **قوله** من جهة فاعراضه النصيب احكام ان عمل الشرايع منها انما  
هو صورة عدم المرجح لاحد النصيب وانما هو فلا اشكال في الاحتجاج بالراجح سواء كان  
مفاده الوجوب او الا ناه **قوله** وما دل على التوقف في خصوص المتعارفين  
ما دل على ذلك بعد هذا المطالب ومما مثل بمسئلة عمر بن الخطاب حيث قال انما  
الرجحان فارجح حتى نلتقي اما لك فان الوقوف عند الشبهات خير من الاطراف في

الملكات ودور يتقدم في حيث قال في عرفها ما لم يقدره في شئ من هذا الوجه فربما  
البناء على قوله ومصلحكم بالكف والتثبت والوقوف **قوله** مختص بصورة التمكن من  
البرائة البينة بغيره قوله حتى بلغ املك وقوله فربما التا عليه باعتبار **قوله**  
باعتبار التمام بان يتوان نشاط وجوب الاضطرار في تلك القضية انما هو احتمال الوجوب  
مطلقاً فتويعا وان كان احتمال الوجوب مع فقد النص لهما فمثل صورة فارض الخبر  
لان **قوله** التوقيع المروي في الاحتجاج فانه ان طر في الاستدلال بنظر بل  
منع رتبته انما لا يشبه في عدم وجوب التكليف عند التمام من التسمية الاول للانسان  
على عدم وجوبها ولم يعمد من هذا القول به فنعلم من ذلك ان غيرنا الشاكر انما هو السؤال  
عن استصحابها العيني من الادب بالوجوب هو اليقين به من حيث الاحتجاج حيث لا يثبت  
عنها فاعلم وان الرد بالاجواز هو ما يقابل اليقين فنخرج الرتبة عن التسمية التوجيهية  
فلا يجوز الاستدلال بها للمطلب ثم لا يخفى ان قوله في ذلك جواز ان التمام  
انه اراد بيان جهتها من حيث كل من التكليف وقول جواز الله وقوة يعنى ان في  
مورد السؤال فلا يجمع عنوانان للاضطرار وجهتان له احدهما وهي عنوان  
الاستغناء من حاله الى اخره مقتضية الاخرى للتكليف والاخرى وهي عنوان القيام  
الحلوس بعد السجدة مقتضية لقول جواز الله وقوة من باب الحكمة ويكون المعنى  
انه لا يفتن عليه تكليفه فان عدم اليقين باللزام للاستصحاب قول جواز الله  
وقوة فتنة باللزام على اللزوم وعلى هذا فندخل مورد السؤال في باب المناهضة  
لاقتضاء كل من العنوانين الصادقين عليه شيئا من العلوم للتمامل ان مقتضى القاعد  
في ذلك اعم من الفرق من اذا كان من المتلويحات وقما اذا لم يكن احدهما ام اذا كانا  
واجبين مع ان الظاهر ان مورد السؤال من المناهضة من المتساويين فان الحكم  
ان نكتة تعليل عدم نفي التكليف وجواز قول جواز الله وقوة على التكليف بعد نفي



من السجدة الثانية اتماع في ذلك الكبير بعد في الراس من السجدة الثانية ينصف  
 جهة استجاب الكبير للمقام ويكون جهة استجاب قول حول استغفره مسلوها  
 كذلك وكما حصل ان الظاهر ان السؤال في التوسيع الشريف من رباب المذربين  
 المتراحمين ومنعنى القاعه فيها سيما اذا كانا متساويين كما مر في المقام الف  
 فتخرج المقام عن قوله العام وانما هو الذي منقضى القاعه فيها فترجع الى اصل على العام  
 فعلى هذا يكون قوله بابها اخذت من رباب التسليم كان سوابا على طبق القاعه واما  
 الحكم الواقع في فلا يلزم ما ذكره ذلك من خروج من المطلب وهو ان الشبهة ببيان الحكم  
 الواقع ولا يخرج عن قاعه الاستدلال ومن هنا يلين وجه اخر لعدم ارتباط التوسيع  
 الشريف بما كان ذلك في صدره من الاستدلال على البرهنة في الشبهة اذ وجهه فان  
 الكلام فيما خرج في الشبهة الوجوبية من حيث تعارض الدليلين لا من حيث انهم سجد  
 الفرائض عن اصل الوجوبية قوله وربما يظهر من بعض المحققين وكان المحقق  
 المدعي الشيخ اسد الله الشري طاب ثراه قوله الذي بين هذا الاستدلال  
 اعلم ان الكلام في بيان انما علم المكلف او لا تفصيلات على ثم عرض للنسب  
 فام بعد الان على ذلك النقائص بل انما حصل العلم الاجمالي ابتداء شفا  
 بعدا من النقائص انما في شال القضاء عن الوالدين ولكن انما ظهر بالاجاز  
 فواضح ولما في شال الرد في ان الثالث منه هو الظاهر فقط وهو مع ايجاز  
 العلم اجمالا او تفصيلا ايضا الظاهر ان يكون لا بعد خروج الوقت لعدم  
 موضوع القضاء قبله حتى يمكن سبانه مفلا الثالث وبالحكمة فالعلم الاجمالي  
 بفاضة عليه مرد بين الظاهر فقط وبنها مع المعرا كما هو سجد العقل الى خروج  
 ومن هنا يتدفع ما رتبناهم انما ان في بين هذا المال وبين ما اذا علم  
 عليه ازيد من اثنين مرد بين الاول والاكثر ونوضح الاندفاع حقق العلم

قال الشيخ  
 في ما يخرج من خارج  
 قوله المتراحمين  
 ج ١

بند

بند الثالث ثم عرض النبي الثاني من الاول كما عرفت قوله من الاول في اي  
 اطلاق الامر بالقضاء فانها شاملة لصورة الشبهة ايضا قوله ولا يستطاع اي استنفا  
 وجوب القضاء قبل عرض النبي الى ما بعده قال امام طه لا يقتضي شي من الوجوه الثلاثة  
 وجوب الاجتناب مع الشك بعد النبي في وجوب ازيد من العقل المتفق عليه من القضاء  
 الا بضميمة مندرج اخرى الى كل منها وهو ان يقال ان مقتضى كل من الوجوه الثلاثة بوجوب  
 القضاء المخرج عليه قبل عرض النبي ان لم يكن علم بضميمة عليه قبله وهو مخرج عليه بعد  
 مع انك فيه بحث لا يعتد في تركه فيجب مقتضى حكم العقل المستدل به ومن حصل الامر  
 من العقاب المستدل بالاثبات بما يقتضيه مع قوله نعم في الصورة التي يحصل بها  
 من غير من يعلم بضميمة ثم عرض للنسب من هنا يلين اجابا والبرهنة في الاشياء  
قوله واما اننا فلا نلزم الظاهر مع الاقراض عن كون القضاء بالامر الاول  
 او ثانيا على منعه ولا فائدة ان يدعى ان اركان بين المقامين بغير نوبه الامر الاول  
 على الا يرب من النقائص بخلاف ما نحن فيه ثم انه لم يطله قال الاستدلال ان اذا كانت  
 النسب ان مسبا من فقير المكلف لعدم حفظه بعد ما يجب عليه من النقائص مع القاء  
 اشتغال ذمها والتمس من حفظها فالعقل لا يحكم بغير العقاب في على القضاء  
 المجهول بسبب النسب من فقير بل انما هو ان يعجز عن عقابه على ترك ما عليه من القضاء  
 الذي قد التفت اليه في زمان ولم يحفظه الى ان يسهه فصار يحكم عند ذلك بالنسب  
 وهكذا النوع في مسئلة النبي ايضا فان من كان باينا على الاستدلال انه من احد كثيرا  
 على نحو التدريج فلم يحفظ ما ياحد فخرج فرضه النسب انما بعد شك في ان  
 الذين عشر مثلا وعرضت فالعقل لا يعجز العقاب في على ترك اداء العشر اذا كان  
 مع تمام الدين في الواقع مع جهله به فان قيل ان هذا مناف لما اتفقوا عليه من عدم  
 جوب الفسخ في الشبهات الموصوفة وجواز اجراء اصالة البرهنة من الاول فلما



الافتقار في صورة التي ذكرها في وجه الفل بما ذكرنا من كراهة الاملا في قضاء الفل  
 منها كما عرفت بل لم يبدط في وجوب الاحتياط فيها بالانقضاء فكيف كان حال  
 موطن وجوب الفحص في الشبهات الكلية موجودة في الصورة الموضحة وهو فلتنا الوقوع  
 في مخالفة الواجب لولا الفحص والتحفظ فانما مقام الفحص لعدم طرف للفحص بعد انبعاث  
 وانما طرفه مخبر في التحفظ فله فلا بعد الجاهل للفحص الثاني ان مع تمكنه من الفعل  
 في حاله الكافي المجهولة عليه بسبب جهله للمسيب عن تفحص الجاهل في الاخذ  
 بعد الرجوع الى عفو الثاني ان حكم بعدم العمل في مخالفة الكافي المجهول على قدر  
 ركن احتمال سبب التفحص ومصحح الغياب على مخالفة بين ما اذا وصل لحوادث من يوجب  
 الى بعد تحصيل العبدان يكون غير ملوك او امر بوجه بالنسبة الى فاعلم بفتح الطولين لم يظفر  
 الى ما قبله فيه بل لفظة او حرفة او غلبة لما لا يعلم ما فيه وبين من علم من يراه  
 او امر بوجه هو مقام يحفظ عنه ما الى ان غايه عن ذهنه هذا ما ينبغي العقل  
 في المقام ولما نقل قال ان يمكن ان يستدل به على الزائدة قوله في سعة ما لم يعلم  
 قوله برفع من ان سعة يتغير بان ما لم يعلم عام لما كان معلوما من قبل فصار  
 مجهولا بغيره من التبيان ولو مع ترك التحفظ وبان المقام داخل في اطلاع النبا  
 في الحديث الثاني بل في عموم ما لا يعلم ايضا في الحديثان بل لا على ان الله عز  
 جل قد رفع الكليف في المقام امتنا على الاله لكن لا يصح ان دون الاستدلال  
 بها من غير ان القنا لا يظفر بانها عن مثل المقام فانهم **قوله** فان في المسئلة  
 ثلثة اعلم ان كان يجب ان يقول بذلك فان في المسئلة ففي المسئلة فان قوله فان  
 ظاهر في كون ما بعد علمه لما قبله مع انه غير سديد كما لا يخفى وغير ذلك قطعاً وثانياً ان  
 عن الوجه ثلثة بملاحظة جملته وجوب الاحتياط باحد الامور بكتلة فينبغي  
 فلا بد لنا عطف عليه او لا يجنبه بكمه او دون الواو **قوله** والوقوف بين

عدم الحكم اه يعني عدم الحكم بان الله قد باع كلامه الفعل والترك ظاهر او انما بايل  
 لقوله انه شبه لم يوجب شيئا في الظاهر وحكمه الواجب احد الامور الوجوب او امره لكن الفعل  
 لما لا حظ له لا بد للمكلف من اجتناب الفعل والترك وانه لا يمكن الجمع بينهما ولا  
 تركهما جميعا فلا يمكن من الاحتياط في حكم بانه لا يخرج عليه لاني الفعل والترك  
 ولا لزوم الترجيح بلا مرجح وبالحيلة فالفعل مستعمل هنا بفتح المواضعه على فني من الفعل  
 والترك فبذلك كشف من الغائره لكلا الاحتمالين بمعنى عدم تخرجه شيئا منها على  
 المكلف لو كان هو الحكم المعلوم بالاحتمال ومناط حكم الفعل على هذا انما هو غير  
 المكلف عن الاحتياط وعدم تمكنه منه مع بطلان الترجيح بلا مرجح كما ان مناط حكمه  
 بالزائدة الاصلية في الشبهات الدورية انما هو صرف العمل بالواحدة من دون نظر الى  
 التمكن من الاحتياط وكان مناط حكمه بالاخذ باحد الامور لا يجنب في المقام على  
 القول بما انما هو التفرغ من غير في اول الامر بالاخذ بايهما شاء اذا لم يكن احدهما  
 واجبا على الآخر بعد الاحتياط بلزومه ما اخذه ولا يجوز مخالفة اذ صرح على تقدير  
 منجز اعلى المكلف وهذا هو الفرق بين الفخر والاباحة وانما اذا كان لاحدهما منجز  
 كما يدل على في المقام فتعين الاحتياط بالخصوص دون التفرغ ان هذا الذي ذكرنا  
 في معنى الفخر لا يفرق فيه بين العقل والشرع اذ على الثاني اذ قال الشارحات  
 يخرج من الاحتياط بان الاحتمالين معناه انه بعد الاحتياط يتعين عليك ما اخذت فيه  
 بمعنى انه على تقدير منجز عليك لو كنت معذرا في مخالفة على تقدير فيكون في ذلك  
 انشاء الحكم ظاهرا بالنسبة الى الاحتمال الذي قد اخذت به فانه كان معذرا  
 فيكون الفعل مرافقا لظاهره وان كان الوجوب فكون واجبا كذلك **قوله**  
 لانها مخالفة قطعية علمية لا يخفى عليك ان ذلك غير لازم في بعض صورها اذا كان  
 احدهما المعين فبذلك فانه اذا كان احدهما المعين فبذلك فانه صورنا ان احدهما



ان يقع الفعل على اثنين ذلك الذي هو على تقدير تقدير لكن بعد بينة القربة وثبات  
 ان يقع العمل على اثنين ما يكون على تقدير توصيل ولا ريب ان الخاتمة القطعية الثابتة  
 بل في اولى هاتين الصورتين لا يفرق بينهما في الحقيقة قطعا كما ان العمل  
 معها ايضا احتمالية ومن هنا يظهر انه لو كان احدهما الغير المعين بعد الايمان بالحق  
 القطعية العينية احلا وقد ثبت ذلك ولذا لم يذكرها **قوله** والتجزي في بعض  
 النسخ مخطوط عليه قال ان علمه وعلى تقدير لا بد ان يكون معطوفا بالقطعة للغير  
 على قوله اكل عينه فان معنى الاخذ باحد الصورتين هو التميز وليس التجزى كما يقال  
 له **قوله** وليس العلم بجنس التكليف لا يخفى ان العلم بجنس التكليف المراد به  
 الوجوب والحكم ليس كالعلم بنوع التكليف اذ كان طرفا الزمك في ذلك الجنس  
 المعلوم متعلقين بامر واحد بان يعلم ان ذلك الفعل واجب لا محذور كما هو متفق  
 التجزى في المقام وثالثا فما اذا كان طرفاه متعلقين بامرين متباينين كما اذا علم وجوب  
 هذا الفعل لوجه ذلك الفعل الاخر فلا ينبغي الارتياب في كون العلم بنوع التكليف  
 مرجح كونه مقتضيا عقلا لوجوب الاحكام وهذا القسم من الشبهة داخل في الشك  
 في المكلف بربك فالجواب عليه وحكمه حكمه تعليمي منه ذلك ما يشرى ما ذكرنا من الحكم  
 هذا الحكم العلم بنوع التكليف على هذا فكان عليه نصيبا ذكره هنا بصورة اتحاد  
 متعلق طرفين ان يحمل الفرق بين العلم بجنس التكليف اذ كان طرفاه متعلقين  
 بامر واحد وبينه اذا كان طرفاه متعلقين بامرين مرجح حكم العقل ان العمل انما حكم  
 يكون ارجح عندنا رافعا للتكليف المستبعد للفتاب ما لم يفهم الحجة على المكلف من ذلك  
 ومن العلوم ان العلم بالجنس اذا كان طرفا الزمك في بعض متعلقين بامر واحد لا  
 يصلح كفاية حجة عليه في تجزى التكليف بالواقع وصحة الواحد عليه بعد ذلك  
 المكلف على الاحكام معه فيكون هذا العلم بمنزلة ارجح راسا فيكون ذلك ارجح للوجوب

مع هذا الحكم العقل هذا بخلاف خلاف ما اذا كان كل من طرفيه متعلقا بامرين  
 متباينين الاخر فان ذلك العلم الاجمالي حجة عليه ولا يحد بمعنى مخالفة  
 العلوم الاجمالي حجة عليه ولا يحد بمعنى مخالفة العلوم الاجمالي لم تكن  
 موافقة بحكم العقل وبناء العقل كانه فانهم لا يفرقون بينه وبين ما كان للعلوم  
 نوع التكليف قطعا لا ينوهم انما يقول ان مجرد التميز من الاحكام حجة فاطعة للعقل  
 حتى يترتب علينا ان مقتضى ذلك لزوم الاحكام في الشبهة اليدوية بل ان  
 ذلك العلم الاجمالي منضما الى امكان الاحكام حجة وبعبارة اخرى انه حجة بشرط امكان  
 الاحكام معه ولما اترفق بين المقامين مرجح خبرنا في الكلام في الشبهة  
 المحصورة اشرنا على كون الزمك بينهما من ذلك الجهة ايضا بما ذكرنا ونفرض ان كل  
 واحد من خبرنا لا يترتب مقتضى عدم قيام الحجة عليه فبمثل صورة كون طرفي العلم  
 متعلقين بامر واحد دون ما اذا كانا متعلقين بامرين **قوله** فهو حاصلها  
 من فيه لا يخفى ما فيه من القصور فان طرفه ذلك الموافقة العملية بالقد الميسور  
 وهو الاحتمالية منها فانها موافقة لما يمكن نظاما لحياته حصول الموافقة العملية  
 القطعية **قوله** وليس حكما شرعيا ثانيا في الواقع بمعنى ليس هذا القول حكم  
 شرعي لا انه ليس حكما شرعيا اصلا كما قد نرى والحاصل ان احكام الشرع قد  
 يكون مما لا يمكن فيه ذلك بمعنى ان ضعفه الى اقصى لا يكون الا بعد العلم بتعلقه بتفصيلا  
 وما نحن فيه من قبيل الثاني وبعبارة اخرى لا نؤخذ احكام الا بعد تحقق موضوعه  
 ولما كان موضوعه مما نحن فيه ما خرد فيه العلم التفصيلي فلا تحقق له واقعا في  
 صورة ارجح احلا **قوله** الا ان مجرد احتماله يصلح فارقا بين المقامين فان  
 استفادة حكم ما نحن فيه من حكم الشارع بالخبر في مقام المعارض انما هو ان  
 يتبين لنا من العلم باننا في الاصل فعل هذا العمل لو كان المنطوق به

فان مقتضى المناظر لا يوجب الاشارة



أظهر وجود في الفرح ولو بالأخلاق الموهوم لا يصح اجراء حكمه الى الذبح ثم ان دعوى  
 العلم بالخبر وان لم يكن من باب السب في غير صورة الغلاض الا انه يحل في ذلك في  
 تلك الصورة كما لعله يستفاد من بعض الاخبار الواردة في حكم تغار الخمرين  
 مثل قوله ما بها اخذت من باب التسليم ومعك ثم ما هو من باب الزنا

ع م  
 ٢١

وقع الفريغ من سويد  
 في شهر ذي الحجة الحرام سنة  
 الف واثلاثمائة  
 هجرت  
 ١٢٢٢



أظهر وجود في الفرح ولو بالاحكام الموهوم لا يصح اجراء حكمه الى الذبح ثم ان دعوى  
 العلم بالخبر وان لم يكن من باب السب في غير صور الغلاض الا انه يحل في ذلك في  
 تلك الصور كما لعله يستفاد من بعض الاخبار الواردة في حكم تغار الخمرين  
 مثل قوله ما بها اخذت من باب التسليم ومعك ثم ما هو من باب الزنا

ع م  
 ٢١

وقع الفريغ من سويد  
 في شهر ذي الحجة الحرام سنة  
 الف واثلاثمائة  
 هجرت  
 ١٢٢٢